

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ١٤

السبت، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسييس . . . . . (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة

أساسية لخريطة أوروبا السياسية. ولدت أوروبا جديدة، وهو ما أذن بأكثر من مجرد تقرير المصير والحرية والديمقراطية. توقعت شعوب أوروبا السلام والازدهار الدائمين. وجرى العمل على تحقيق هذه الأهداف على المستويين الفردي والجماعي. وتجسد حق الشعوب في تقرير المصير في أشكال ملموسة. ولدت دول قومية جديدة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إدغارز رينكفيتس وزير خارجية جمهورية لاتفيا.

وأسس مؤتمر باريس عصبة الأمم، التي كانت أول منظمة دولية هدفها الرئيسي هو الحفاظ على السلام العالمي من خلال وضع معايير ملزمة وإرساء تعددية الأطراف. انضمت لاتفيا أيضا إلى عصبة الأمم، حيث رسخت مركزها بوصفها عضوا كاملا في الأسرة الدولية. لكن ضعف عصبة الأمم كان من الأسباب الرئيسية التي أدت لفقدان لاتفيا استقلالها لبعض الوقت. إن تاريخ الاحتلال السوفياتي والنازي في لاتفيا ومعظم القارة الأوروبية تذكرة قاسية لما يحدث عندما يتم السماح بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. إننا نعرف جيدا النتائج المترتبة على السماح للبلدان بخرق تلك المبادئ من دون عقاب.

السيد رينكفيتس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية أود أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، على توليكم منصب رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحالية وأن أقدم لكم تأكيدات على دعم لاتفيا الكامل. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للسيد ميروسلاف لايتشاك على دوره النشط بصفته رئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة.

أخاطب الجمعية العامة في وقت مهم للغاية بالنسبة لبلدي. إذ تحتفل لاتفيا هذا العام بالذكرى السنوية المئوية لقيامها. وقد حدث تغير كبير قبل ١٠٠ عام. أدت نهاية الحرب العالمية الأولى وانتهيار الإمبراطوريات إلى تحرير الدول وإجراء مراجعة

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-5060 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1830188 (A)



أن يعيش جميع الأشخاص في كرامة ويستفيدون من خيارات الحرية والمساواة.

والأمن وحقوق الإنسان مترابطان. لا يمكن تحقيق الأمن دون احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. لقد كانت حرية الصحافة ولا تزال حاسمة الأهمية بالنسبة للسلام والعدالة وحقوق الإنسان للجميع. لذا أحث روسيا مرة أخرى على إطلاق سراح المخرج الأوكراني المعتقل بشكل غير قانوني أوليغ سينتسوف. أَدْعُو سلطات ميانمار إلى إطلاق سراح الصحفيين التابعين لرويتز و لاون وكياو سوي أوو. كما أَدْعُو روسيا إلى الإفراج فوراً عن السجناء السياسيين الأوكرانيين الـ ٦٤ الآخرين الذين احتجزتهم، بمن فيهم الصحفي رومان سوشينكو. وأحث الدول على التقيد بالتزاماتها وتعهداتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التعبير وحرية التجمع، التي تدهورت بشكل ملحوظ في العام الماضي.

وبغية تعزيز دور الأمم المتحدة، يجب بذل الجهود للالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. في آب/أغسطس، فقد العالم قائداً ملهماً ومناصرًا قويًا للسلام وحقوق الإنسان، الأمين العام الأسبق كوفي عنان، الذي شدد دائماً على أننا لن نتمتع بالأمن بدون تنمية، ولا بالتنمية بدون أمن، ولن نتمتع بأي منهما بدون احترام حقوق الإنسان. إن تأثير العمل على تنفيذ الركائز الثلاث للميثاق أعظم من تأثيرها الفردي. إن التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة يستندان إلى الاستقرار الطويل الأجل، مما يستلزم بدوره تحقيق السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان.

يجب أن تتمكن الأمم المتحدة من إحداث تغيير وإجراء إصلاحات جديدة وبالتالي الاستجابة لمتطلبات القرن الحادي والعشرين وفقاً لذلك. نحن بحاجة إلى أمم متحدة ذات صلة وفعالة. ترحب لاتفيا بالإصلاحات التي استهلها الأمين العام في المجالات الثلاثة للسلام والأمن، والتنمية والإدارة. ومن الأهمية

وفي حالة لاتفيا، كانت حياة تحت احتلال نظم النازية والشيوعية للإرهاب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

نحن ممتنون لجميع الدول التي نفذت لعقود سياسات عدم الاعتراف باحتلال جمهورية لاتفيا وتبنت مواقف استناداً إلى مبادئها. وفقاً للقانون الدولي، ظلت دولة لاتفيا قائمة طوال فترة الاحتلال. ولكن الاتحاد الروسي - الذي خلف رسمياً الاتحاد السوفياتي - ما زال لا يعترف بالحقائق التاريخية الموثقة جيداً. وإنني أَدْعُو روسيا إلى تبني الحقيقة وإدانة أعمال الاتحاد السوفياتي بشكل واضح.

منذ استعادة الاستقلال في عام ١٩٩١، دعت لاتفيا إلى الالتزام بالقانون الدولي وحقوق الإنسان. إن حماية تلك المبادئ ضروري طوال فترة تحولنا إلى مجتمع ديمقراطي يحكمه حكم القانون وفي بناء الدور الدولي للاتفيا. واليوم لاتفيا بلد أوروبي حديث فخور وعضو نشط في المجتمع العالمي.

إن موضوع مناقشة هذا العام يدعونا إلى التركيز على جوهر الأمم المتحدة. إن ميثاق الأمم المتحدة يبدأ بعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة"، مما يشير إلى هدف المنظمة في تمثيل حقوق ومصالح جميع البشر على هذا الكوكب. لقد تأسست الأمم المتحدة لا لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وإعادة التأكيد على الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية بل لاحترام التزامات القانون الدولي.

إن حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل، من بين أهم القيم الأساسية للأمم المتحدة. ويجب أن تكون المنظمة قادرة على الدفاع عن تلك القيم في أي حالة، سواء كان ذلك في حالة قصف المدنيين في سورية وذبح الروهينغا في ميانمار واضطهاد السلطات الروسية لتتار القرم أو غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان أينما تقع. هذا العام، نحتفل بمرور ٧٠ عاماً على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا يزال الإعلان مصدر الإلهام العالمي الرئيسي لمواصلة العمل على كفالة

لحماية المصالح الوطنية الضيقة في حالات الفوضى الجماعية أمرا غير مقبول بالمرّة.

ويجب على جميع الدول الأعضاء احترام السلامة الإقليمية والسيادة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. فيجب على الاتحاد الروسي وقف عدوانه على أوكرانيا؛ وسوف نواصل، بالاشتراك مع المجتمع الدولي، سياسة عدم الاعتراف بالضم غير الشرعي للقرم. وأعتقد أن القانون الدولي والعدالة سوف يسودان ذات يوم، وستستعاد سلامة أراضي أوكرانيا، فضلا عن سلامة أراضي الشركاء الشرقيين الآخرين للاتحاد الأوروبي. ويجب أن تظل الأمم المتحدة، إلى جانب الجهات الفاعلة الإقليمية ذات الصلة، منخرطة في حل النزاعات التي طال أمدها في ناغورنو كاراباخ وترانسنيستريا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وأن تلتزم بذلك. إن تاريخ دول البلطيق دليل على القوة الأخلاقية للقانون الدولي والعدالة. ويجب أن يكون المجتمع الدولي أكثر همّة في تسوية تلك القضايا.

ما من دولة كانت آمنة أبدا بمعزل عن غيرها. ولذلك، فإن على الدول الأعضاء مسؤولية ضمان أمن بعضها البعض. وتعتبر العواقب الواضحة بالنسبة للمعتدين، والضغط الدولي الحازم، والمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي ضرورية لتحقيق التسوية السياسية للنزاع. ولا تزال تسوية النزاعات التي طال أمدها في أوروبا على أوسع نطاق في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي.

ويعتبر تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمثابة الخطوة النهائية للمنع. فهي تعالج الدوافع والأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والنزاع. وسيؤدي الاستثمار في الكرامة الإنسانية، والقضاء على الفقر، وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلى الحد من حالات النزاع وعدم الاستقرار واليأس.

بمكان أن تنفذ الآن الإصلاحات على وجه السرعة. هذه منظمة فريدة تحمل مسؤولية كبيرة. يجب الحفاظ على سلطة مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. لقد طال انتظار إصلاح مجلس الأمن، وينبغي لنا جميعا أن نهدف إلى تعزيز كفاءة تلك الهيئة الهامة. بيد أن الجمود في إصلاح مجلس الأمن يجب ألا يعرقل التقدم المحرز في أجهزة أخرى. إن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن يشمل تحسينات جادة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

لا يمكن أن يكتمل تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ دون تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. فيجب أن يكون مجلس حقوق الإنسان قويا وفعالاً، ويتمتع بالقدرة على التصدي بسرعة للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في أي جزء من العالم. وتشارك لاتفيا بنشاط في عملية تحسين فعالية المجلس. وأدعو جميع البلدان إلى الانضمام إلى تلك العملية بعقل منفتح.

وتؤيد لاتفيا رؤية الأمين العام ونهجه المتبع فيما يتعلق بالتركيز على المنع في الأمم المتحدة. وهذا أكثر أهمية بالنظر إلى التحديات الأمنية العالمية المتزايدة التعقيد التي نواجهها. إن الصراعات والأزمات في جميع أنحاء العالم التي لم يمكن منعها تستمر طوال سنين وعقود، وتدمر حياة البشر، وتعوق التنمية، وتستنزف موارد الأمم المتحدة.

ولا يزال المدنيون يتكبّدون خسائر فادحة بسبب النزاعات المسلحة في سورية، وأوكرانيا، واليمن. ويجب علينا أيضا ألا ننسى عدم الاستقرار الطويل الأمد في بوروندي وأفغانستان. إن مجرد طول النزاعات التي يمكن منعها يقوض مصداقية المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة.

وتقع على مجلس الأمن بوصفه الضامن الرئيسي للسلم والأمن الدوليين، مسؤولية خاصة في منع نشوب الصراعات، وأعمال العدوان، والفوضى الجماعية. ويُعد استخدام حق النقض

ينبغي أن نقبل الأمم المتحدة على حقيقتها. إنها ليست مثالية، لكنها أداة ضرورية جدا للحفاظ على السلام، والتنمية الاقتصادية، وتدوين القانون الدولي، من أجل عالم أكثر أمنا. ويمكن للأمم المتحدة، بل يجب عليها أن تكون جهة فاعلة عالمية كبيرة، ومجتماعا للأمم يعزز بقيمه، ويلتزم بتعددية الأطراف ومبادئ القانون الدولي.

ويجب على الدول الأعضاء دعم منظمنا من أجل إبراز هذه القيم في جميع أنحاء العالم، مما يؤكد دورها الفريد على المسرح العالمي. ولتحقيق هذا الغرض، تحتاج الأمم المتحدة إلى معايير تعمل بشكل جيد، ومؤسسات فعالة ورؤية واضحة لسياساتها.

**الرئيسة (تكلمت بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ريمبينك باتو وزير الخارجية والتجارة والهجرة في بابوا غينيا الجديدة المستقلة.

**السيد باتو (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية):** يسعدني اليوم أن أخطب الجمعية العامة باسم رئيس وزراء بلدي، فخامة السيد بيتر بير أونيل، وحكومة وشعب بابوا غينيا الجديدة.

أود أن أهنيكم، سيدي الرئيسة، وشعب إكوادور على انتخابكم كأول قائدة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لرئاسة الجمعية العامة. ويمكنكم، سيدي الرئيسة، أن تعولوا على بابوا غينيا الجديدة كشريك ملتزم بدعم العمل الذي تضطلعون به خلال فترة رئاستكم. كما أود أن أشكر سلفكم، السيد ميروسلاف لايتشاك، على عمله الممتاز خلال فترة ولايته. ومن المهم أيضا أن نشيد بقيادة الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة والمنظومات التابعة لها، لأن الأمم المتحدة هي المنظمة الأساسية جدا للسلام والازدهار والأمن في العالم.

ولذلك توجه مبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية جميع أنشطة لاتفيا في مجال التعاون الإنمائي. وعلاوة على ذلك، تعد المساواة بين الجنسين ذات أهمية حيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهي شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة والنمو الاقتصادي والرخاء.

في بداية القرن العشرين شكل المقاتلون ٩٠ في المائة من الخسائر البشرية المتصلة بالنزاعات. واليوم، تبلغ نسبة الخسائر البشرية في صفوف المدنيين ٩٠ في المائة. وتقتل الأسلحة التقليدية حوالي ٥٠٠.٠٠٠ شخص في السنة، ويقتل ٧٠.٠٠٠ منهم في مناطق النزاع. إن هذه الأرقام تثبت بوضوح أنه يجب على المجتمع الدولي ألا يركز على أسلحة الدمار الشامل فحسب، بل على الأسلحة التقليدية كذلك.

ومن هذا المنطلق، ستتولى لاتفيا رئاسة معاهدة تجارة الأسلحة في العام المقبل، ولن تدخر جهدا لتعزيز أهدافها. وأدعو جميع الدول إلى أن تصبح أطرافا في معاهدة تجارة الأسلحة، الأمر الذي من شأنه أن يسهم أيضا إسهاما مباشرا في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويجب أن تتضافر جهودنا الرامية إلى تعزيز مبدأ تعددية الأطراف. ففي العالم المترابط والمعلوم، لن يمكننا معالجة وحل المشاكل العالمية، إلا من خلال الوسائل المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، تبرز الأمم المتحدة كأداة جيدة للحكومة العالمية، وإن لم تكن حكومة عالمية. إن قدرة الأمم المتحدة على مواجهة تحديات عالم اليوم تعتمد اعتمادا كبيرا على قرارات الحكومات وعلى دعم السكان لتلك القرارات. ومن هذا المنطلق، أود أن أؤكد أن مستقبل تعددية الأطراف سوف يعتمد أكثر على التغييرات في مواقف الدول الأعضاء منه على إصلاحات منظومة الأمم المتحدة. ومن ناحية ثانية، فما دامت الخصائص الأساسية للنظام الدولي لم تتغير، فيمكن للأمم المتحدة أن تعمل من أجل زيادة الفعالية والكفاءة.

مثالا إقليميا للمحاولات الرامية إلى تحقيق ما تعكف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جاهدة على إنجازه.

وهناك العديد من المسائل المطروحة، إما رسميا أو في جلسات غير رسمية على هامش الاجتماعات، وهي، أولا، تحقيق الازدهار عن طريق التجارة الحرة، وهو علة وضع النهج المتعلق بتعزيز المنتدى. وثانيا، تنظيف البيئة الطبيعية وحمايتها؛ وثالثا، سياسة الشمول، حتى لا يتخلف أحد من الجنس البشريّ الثمين عن الركب؛ ورابعا، اعتماد الاقتصاد الرقمي؛ وخامسا، وهو أمر في غاية الأهمية، تحقيق المساواة بين الجنسين.

إن التجارة الدولية محرك هام للنمو الاقتصادي الشامل للجميع وللقضاء على الفقر، وكذلك مصدر هام للغاية لتمويل التنمية وتحقيق التنمية المستدامة. وبوصفنا المضيفين لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، فإن لدينا فرصا أكثر من أي وقت مضى. إنه أكبر حدث دولي في تاريخ بلدنا. ونحن على أتم استعداد لاستضافة مؤتمر قمة القادة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وسيرى العالم المبنى المذهل للمنتدى، وهو هيكل معماري متميز مُستلهم من ثقافتنا المحلية. ونشكر اقتصادات المنتدى على دعمها المادي والتنظيمي، بما في ذلك، على وجه الخصوص أستراليا واندونيسيا وسنغافورة والصين وكندا وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها الكثير من البلدان التي لا يتسع المجال لذكرها. ولصباح الحدث بنكهة جزر المحيط الهادئ، دعونا جميع زعماء جزر المحيط الهادئ ليحضروا إلى بلدنا خلال تلك الفترة.

ومن خلال المنتدى، لدينا فرص لاجتذاب التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. كما أنه سيتيح لنا الحصول على المعرفة وإجراء حوار مع القادة الاقتصاديين للمنتدى الذين سيحضرون. وسيؤدي هذا الدعم المقدم لبناء قدرات بلدنا إلى النمو المباشر للأعمال التجارية وخلق المزيد من فرص العمل لشعبنا. ومع ذلك، ونظرا لأن اقتصاد بلدنا صغير ومفتوح

إن هذه السنة حافلة بالإثارة بالنسبة لباوا غينيا الجديدة، لأننا سنستضيف خلال عام ٢٠١٨ منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وبالقيام بذلك، فإن بلدنا سيرز على الساحة العالمية بصورة لم تُعهد قط.

ولأن بلدنا يقع في المحيط الهادئ، فنحن جزء من قارة زرقاء شاسعة من الدول الجزرية التي يربط بينها البحر. كما أننا نتشاطر الحدود مع بلدان جنوب شرق آسيا، ونحن قريبون جدا من أستراليا. وعدد سكاننا يتجاوز ثمانية ملايين نسمة، ولدينا أكبر اقتصاد وأكبر كتلة من البر في بلدان جزر المحيط الهادئ. ونتعاون مع الدول الشقيقة في المحيط الهادئ في مسعى إقليمي هائل لحماية المحيط وثرواته وتحقيق الرخاء لشعبنا.

وتعلم البلدان القريبة والبعيدة أن بلدنا، بابوا غينيا الجديدة، هو كنز يحتوي على ثروات كبيرة. فنحن نملك ثالث أكبر الغابات المطيرة في العالم بعد البرازيل والكونغو. ونحن القيمون على ثلث الثروة العالمية من سمك التونة الذي يغذي العالم. وأرضنا تحتزن كميات كبيرة من الذهب والفضة والنيكل والنفط والغاز.

ونحن شعب منصهر في بوتقة واحدة، رغم أن أبناءه ينتمون إلى أكثر من ألف قبيلة. وحيث أن لدينا أكثر من ٨٠٠ لغة مختلفة، فإننا الدولة الأكثر تنوعا لغويا على وجه الأرض. وعلى غرار جميع البلدان النامية، لدينا مشاكل يتعين مواجهتها ولكننا لا ندعها تثبط همتنا إذ نسعى جاهدين من أجل تحقيق التقدم والازدهار.

وفي هذا العام، سنتخذ خطوة عملاقة باستضافتنا لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. إن اقتصادات البلدان الأعضاء في المنتدى تشكل ٣٩ في المائة من سكان العالم و ٤٨ في المائة من تجارة العالم. ومن بين المشاركين في المنتدى الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية واليابان وغيرها من الاقتصادات الكبيرة. ويشكل المنتدى نفسه، من نواح عديدة،

إلى العمل الجماعي في إعلان "بو"، الذي سلمت نسخة منه إلى معالي الأمين العام أمس. وعلى الصعيد الوطني، ندرك أهمية وضع اللبنة الأساسية اللازمة لجعل التنمية المستدامة والشاملة للجميع والقائمة على المشاركة أمرا ممكنا.

إن أستراليا ونيوزيلندا كلتاهما، وهما صديقتان عزيزتان، خاطبتنا الجمعية العامة ببلاغة بشأن القضايا التي تواجه منطقتنا والعالم وبشأن شروط العمل الجماعي والتزاماته.

ويتمثل جزء أساسي لتحدينا الإنمائي في تسخير الإمكانيات الهائلة غير المستغلة للعدد المتزايد للسكان من الشباب، الذين يشكلون اليوم ٦٠ في المائة تقريبا من مجموع سكان بلدنا. ويشكل إيجاد فرص العمل في كلا القطاعين الرسمي وغير الرسمي أولوية رئيسية في جهودنا لتلبية احتياجات الشباب في بلدنا. وتحذونا آمال في الطابع التحويلي للاقتصاد الرقمي، الذي هو حقا من عوامل تغيير الحالة الراهنة.

وإضافة إلى ذلك، فإن التحدي الأكبر أماننا هو حماية النساء والفتيات وكفالة تمتعهن بالمساواة الكاملة في مجتمعنا. ونعتقد أن المساواة بين الجنسين حق أساسي من حقوق الإنسان. وأماننا شوط طويل للغاية في ذلك المجال. ومع ذلك، نحن عازمون على إيجاد سبل لإحراز التقدم صوب تحقيق ذلك الهدف، من أجل النساء والفتيات أنفسهن ومن أجل مصلحة الدولة. وفي الواقع، يتوقف إحرازنا التقدم في المدى الطويل على اتخاذ خطوات كبيرة في ما نعتقد أنه مجال بالغ الأهمية.

إننا نعمل بجدية على فعل ذلك من خلال السياسات والقوانين، ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس، وإتاحة فرص الأعمال التجارية في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، مثل خطط مشاريع الائتمان البالغ الصغر، والاستثمار في تعليم الفتيات والنساء في جميع مستويات نظامنا التعليمي. إن التغييرات ملحوظة في بلدي، إذ أننا ألحقنا مليون شاب إضافيا بالمدارس، والعديد منهم فتيات. ونحن بطبيعة الحال نعرب عن

ويخضع لقوى خارجية، فإننا ننضم إلى جميع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي في الدعوة إلى احترام وتوطيد النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف والقائم على القواعد.

وتمثل استضافة هذا الحدث للمنتدى تحديا هائلا بالنسبة لبلد نام مثل بلدنا، ويمكن للناس أحيانا أن يتسببوا في إصابة أنفسهم بالشلل بالتركيز فحسب على أوجه نقصهم أو مشاكلهم المتصورة. ولكننا في بابوا غينيا الجديدة قررنا خوض غمار التجربة. كما ينطبق هذا المنظور على رأينا في الأمم المتحدة وفي عملها.

وبطبيعة الحال، يجب أن نقر بالمشاكل الكبرى التي تواجهنا حاليا وأن نعمل على التغلب عليها. غير أنه، عند القيام بذلك، فلننقب جميعا نصب أعيننا الجائزة: وهي رؤيتنا للسلام والأمن واستعادة البيئة النقية وتحقيق الازدهار المستمر. فمفتاح التغلب على مختلف التحديات يكمن فينا - نحن شعوب الأمم المتحدة. فلنعمل على أن نكون متحدين وأقوى معا في نظام قائم على الاحترام المتبادل والصداقة والحوار وتعددية الأطراف. والوحدة، بطبيعة الحال، هي الجواب. وهي أكبر قوة على الأرض.

قبل أسبوعين، احتفلت بابوا غينيا الجديدة بالذكرى السنوية الثالثة والأربعين لاستقلالها كدولة لم تشهد انقطاعا ديمقراطيا. ونواصل تعزيز الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية في بلدنا، بدعم من سياسات نقدية ومالية مسؤولة ترمي إلى تحقيق توازن الميزانية. ومع انتعاش أسعار النفط والغاز وإطلاق العديد من مشاريع التعدين والطاقة الكبرى الجديدة والمتقدمة، فإننا نشعر بالتفاؤل إزاء الآفاق الاقتصادية لبلدنا في المستقبل.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تمثل مسارا متماسكا وتنطوي على وعود كبيرة للمجتمع الدولي. ويكمن في أيدينا خيار التمتع بكامل إمكاناتها. أما على الصعيد الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، فقد كرر قادة دولنا التأكيد، في ناورو في وقت سابق من هذا الشهر، على التزامنا الجماعي. وترد الدعوة

ونقوم حالياً بإصلاح اقتصادنا والخطط المتصلة بالكوارث بغية مواجهة الحوادث المماثلة التي قد تقع في المستقبل.

إننا بطبيعة الحال نرحب بالجهود المبذولة لتجديد الموارد المالية المتاحة من خلال الصندوق الأخضر للمناخ ونشكر المساهمين على سخائهم. ومن الضروري تحسين فرص الحصول على الدعم وحسن توقيته، وبخاصة بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، مثل بلدنا، من أجل الاستفادة من ذلك الدعم الهام في مساعدتنا على التخفيف من أضرار تغير المناخ وآثاره السلبية والكوارث الطبيعية والتكيف مع هذه الآثار وبناء القدرة على الصمود. ومرة أخرى، هذا نداء من أجل العمل الجماعي العالمي الذي ستستفيد منه جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية وستسعى بناء عليه.

وتنوه حكومة بلدنا باهتمام المجتمع الدولي المتزايد بالاستفتاء الوشيك المقرر إجراؤه في حزيران/يونية ٢٠١٩ في منطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي التابعة لبابوا غينيا الجديدة بموجب اتفاق بوغانفيل للسلام. إننا ملتزمون بالاتفاق التزاماً كاملاً. وهذا العام، قمنا بتعيين رئيس وزراء أيرلندا السابق، السيد بيرتي أهيرن، لتولي رئاسة أعمال لجنة استفتاء بوغانفيل. ونحن نتوقعون لبدء اللجنة ولايتها قريباً. ومرة أخرى نحن ممتنون لشركائنا للتنمية المتعددي الأطراف والثنائيين، بما في ذلك الأمم المتحدة، على العمل معنا بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الوطنية لبلدي. ومع ذلك، نود التأكيد على أنه ينبغي ألا تؤدي الأعمال التي أُنجزت من خلال الشراكات بأي حال من الأحوال إلى تقويض سيادة بابوا غينيا الجديدة على أرضها، وفقاً للقانون الدولي.

ونرحب بتخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية، ونشيد بالجهود التي بذلتها جميع الأطراف المعنية، ونشجع أيضاً الحوار السلمي. إننا نؤيد المساعي للإبقاء على الجزاءات المفروضة، ليس باعتبارها عقاباً، بل بوصفها حافزاً حقيقياً

امتنانا على الدعم الذي قدمه شركاؤنا للتنمية على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، لمساعدتنا بأكثر من طريقة في تحقيق أهدافنا.

إننا نعمل على إعداد شعبنا للتكيف مع تزايد المخاطر الناجمة عن تغير المناخ، وهي أخطار حقيقية للغاية بالنسبة لنا. وفي وقت سابق هذا الشهر، كما قلت، وفي اجتماع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ، في ناورو، أكدنا من جديد على التزامنا القوي بالعمل معاً على مكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس والأطر الأخرى لتحقيق التنمية القادرة على التكيف في منطقة المحيط الهادئ. ويوضح موقفنا إعلان بوي الصادر عن قادة منتدى جزر المحيط الهادئ. ولذلك نرحب ترحيباً حاراً بمؤتمر قمة الأمين العام المعني بالمناخ المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

وفي شباط/فبراير، شهدت بابوا غينيا الجديدة وقوع زلزال مأساوي لم يسبق له مثيل، وهو الأسوأ في تاريخنا. فقد ضرب الزلزال خمس مقاطعات، وقتل قرابة ٢٠٠ شخص وشرّد حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ شخص آخر. وأصيب عديدون آخرون بجروح وبالصدمة. ودمرت الهياكل الأساسية الحيوية. وتباطأ الاقتصاد الوطني. وما أدى إلى تفاقم حالتنا هو اندلاع ثورتين بركانيتين مفصلتين.

إننا لسنا وحدنا. وبناء على ذلك، فإننا نتعاطف مع البلدان الأخرى، مثل إندونيسيا واليابان والفلبين والصين والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان منطقة البحر الكاريبي والبلدان الأخرى التي تضررت في الأشهر الأخيرة من الكوارث الطبيعية والتحديات الناجمة عن تغير المناخ. ونعرب عن امتناننا لشركائنا الثنائيين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا والصين واليابان وغيرهم، فضلاً عن القطاع الخاص وجماعات المجتمع المدني، التي وقفت معنا في وقت حاجتنا.

القمامة البحرية وتعزيز المراقبة البحرية من أجل ردع الأنشطة غير المشروعة.

في الختام، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة، مرة أخرى، إلى بلدنا بينما نستعد لاستضافة مؤتمر قمة قادة رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وبينما يوجه العالم اهتمامه بشكل متزايد إلى منطقة المحيط الهادئ، فإننا نشهد اهتماماً متزايداً من جانب مجموعة من البلدان، مثل أستراليا والصين وفرنسا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وكإحدى الدول الواقعة في قارة المحيط الهادئ الزرقاء، فإننا نرحب بهذا الاهتمام. لكننا نحث الجميع على القيام بدور مناسب وفقاً لقواعد النظام الدولي المقبولة، بحيث يكون المحيط الهادئ الأزرق منطقة تعاون واستقرار وأمن، وبيئة من الجمال البكر لتحقيق الازدهار في المستقبل.

لذلك، أود أن أختتم بالإعراب عن الأمل القوي لشعبونا في أن يصبح المحيط الهادئ إلى الأبد إسماً على مسمى، أي محيطاً للسلام.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي

السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عمان.

**السيد عبد الله (عمان):** سيدي الرئيسة، يطيب لي في مستهل كلمتنا، أن نتقدم لكم ولبلدكم الصديق بالتهنئة الخاصة بانتخابكم رئيساً للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونؤكد لكم بأن وفد سلطنة عُمان سيتعاون معكم لضمان نجاح أعمال هذه الدورة، ونود أن نسجل تقديرنا لرئيس الدورة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة، سعادة ميروسلاف لايتشاك، لإدارته أعمالها والقرارات التي اتخذت أثناء فترة رئاسته، ونغتنم هذه الفرصة لنعبر عن إشاداتنا الكاملة بالجهود التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد

للتخلص من الأسلحة النووية والتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن من أجل تحقيق الرخاء لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وبناء على ذلك، نحیی وندعم الجهود التي تبذلها رئيسة الجمعية العامة للفت الانتباه العالمي إلى أخطار أسلحة الدمار الشامل. ونحن، من جانبنا، نعمل من أجل التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لاطلاع الجمعية العامة على المركز الراهن للاجئين والمهاجرين في جزيرة مانوس. لقد أغلقت حكومتي بلدي رسمياً مركز التجهيز في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بعد قرار المحكمة العليا الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٦. ولذلك نعمل بصورة وثيقة مع أستراليا في إعادة توطين ملتسمي اللجوء المؤهلين، بما في ذلك في الولايات المتحدة. ويبقى مهاجرون الآخرون في بلدنا، وسيعالج مركزهم على أساس كل حالة على حدة. وذلك هو إسهامنا، في حدود إمكانياتنا، بالشراكة مع أستراليا، في التصدي للتجار بالبشر، وتهريب البشر، والجريمة الدولية.

إن بابوا غينيا الجديدة، باعتبارها دولة بحرية، تعتبر بأن جدول الأعمال المتعلق بالمحيطات يكتسي أهمية كبيرة، لأنه يسهم بدرجة كبيرة في رفاه أمتنا. إننا نعمل على ضمان عوائد عادلة من مواردنا البحرية، لا سيما من خلال مكافحة صيد الأسماك غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه في المياه الإقليمية لبابوا غينيا الجديدة. ونحن ممتنون للتعاون الوثيق بين البلدان ذات التفكير المماثل في منظمة التجارة العالمية التي تعمل على إيجاد حل لدعم مصايد الأسماك التي تعزز صيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. لقد اتفقنا في اجتماع منتدى جزر المحيط الهادئ في إطار موضوع "قارة المحيط الهادئ الزرقاء"، على تأمين الحدود البحرية للمنطقة، والعمل على إزالة



من منظور دعم توجهات السلام وتسهيل عمل المنظمات الدولية، وعدم التضحية بها. إن ما تعانيه الجمهورية اليمنية من وضع مأساوي إنساني واقتصادي نتيجة انهيار البنية التحتية في المجالات الصحية والتعليمية والاقتصادية وغيرها من الخدمات الأساسية التي تلامس حياة المواطنين اليومية، وانتشار الأمراض، وعدم كفاية العلاج والدواء، يتطلب منا جميعاً مضاعفة الجهود لمساعدة اليمن.

وعلى المجتمع الدولي أن يتبنى مشروعاً إنسانياً يتيح وصول المساعدات الإغاثية الإنسانية للشعب اليمني في مختلف المحافظات، وتسهيل استخدام المطارات والموانئ لتلك الغاية، ذلك أن الأوضاع الإنسانية في اليمن باتت تتطلب اتخاذ مثل هذه التدابير. وفي هذا السياق، يرحب بلدي بالجهود التي تسعى إليها الأمم المتحدة ودول التحالف العربي لإنشاء جسر جوي طبي إنساني لنقل المرضى ذوي الحالات الحرجة لتلقي العلاج عبر رحلات مبرمجة وتحت إدارة الأمم المتحدة وبالتعاون مع الأطراف اليمنية.

كما يؤكد بلدي دعمه للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث. وندعو إلى تسهيل مهمته في عقد اللقاءات والمشاورات التي لا بد منها بين الأطراف اليمنية، وتسهيل تنقلاتهم بالمشاركة في تلك اللقاءات والمشاورات. ونرى أنه ينبغي للحل السياسي أن يأخذ في الاعتبار واقع اليمن، وأن تتاح الفرصة لجميع الأطراف والقوى السياسية اليمنية داخل اليمن وخارجه، للمشاركة في تحديد ورسم مستقبل مشرق بلدهم.

ونود أن نؤكد على أن التسهيلات والمساعدات الإنسانية من سلطنة عمان لشعب اليمن الشقيق مستمرة، وأن المنافذ البرية والبحرية والجوية بين سلطنة عمان والجمهورية اليمنية، هي الوسيلة المتاحة لعبور المتاح عبور الأشقاء اليمنيين وتواصلهم مع العالم الخارجي وستبقى مفتوحة من منطلق الإخوة والجوار

أنطونيو غوتيريش، لتعزيز دور المنظمة وتطوير آلياتها وعملها بما يمكنها من تحقيق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن عمل الأمم المتحدة يجب أن يركز على مواجهة التحديات وتسوية النزاعات والصراعات الدولية وتحقيق السلام، وانطلاقاً من إيمان بلدي بأن الحوار والتفاوض هما أنسب الوسائل لحل الخلافات، فإننا نؤكد أن سلطنة عُمان لن تألو جهداً في دعم المبادرات التي من شأنها تحقيق السلام وإشاعة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم. إن السلام، من وجهة نظرنا، يعد ركيزة أساسية للاستقرار والتنمية، وأملنا أن تتعاون الدول الأعضاء ضمن منطلقات جديدة تتوافق مع مبادئ حسن الحوار، واحترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية لمنطقة الشرق الأوسط، وأصبح تعاون المجتمع الدولي لإيجاد بيئة مناسبة تساعد الأطراف على إنهاء الصراع، ضرورة استراتيجية ملحة، ونعتقد أن الظروف القائمة حالياً، رغم صعوبتها، وتوقف الحوار، باتت مواتية لإيجاد بيئة لنقاشات إيجابية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للتوصل إلى تسوية شاملة على أساس حل الدولتين، حيث إن عدم قيام الدولة الفلسطينية يؤدي إلى استمرار العنف والإرهاب.

وإننا في سلطنة عمان على استعداد لبذل كل جهد ممكن لإعادة بيئة التفاوض للتوصل إلى اتفاق شامل يأخذ في الاعتبار مستقبل التعايش السلمي في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما التعايش بين الأجيال الفلسطينية والإسرائيلية، فتحقيق بيئة سلمية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي يعد أساساً لإقامة السلام في المنطقة.

كما ندعو دول العالم، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية التي لها دور أساسي في تحقيق السلام والاستقرار في مناطق العالم، إلى النظر لمستقبل هذه القضية

السابق ميروسلاف لايتشاك على نجاحه في ترؤس الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

لقد تلقينا أخبارا مأساوية هذا الصباح عن حدوث تسونامي وزلزال في آن واحد. وإني أعرب، من هذه المنصة وباسم الهند، عن عميق تعازينا لحكومة وشعب إندونيسيا. وأود أيضا أن أؤكد لهما أن الهند ستتعاون في مساعدتهما خلال هذه الأوقات العصيبة.

إن الأمم المتحدة هي المنظمة المتعددة الأطراف الرئيسية في العالم، حيث تسعى الأمم للعثور على ضماد لجراح التاريخ وهي منبر للحلول وحيث تجلس الدول الأقل نموا مع أحوالها الأوفر حظا لوضع الخطط التي يمكن أن تصحح الاختلالات الاقتصادية المنحرفة. وقد وضعنا في عام ٢٠١٥، خطة عام ٢٠٣٠ كأفق بالغ الأهمية للأهداف الـ ١٧ للتنمية المستدامة. والعبارة التي ظل يرددتها الجميع منذ عام ٢٠١٥ هي أننا لن نبلغ ذلك الأفق ما لم تجد الهند طريقها إلى الوجهة النهائية؛ وإلا، سنفشل.

وأؤكد للجمعية العامة من خلالكم، سيدتي الرئيسة، أن الهند لن تدعنا نفشل. فنحن ملتزمون تماما بتحقيق تلك الأهداف لشعبنا. وقد شرعت الهند، في ظل قيادة رئيس الوزراء ناريندرا مودي، في تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقه من شأنها أن تساعد بلدنا على تحقيق أهدافها للتنمية المستدامة قبل الموعد النهائي. وسأقدم عرضا عاما لتوضيح الممارسة الأوسع نطاقا في العالم في مجال القضاء على الفقر والتحول الاجتماعي.

فبفضل برادهان مان تري جان - دان يوجانا، أكبر مشروع للشمول المالي في العالم، يملك الآن أكثر من ٣٢٠ مليون هندي، لم يسبق لهم قط أن رأوا مصرفا من الداخل، حسابات مصرفية. فقد مكن البرنامج الفقراء من الحصول على تحويلات خدمية مباشرة من برامج الرعاية الاجتماعية الحكومية في حساباتهم الشخصية، وبالتالي من إيقاف الهدر والفساد داخل المنظومة.

وما يربط الشعبين العماني واليميني من أواصر ووشائج اجتماعية وتاريخية عميقة، وتأثرنا بمعاناة الشعب اليميني الإنسانية.

ونأمل أن يستمر هذا الجهد والتعاون المشترك في سورية وغيرها من المناطق، ولا تفوتنا الفرصة بأن نشيد التي يقوم بها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ستافان دي ميستورا، لمساعدة الأطراف السورية على تطوير البيئة الدستورية والبناء على ما تحقق من نتائج إيجابية في جنيف وأستانة وسوتشي، لوقف الحرب والوصول إلى مصالحة وطنية تنهي الصراع.

يعبر بلدي عن ترحيبه بالتطورات الإيجابية في منطقة القرن الأفريقي وما توصلت إليه دول المنطقة من تفاهات من شأنها استعادة الثقة وإنهاء الخلافات. ونرحب بالجهود التي يبذلها رئيس وزراء إثيوبيا، السيد أبيي أحمد، وبدور بلده المحوري والهام، وهو ما سيساهم في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي.

وختاما، يجدد بلدي دعوته إلى سائر دول العالم إلى التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحل الخلافات بالطرق السلمية بعيدا عن الحروب وتبعاتها المأساوية، لكي يسود الأمن والاستقرار ولتنعم شعوب العالم بالتنمية والرخاء.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سوشما سواراج، وزيرة خارجية جمهورية الهند.

**السيدة سواراج (الهند) (تكلمت باللغة الهندية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية):** بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن بلدي، الهند، أبدأ بتهنئتك، سيدتي الرئيسة، على انتخابكم رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. إنني، كامرأة، أشعر بفخر مضاعف لإضفاء ذلك الشرف عليكم. وأذكر أيضا، بنفس القدر من الفخر، أن أول امرأة تشغل هذا المنصب المرموق هندية - السيدة فيجايا لاکشمي بانديت - في عام ١٩٥٣، في الجمعية العامة في دورتها الثامنة. كما أشكر الرئيس

بعض الأمم المتقدمة ذات الاقتصادات الضخمة لا تسمح بأكثر من ستة أسابيع كإجازة مدفوعة الأجر، ما يؤدي إلى كفاح مستمر للحصول على مزيد من الوقت. وفي الهند، طبقنا ما تحتاج إليه المرأة في جميع أنحاء العالم، أي ٢٦ أسبوعاً إجازة أمومة مدفوعة الأجر.

في عام ٢٠٢٢، سيبلغ عمر الهند الحرة ٧٥ عاماً. وقد تعهد رئيس الوزراء ناريندرا مودي ببناء هند جديدة بحلول ذلك التاريخ. فأي نوع من الهند ستكون هذه؟ إن هذه الهند ستكون نظيفة وصحية ومزدهرة وآمنة ومتعلمة ومتطورة وقوية ومفعمة بالطاقة. هذا هو الأفق المنشود للهند في عام ٢٠٢٢، وسوف نصل إليه، ونحن لا ندخر جهداً لتحقيق ذلك الهدف.

إن التهديدات الوجودية لتغير المناخ والإرهاب هي أكبر تحديات عصرنا. والدول الأقل نمواً والدول النامية هي أكثر الضحايا المتضررين من تغير المناخ. فهي لا تملك القدرة أو الموارد لمواجهة تلك الأزمة. ولا يمكن للبلدان التي استغلت الطبيعة لاحتياجاتها الآنية أن تتصل من مسؤولياتها في هذا الشأن. وإذا أردنا إنقاذ العالم من الآثار السلبية لتغير المناخ، يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن توفر الموارد المالية والتقنية للمحرومين. وقد تم التأكيد على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة في اتفاقية باريس لعام ٢٠١٥. وقد أطلق رئيس الوزراء مودي مع رئيس وزراء فرنسا التحالف الدولي للطاقة الشمسية. وأصبحت ثنائي وستون دولة أعضاء في هذا التحالف حتى الآن. وفي آذار/مارس، ترأست الهند وفرنسا المؤتمر التأسيسي للتحالف بمشاركة ١٢٠ بلداً. ويسرني أن أبلغ الجمعية أن رئيس الوزراء مودي يحظى بالتقدير باعتباره من الرواد في هذا المجال. وهو يعمل أيضاً على تحقيق مبدأ شمس واحدة شبكة واحدة، لاعتقاده أنه مادامت هناك شمس واحدة، ينبغي أن يكون هناك أيضاً شبكة عالمية واحدة. وإذا ما تحقق هذا الهدف، سوف نشهد ثورة كبرى في قطاع الطاقة، الأمر الذي

وبالمثل، أطلق رئيس الوزراء مودي قبل بضعة أيام في ٢٣ أيلول/سبتمبر برنامج التأمين الصحي الأكبر في العالم أيوشمان بهارات يوجانا. وسيستفيد من ذلك المشروع الثوري ٥٠٠ مليون هندي، سيتلقون تغطية تأمين صحي بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ روبية لكل أسرة سنوياً. لدينا دعاء في الهند يقول - سارف سانتو نيرامايا - ويعني "فليشف الجميع من المرض".

والخطة الوطنية لحماية الصحة هي الاستجابة لتلك الصلاة. وبالمثل، أطلقنا أكبر خطة للإسكان في العالم بمهدف ضمان حصول الجميع على سقف يقي رؤوسهم. وفي إطار هذا البرنامج، حددنا لأنفسنا هدف بناء قرابة ٢١ مليون منزل بحلول عام ٢٠٢٢. وتم بناء ما يربو على ٥ ملايين منزل للفقراء حتى الآن. كما شرعنا في برنامجين على درجة عالية من الفعالية لزيادة مستوى مهارات من ينتظرون العمل من خلال برنامج المؤسسة الوطنية لتنمية المهارات ووكالة تنمية الوحدات الصغرى وإعادة التمويل (الوكالة)، الذي يسعى إلى تحويل الفقراء إلى أرباب أعمال حرة. وأشدد على أن ما يزيد على ١٤٠ مليون هندي حصلوا على قروض من هذه الوكالة. وأهم جانب في خطة الوكالة أن ٧٦ في المائة من المستفيدين هم من النساء. وفي صميم الرؤية التحويلية لرئيس الوزراء مودي تكمن فكرة راديكالية، مؤداها أن الارتقاء بأي أمة يتحقق على أفضل وجه من خلال التمكين الشامل للمرأة. ورفاه المرأة عنصر أساسي في جميع البرامج التي ذكرتها للتو. وفي العام الماضي، تحدثت عن برنامج أوجوالا (انظر A/72/PV.19)، ويسعدني أن أعلن أنه في إطار هذا البرنامج، تم تركيب ٥٠ مليون وصلة مجانية لتوصيل الغاز السائل حتى الآن.

ومن هذه المبادرات برنامج استحقاقات الأمومة، حيث تمنح النساء في الهند إجازة مدفوعة الأجر مدتها ٢٦ أسبوعاً لرعاية أطفالهن حديثي الولادة. سيدتي الرئيسة، كونك امرأة، ستفهمين أكثر من الآخرين مدى أهمية هذا البرنامج لكل أم.

لقد اتهمنا بتخريب عملية إجراء محادثات مع باكستان. وهذا كذب كامل. نحن نؤمن بأن المحادثات هي السبيل الرشيد الوحيد لتسوية أكثر النزاعات تعقيدا. وعليه، فقد بدأنا محادثات مع باكستان مرات عديدة. وعندما فشلت، لم يكن ذلك إلا نتيجة لسلوك باكستان. هناك حكومات كثيرة شكلتها أحزاب مختلفة في الهند. وقد حاولت كل حكومة خيار السلام. وبدعوته رؤساء دول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي إلى حفل أدائه اليمين، بدأ رئيس الوزراء مودي محاولته للحوار من أول يوم له في منصبه. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ذهبت شخصيا إلى إسلام آباد واقترحت حوارا ثنائيا شاملا. ولكن بعد فترة وجيزة، في ٢ كانون الثاني/يناير، هاجم إرهابيون تدعمهم باكستان قاعدة قواتنا الجوية في باتانكوت. ومن الواضح أننا لم نتمكن من مواصلة المحادثات في خضم الإرهاب وسفك الدماء. وحتى الآن، بعد وصول الحكومة الجديدة في باكستان إلى السلطة، كتب رئيس وزراء باكستان، عمران خان، رسالة إلى رئيس الوزراء مودي يقترح عقد اجتماع بين وزيرينا خارجيين في نيويورك. وقبلنا الاقتراح، ولكن في غضون ساعات من قبولنا، أفادت الأنباء أن الإرهابيين قتلوا ثلاثة من أفراد أمننا. هل هذا يدل على رغبة في الحوار؟ هل يمكن لمثل هذا الحوار أن يعقد على الإطلاق؟

المرّة تلو المرّة، اتهمت باكستان الهند بانتهاك حقوق الإنسان. من هو المنتهك لحقوق الإنسان أكثر من الإرهابيين؟ إن أولئك الذين يقتلون أرواحا بريئة في سعيهم إلى الحرب بوسائل أخرى هم من يدافعون عن السلوك اللاإنساني، وليس عن حقوق الإنسان. وباكستان تمجد القتل. وترفض رؤية دماء الضحايا الأبرياء. لقد أصبح من المعتاد بالنسبة لباكستان أن تنفض غبارا من الخداع والتضليل على الهند لتوفير غطاء واهٍ لجرمها.

وقد شهدت الأمم المتحدة ذلك من قبل. وفي العام الماضي، وفي إطار استخدام حقها في الرد، عرضت ممثلة باكستان بعض

سيمثل معلما رئيسيا في مكافحة جميع الظواهر المرتبطة بتغير المناخ.

لقد ذكرت الإرهاب بوصفه ثاني تهديد وجودي للبشرية. وكنا نظن أن حلول القرن الحادي والعشرين سيشهد عصرا من الخير العام على أساس من التعاون، ولكن شهدنا، هنا في نيويورك، مأساة ١١ أيلول/سبتمبر المروعة، وفي مومباي، كارثة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تلك الكوابيس التي بددت أحلامنا. إن شيطان الإرهاب يطارد العالم الآن بوتيرة سريعة في بعض الأماكن، بطيئة في غيرها، لكنه يهدد الحياة في كل مكان. وفي حالتنا، فإن الإرهاب لا يتزعزع في أرض بعيدة، وإنما عبر حدودنا إلى الغرب. ولا تقتصر خبرة جارتنا على توفير الأرض الخصبة لتفريخ الإرهاب؛ بل هي خبيثة أيضا في محاولة التستر على الحقد بالمداينة. والدليل الصارخ على هذا الرياء هو أن أسامة بن لادن، المهندس والمنظر لاعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر، قد منح ملاذا آمنا في باكستان.

وكانت أمريكا قد أعلنت أن أسامة بن لادن هو أخطر عدو لها، وأطلقت عملية بحث شاملة حول العالم من أجل تقديمه للعدالة. ولعل ما لم تفهمه أمريكا هو أن أسامة سيجد ملاذا آمنا في بلد يدعي أنه صديق أمريكا وحليفها، وأعني بذلك باكستان. وفي نهاية المطاف، كشفت أجهزة الاستخبارات الأمريكية زيف هذا النفاق، ونفذت قواتها الخاصة حكم العدالة. لكن باكستان استمرت في التصرف وكأن شيئا لم يحدث. إن التزام باكستان بالإرهاب كأداة من أدوات السياسة الرسمية لم يتراجع ولو قليلا، ولا ما درجت عليه من النفاق. فقتلة ١١ أيلول/سبتمبر قُتلوا، لكن حافظ سعيد، العقل المدبر لـ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ما زال يجوب شوارع باكستان دون عقاب. وما يثلج الصدر أن العالم لم يعد مستعدا لتصديق إسلام آباد. وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، على سبيل المثال، قد وضعت باكستان موضع الاهتمام فيما يتعلق بتمويل الإرهاب.

التغييرات اللازمة، ولعزوفها عن الإصلاح. ويجب علينا ألا نكرر ذلك الخطأ. ويجب على الأمم المتحدة تقبل حاجتها إلى إصلاح جذري. ولا يمكن أن تكون تلك الإصلاحات لأغراض التحميل فحسب، بل نحن بحاجة إلى تغيير نهج المؤسسة وفكرها حتى يتوافقا معا مع الواقع المعاصر.

ويجب أن يبدأ هذا الإصلاح اليوم، إذ ربما يكون الغد متأخرا جدا. فهل لا تزال جميع التحديات التي واجهتها الأمم المتحدة عند إنشائها كما هي اليوم؟ وأرى - فيما يتعلق بمجلس الأمن - أنه قد حان الوقت للبدء في إحداث التغييرات التي تشتد الحاجة إليها.

وما تزال تعددية الأطراف موضوعا للمناقشة المتواترة. وتسبب التحديات التي نواجهها التوترات في كثير من البلدان. وأود القول أن الهند تعتقد أن العالم عبارة عن أسرة عالمية واحدة. ولذلك ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة بوصفها أسرة واحدة. فكيف تسيّر الأسرة شؤون حياتها؟ إنها تنشأ على الحب وليس التجارة، ويغذيها التعاطف وليس الغيرة، وتسيّر شؤونها بالتراضي وليس الاحتراب. وبالتالي، يجب أن تقوم الأمم المتحدة على مبادئ الأسرة. فهي لا يمكن إدارتها وتسيير شؤونها على أساس ضمير المفرد المتكلم "أنا" أو النسبة هذا "لي". بل إن هذا المنتدى بحاجة إلى استخدام ضمائر الجمع "نحن" وهذا "لنا" وهلم جرا. وعندئذ فحسب، سيكون هذا المنبر مستداما.

ولا ترى الهند أنه ينبغي تمكين بلدان معينة حصريا من تحقيق أهدافها، وأنه لا ينبغي أن تُتخذ القرارات نيابة عن البلدان الأخرى التي لا تخفي فائدة من تلك القرارات. بل يجب الأخذ في الاعتبار بأهداف جميع البلدان دون استثناء.

وستحتفل الهند هذا العام بالذكرى المائة والخمسين لميلاد المهاتما غاندي. وقد كانت الترنيمة المحببة للمهاتما هي "Vaishnav Jan To Tene Kahiye": أو "طوبى لعبدة الإله فيشنو. أولئك الذين يشعرون بالآلام الآخرين". ومغزى تلك

الصور الفوتوغرافية باعتبارها دليلا على انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان من قبل الهند (انظر A/72/PV.22) واتضح أن تلك الصور من بلد آخر وليس الهند. وأصبحت مثل هذه الاتهامات الزائفة جزءا من خطابها العادي.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ما فتئت الهند تكرر القول نفسه، في كل عام ومن على هذا المنبر، بأن القوائم وحدها لا تكفي إن أردنا التأكد من حقيقة الإرهابيين وحماتهم. ويجب علينا تقديمهم للمساءلة أمام القانون الدولي. وفي عام ١٩٩٦ قدمت الهند وثيقة مشروع اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي، هنا في الأمم المتحدة. ولا يزال ذلك المشروع كما هو حتى اليوم بسبب عدم تمكننا من الاتفاق على صياغة مشتركة. والمفارقة هي أننا نريد مكافحة الإرهاب من ناحية، ولكننا لا نستطيع تعريفه من ناحية أخرى.

وقد أتاح ذلك للإرهابيين فرصة مناسبة للاحتفال بهم في باكستان بوصفهم "مناضلين من أجل الحرية". بينما يستمر الإعلان عن قسوتهم ووحشيتهم باعتبارها بطولة. بل إن باكستان البلد نفسه يصدر طواعير بريدية تمجد هؤلاء الإرهابيين. فإلى متى سنجلس بهدوء هنا لنستمع إلى مثل هذه المزاعم؟ وإذا لم نفعل الآن، فسوف يتعين علينا التعامل مع هذا الوحش لاحقا وبعد أن يكون قد أشعل العالم كله حريقا. وأناشد هذه الهيئة مرة أخرى لأن تتوصل إلى اتفاق على مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي واعتمادها بوصفها أحد التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب في الأجل الطويل.

وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات المتعلقة بالأمم المتحدة. وقد بدأت بتسليط الضوء على دورها الفريد والإيجابي، ولكن لا بد لي أن أضيف أن أهمية هذه المؤسسة وأثرها وقيمتها والاحترام الذي تحظى به قد بدأت جميعا تتضاءل تدريجيا ورويدا رويدا. وقد حان الوقت لتتساءل عما إذا كنا نمضي صوب مصير عصبة الأمم التي تلاشت لعدم تمكنها من اعتماد

تجربة أكثر من سبع سنوات عجاف، عانى شعبنا خلالها من ويلات الإرهاب. ولكن رغم ذلك فإن السوريين لم يهادنوا ولم يخضعوا لهذا الإرهاب ولا لداعميه في الخارج، بل صمدوا وتحذوا انطلاقاً من قناعتهم التامة بأن معركتهم هذه هي معركة الدفاع عن وجودهم وتاريخهم ومستقبلهم، وأنهم سينتصرون بها طال الزمن أم قصر.

وعلى عكس رهانات وأمنيات البعض، ها نحن اليوم، بعد أكثر من سبع سنوات من هذه الحرب القدرة على بلدنا، نُعلن للعالم أن الوضع على الأرض قد أمسى أكثر أمناً واستقراراً، وأن معركتنا ضد الإرهاب قد شارفت على الانتهاء، بفضل بطولات وعزيمة وتكاتف الشعب والجيش، ومساعدة الحلفاء والأصدقاء.

ورغم هذه الإنجازات فإننا عازمون على مواصلة هذه المعركة المقدسة حتى تطهير كل الأراضي السورية من رجس الإرهاب بمختلف مسمياته، ومن أي وجود أجنبي غير شرعي، غير عابئين بأي اعتداءات أو ضغوط خارجية، أو أي أكاذيب وادعاءات جرى ويجري الترويج لها لثنينا عن هذا الهدف، لأن هذا الأمر هو واجب علينا وحق غير قابل للتفاوض، تماماً مثلما حدث عندما اقتلعنا الإرهاب من معظم الأراضي السورية.

وفي الوقت الذي كانت فيه حكومات بعض الدول تنكر علينا حقنا المكفول بموجب المواثيق الدولية، وواجبنا الوطني في مكافحة الإرهاب وفي حماية شعبنا على أرضنا وضمن حدودنا، شكلت ذات الحكومات تحالفاً دولياً غير شرعي، بقيادة الولايات المتحدة، تحت غطاء محاربة الإرهاب في سورية. ولكن هذا التحالف قد حارب كل شيء إلا الإرهاب، لا بل على العكس، فقد ثبت أن أهدافه تتماهى مع أهداف المجموعات الإرهابية في نشر الفوضى والقتل والدمار؛ حيث دمر هذا التحالف مدينة الرقة بالكامل، وخرّب البنى التحتية والمرافق الخدمية في المناطق التي استهدفها، كما ارتكب العديد من المجازر بحق المدنيين، بما في ذلك الأطفال والنساء، والتي تعتبر جميعها

الترنيمة هو أن خير البشر هم أولئك الذين يشعرون بالآلام الآخرين ويعانون منها تماماً مثلهم. وأن خير البشر أولئك الذين يرون الألم ويمدون يد العون للآخرين دون كبرياء أو صلف.

ويتعني علينا جعل هذه الجمعية منبرا للتفاهم والمساعدة والعدالة الحقيقية. ويجب علينا أن نشعر بالآلام الأمم الأخرى ونعمل مع الدول المتقدمة النمو من أجل تخفيف آلام تلك الأمم والقضاء عليها. ولا مكان للصلف في مشروعنا هذا، لأنه لا يأتي إلا بنتائج عكسية. فلنعمل لصالح الفئات المحرومة وصبوب عالم خال من الإرهاب والتوتر والعنف. وذلك هو العالم الذي نتوخاه.

وبهذه الأمنية أختتم بياني بترنيمة من اللغة السنسكريتية: ألا فليعم الرفاه الجميع، ألا فليعم السلام الجميع، ألا فليشد الجميع الكمال، ولينعم الجميع بالرخاء، ولتحل السكينة والهدوء على الجميع.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن للسيد وليد المعلم، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية.

**السيد المعلم** (الجمهورية العربية السورية): يطيب لي أن أهنيكم وبلدكم الصديق إكوادور، على انتخابكم رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحالية، وأن أتمنى لكم النجاح والتوفيق. كما أشكر سلفكم على دوره في قيادة أعمال الجمعية العامة في دورتها الماضية. والشكر موصول لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده التي يقوم بها بموجب الميثاق.

في كل مرة نأتي بها إلى هذا المحفل الدولي الهام، نكون محملين بآمال وأمنيات بأن تكون كل بقعة من بقاع هذا العالم، قد باتت أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً. ونحن اليوم متمسكون أكثر من أي وقت مضى بهذا الأمل، وواثقون من أن إرادة الشعب لا بد وأن تنتصر. هذا الأمل وهذه الثقة نابعان من

اللاجئين في الخارج إلى سورية. وأودّ أن أعلن من على هذا المنبر أن عودة كل سوري تشكّل أولوية بالنسبة للدولة السورية، وأن الأبواب مفتوحة أمام جميع السوريين في الخارج للعودة الطوعية والأمنة، وأؤكد على أن ما ينطبق على السوريين الموجودين داخل الوطن ينطبق على من هم خارجه، والجميع تحت سقف القانون.

إن الحكومة السورية، بمساعدة مشكورة من حكومة روسيا الاتحادية، لم تأل ولن تألو جهداً من أجل مساعدة هؤلاء اللاجئين على العودة وتوفير مقومات الحياة الأساسية لهم. ولذلك فقد تم تشكيل هيئة تنسيق خاصة بعودة اللاجئين إلى مناطقهم الأصلية في البلد وتمكينهم من العيش بشكل طبيعي من جديد. وعلى الرغم من دعوتنا للمجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية للمساهمة في تيسير هذه العودة، إلا أنه واستكمالاً للدور القدر الذي لعبته منذ بداية الحرب على سورية، تقوم بعض الدول الغربية بعرقلة عودة هؤلاء اللاجئين السوريين إلى بلدهم، من خلال تخويفهم من العودة تحت ذرائع واهية، وتسييس هذا الملف الإنساني البحت، واستخدامه كورقة في تنفيذ أجنداتهم السياسية، بالربط بين عودة اللاجئين والعملية السياسية.

اليوم، وإذ نكتب الفصل الأخير في الأزمة السورية، فإن السوريين عازمون على التكاتف لإزالة آثار الحرب الإرهابية، وإعادة إعمار بلدهم بأيديهم وبكلّ كوادهم وخبراتهم، سواء من بقوا داخل البلد أو الذين اضطرتهم العمليات الإرهابية لمغادرته. ونحن إذ نرحب بمبادرات الدول والجهات التي لم تنخرط في العدوان على سورية، وتلك التي تتخذ نهجاً واضحاً وصريحاً ضد الإرهاب، للمساهمة برفد جهود الحكومة السورية في إعادة الإعمار، فإننا نعيد التأكيد على أن الأولوية في المشاركة في برامج إعادة الإعمار هي للدول الصديقة التي وقفت إلى جانبنا في الحرب ضد الإرهاب؛ أما تلك الدول التي تربط مساهمتها بإعادة

جرائم حرب موصوفة بموجب القانون الدولي. ومن جهة أخرى، فقد قدم هذا التحالف دعماً عسكرياً مباشراً للإرهابيين، عدة مرات، في مواجهة الجيش السوري. ولذلك فإن الاسم الأنسب لهذا التحالف هو "تحالف دعم الإرهاب وجرائم الحرب".

إن أبعاد وخلفيات الوضع في سورية لا تنفصل عما تشهده الساحة الدولية من صراع بين محورين: محور يسعى إلى نشر السلام والاستقرار والازدهار في العالم، ويروج لثقافة الحوار والتفاهم المشترك، ويحترم القانون الدولي، ويؤمن بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ ومحور آخر يحاول فرض الفوضى على العلاقات الدولية، ويصرّ على عقلية الاستعمار والهيمنة لتحقيق مصالحه الضيقة، حتى لو كان ذلك باستخدام وسائل قذرة، كدعم الإرهاب والحصار الاقتصادي، لإخضاع الشعوب والحكومات التي ترفض الإملاءات الخارجية وتمسك بقرارها الوطني المستقل.

إن ما حدث في سورية كان من المفترض أن يُعلّم تلك الدول الكثير من الدروس، ولكن قد أسمعت لو ناديت حياً، فلا حياة لمن تنادي. ولذلك، أيها السادة، علينا في هذه المنظمة الدولية أن نحدد خياراتنا بوضوح لا لبس فيه: هل ندافع عن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ونقف إلى جانب الحق؟ أم نستسلم لنزعة الهيمنة وشريعة الغاب التي يحاول البعض فرضها على هذه المنظمة وعلى العالم؟

أيها السيدات والسادة، اليوم وبعد أن بات الوضع على الأرض أكثر أمناً واستقراراً بفضل الإنجازات التي تحققت ضد الإرهاب، وفي ظل عمل الحكومة السورية المستمر على إعادة تأهيل المناطق التي خربها الإرهابيون وإعادة الحياة إلى طبيعتها، باتت الأرضية مهيأة للعودة الطوعية للاجئين السوريين إلى وطنهم، الذي غادروه بسبب الإرهاب والإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب التي استهدفتهم في أساسيات حياتهم وفي لقمة عيشهم. وبالفعل، فقد بدأنا نشهد عودة آلاف السوريين

أن الدستور وكل ما يتصل به هو شأن سوري يقرره السوريون بأنفسهم. وبالتالي، فإننا لن نقبل بأي فكرة تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية السورية أو قد تؤدي إلى ذلك. ونشدد على أن الكلمة الفصل تبقى للشعب السوري في أي أمر يتعلق بالدستور أو أي شأن سيادي آخر. كما نعيد التأكيد على استعدادنا للعمل النشط مع الدول الصديقة لإطلاق عمل هذه اللجنة، وفقا للأسس والمحددات التي ذكرتها آنفا.

وبالتزامن مع المبادرات الدولية التي ذكرتها، كانت عجلة المصالحات الوطنية المحلية تعمل بفعالية على الأرض، حيث نجحت هذه المصالحات في حقن الدماء وتجنب الدمار في الكثير من المناطق السورية وساهمت في عودة الاستقرار والحياة الطبيعية إلى هذه المناطق ومكنت سكانها من العودة إلى بيوتهم التي هُجروا منها بفعل الإرهاب. ولذلك، كنا دائما نعطي الأولوية لهذه المصالحات ونركز عليها.

إن المعركة التي خضنها في سورية ضد الإرهاب لم تكن معركة عسكرية فقط، بل كانت معركة حضارية، معركة بين ثقافة الدمار والتطرف والموت، وبين ثقافة البناء والتسامح والحياة. ولذلك، فإنني أطلق دعوة من على هذا المنبر لمحاربة ثقافة الإرهاب والفكر المتطرف وتخفيف مناعه ومصادر تمويله وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، لأن محاربة الإرهاب عسكريا فقط غير كافية - على أهميتها. فالإرهاب كالوباء سيعود وينتشر بسرعة ويهدد الجميع دون استثناء.

إننا نعتبر استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف كان، وفي أي مكان أو زمان، وضد أي كان، أمر مدان ومرفوض كليا. ولذلك، تخلصت سورية من برنامجها الكيميائي بشكل كامل ونفذت كل التزاماتها تجاه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذا ما أكدته تقارير المنظمة مرارا.

الإعمار بشروط وقيود مسبقة، أو ما زالت تدعم الإرهاب، فهي غير مدعومة وغير مرحب بها أساساً.

وبالتوازي مع تقدمنا في مكافحة الإرهاب وفي ملفي إعادة الإعمار وعودة اللاجئين، فإننا حريصون على دفع المسار السياسي قدماً، مع الحفاظ على ثوابتنا الوطنية، المتمثلة بشكل أساسي في الحفاظ على سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها أرضاً وشعباً، وأن الشعب السوري هو صاحب الحق الحصري في تقرير مستقبل بلده دون أي تدخل خارجي، وأنه لا مكان للإرهاب على الأراضي السورية.

وانطلاقاً من هذه الثوابت، أعلننا مرارا وتكرارا استعدادنا للتجاوب مع المبادرات التي يمكن أن تساعد السوريين في إنهاء الأزمة، حيث انخرطنا بإيجابية وانفتاح في محادثات جنيف ومسار أستانا ومؤتمر الحوار الوطني السوري - السوري في سوتشي. لكن العرقلة كانت تأتي دائما من الأطراف الأخرى التي كانت ترفض الحوار، وتراهن على الإرهاب والتدخل الخارجي.

ومع ذلك، نحن نتعاطى بكل إيجابية مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، المتمثلة في تشكيل لجنة مناقشة الدستور الحالي، حيث قدمنا رؤية عملية ومتكاملة لكيفية تشكيل هذه اللجنة وولايتها وآلية عملها، وقمنا بتسليم قائمة الأعضاء المدعومين من الدولة السورية. ونحن نؤكد، في هذا الصدد، على أن إطار عمل اللجنة وولايتها محصور بمناقشة مواد الدستور الحالي، بحيث تتم هذه العملية بقيادة وملكية سورية. ويمكن للمبعوث الخاص إلى سورية أن يكون ميسرا لأعمال اللجنة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بحر العلوم (العراق).

كما نشدد على أنه لا يجب فرض أي شروط أو استنتاجات مسبقة بشأن عمل اللجنة والتوصيات التي يمكن أن تخرج بها. فاللجنة سيادة نفسها، وذلك انطلاقاً من قاعدة



هو أن هؤلاء الإرهابيين أتوا من منطقة التنف التي تتواجد فيها القوات الأمريكية، والتي أصبحت ملاذا آمنا لبقايا مسلحي داعش الذين يختبئون في مخيم الركبان للاجئين عند الحدود مع الأردن، برعاية وحماية من القوات الأمريكية المتواجدة هناك. وفي إطار استثمارها في الإرهاب وبهدف إطالة أمد الأزمة في سورية، دأبت الولايات المتحدة على إخراج إرهابيين من معتقل غوانتانامو وإرسالهم إلى سورية، حيث أصبح هؤلاء الإرهابيون هم القادة الحقيقيون لتنظيم جبهة النصرة وغيره من التنظيمات الإرهابية.

بالمقابل، لا يزال النظام التركي يدعم الإرهابيين في سورية، وذلك استكمالا للنهج الذي اتبعه هذا النظام منذ اليوم الأول للحرب على سورية من تدريب وتسليح للإرهابيين ومن جعل الأراضي التركية مقرا وممرا للإرهابيين المتوجهين إلى سورية. وعندما فشل هؤلاء الإرهابيون في تحقيق أجندات النظام التركي، انتقل هذا النظام إلى الاعتداء المباشر على العديد من المدن والبلدات في شمال سورية. إلا أن كل هذه الممارسات التي تستهدف سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها وتنتهك القانون الدولي لن تثبتنا عن حقنا وواجبنا في استعادة كل أراضينا وتطهيرها من الإرهابيين، سواء بالعمليات العسكرية أو بالمصالحات المحلية.

وانطلاقا من ذلك أعلننا ترحيبنا الدائم بأي مبادرة يمكن أن تحقن دماء السوريين وتساهم في إعادة الأمن والأمان إلى أي بقعة ضربها الإرهاب. ولذلك رحبنا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مدينة سوتشي بخصوص منطقة إدلب بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر الجاري وهو الاتفاق الذي كان حصيلة لمشاورات مكثفة بين سورية وروسيا وتنسيق كامل بين البلدين.

ونحن نؤكد على أن هذا الاتفاق هو اتفاق مؤطر زمنيا بتواقيت محددة ويشكل جزءا من الاتفاقات السابقة حول مناطق خفض التصعيد التي نتجت عن مسار أستانا. وإننا نأمل أن يؤدي تنفيذ هذا الاتفاق إلى تصفية جبهة النصرة وغيرها

وعلى الرغم من أن بعض الدول الغربية تحاول بشكل مستمر تسييس عمل المنظمة، فإننا كنا دائما نتعاون معها إلى أبعد الحدود. وللأسف، في كل مرة كنا نعلن فيها عن استعدادنا لاستقبال فرق تحقيق موضوعية ومهنية للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية، كانت تلك الدول تعرقل ذلك لأنها تدرك أن نتائج التحقيقات لن تتوافق مع الغايات والنوايا الخبيثة التي تبيتها لسورية. فهناك تهم جاهزة وسيناريوهات معدة مسبقا للعدوان على سورية، تماما كما جرى عندما نفذت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا عدوانها الثلاثي الغاشم على سورية في شهر نيسان/أبريل الماضي تحت ذريعة استخدام الأسلحة الكيميائية بدون أي تحقيق أو دليل، وذلك في انتهاك سافر للسيادة السورية وللقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت ذاته، كانت نفس الدول تتغاضى عن كل المعلومات الموثقة التي قدمناها حول امتلاك المجموعات الإرهابية لأسلحة كيميائية وحول الحوادث التي استخدموا فيها هذه الأسلحة لتوجيه الاتهام للحكومة السورية وتبرير أي عدوان مبيت ضدها. وقد كانت الأداة الأساسية التي تم استخدامها في تضليل الرأي العام وفبركة جميع الادعاءات والروايات الكاذبة حول استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، هي تنظيم الخوذ البيضاء الإرهابي، الذي أنشأته المخابرات البريطانية تحت غطاء العمل الإنساني. ولكن ثبت بالدليل أن أفراد هذا التنظيم هم ذراع جبهة النصرة التابع لتنظيم القاعدة. وعلى الرغم من كل تلك الادعاءات، فإننا عازمون على تحرير كل شبر من أراضينا، غير آبهين لا برايات الإرهابيين السوداء ولا بمسرحيات خوذهم البيضاء.

في مشهد جديد من مشاهد الحرب الإرهابية التي تشهدها سورية منذ عام ٢٠١١، تعرضت محافظة السويداء، جنوب سورية، في شهر تموز/يوليو الماضي لتفجيرات انتحارية شرسة من قبل عناصر داعش. ولكن ما يجب التوقف عنده طويلا

القومية وقرار الإدارة الأمريكية بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس وقطع التمويل عن الأونروا.

إن سورية تدين بشدة قرار الإدارة الأمريكية بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، الأمر الذي يثبت مجددا تنكرها وعدم التزامها بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية. كما أننا نجد تضامنا الكامل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية قيادة وشعبا. وكلنا ثقة بقدرتها على تجاوز تداعيات هذا الموقف غير المسؤول للإدارة الأمريكية. وفي ذات السياق، فإننا نقف إلى جانب فنزويلا حكومة وشعبا في وجه المحاولات التدخلية الأمريكية في شؤونها الداخلية. ونجدد الدعوة إلى رفع الإجراءات الاقتصادية الأحادية المفروضة على الشعب السوري وعلى كل الشعوب المستقلة الأخرى في العالم، وفي مقدمتها شعوب كوريا الديمقراطية وكوبا وبيلاروس.

ختاما، أقول إن على الجميع أن يدرك بأن سورية بمساعدة حلفائها وأصدقائها ستنتصر في معركتها ضد الإرهاب. وأنه يجب التعامل معها على هذا الأساس.

لقد آن الأوان لأن يخرج البعض من حالة الانفصال عن الواقع. وأن يتخلى عن آخر أوهامه ويرى الأمور بواقعية وعقلانية ويدرك بأنه لن يحصل بالسياسة على ما لم يحصل عليه بالحرب. فنحن لم نتنازل في ذروة الحرب عن ثوابتنا الوطنية حتى نتنازل عنها اليوم ولكننا في ذات الوقت نحمل رسالة سلام لشعوب العالم لأننا نريد السلام لشعبنا. نحن لم نعتد على أحد ولم نتدخل في شؤون أحد ولم نصدر الإرهاب إلى أي مكان. كان لدينا دائما أفضل العلاقات مع مختلف الدول. واليوم وإذ نواصل العمل لهزيمة الإرهاب، فإننا ما زلنا نؤيد الحوار والتفاهم بما يخدم مصالح شعبنا ويجلب الأمن والاستقرار والازدهار للجميع.

**الرئيس بالنيابة:** أشكر معالي السيد وليد المعلم، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية على البيان الذي أدلى به.

من التنظيمات الإرهابية الأخرى بما يسهم في استكمال عملية القضاء على بقايا الإرهابيين على الأراضي السورية.

إن أي وجود أجنبي على الأراضي السورية دون موافقة الحكومة السورية هو وجود غير شرعي ويشكل خرقا سافرا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واعتداء على السيادة الوطنية. كما أنه يعرقل مهمة القضاء على الإرهاب ويهدد السلم والأمن في المنطقة، وبالتالي فإننا نعتبر أي قوات تتواجد على الأراضي السورية دون طلب من الحكومة، بما في ذلك القوات الأمريكية والفرنسية والتركية هي قوات احتلال وسيتم التعامل معها على هذا الأساس. ولذلك عليها الانسحاب فورا ودون قيد أو شرط.

ما زالت إسرائيل تحتل جزءا غالبا من أرضنا في الجولان السوري. وما زال شعبنا هناك يعاني من ممارساتها القمعية والعدوانية، لا بل إن تلك الممارسات وصلت إلى حد دعم التنظيمات الإرهابية التي كانت متواجدة في جنوب سورية، إضافة إلى التدخل العسكري المباشر لحمايتها وشن اعتداءات متكررة على الأراضي السورية. ولكن كما حررنا جنوب سورية من الإرهاب فإننا عازمون على استعادة الجولان السوري المحتل كاملا حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧.

إن سورية تطالب المجتمع الدولي بالتحرك الفعلي لوضع حد لكل تلك الممارسات وإلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى رأسها القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الخاص بالجولان السوري المحتل، إضافة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وفقا لقرارات الشرعية الدولية. إن أي إجراءات تتناقض أو تنتقص من هذه الحقوق هي إجراءات باطلة ومرفوضة وتهدد السلم والأمن في المنطقة وخاصة القانون العنصري الذي أصدرته إسرائيل تحت مسمى قانون الدولة

وقد شارك الرفيق الرئيس كيم جونج أون بحمة في الأنشطة الدبلوماسية على مستوى القمة معترفاً بتحويل شبه الجزيرة الكورية إلى أرض سلام خالية من الأسلحة والتهديدات النووية. وبذلك أحرز تقدماً هاماً في تحسين العلاقات بين الشمال والجنوب، والعلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، فضلاً عن تنشيط العلاقات الودية والتعاونية مع البلدان المجاورة، مما يمثل نقطة تحول، وتخفيفاً لحدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة برمتها. سوف يتوطد السلام والأمن في المنطقة، وسيؤدي هذا بدوره، إلى السلم والأمن العالميين - بما يعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبما أن ممثلي العديد من البلدان أجمعوا من هذا المنبر على دعم الاتجاه الحالي للتطورات في شبه الجزيرة الكورية والترحيب به، فإن ذلك يبين بوضوح أن الخيار الاستراتيجي لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجهودها الصادقة الرامية إلى تحقيق هذا الخيار أمر يتسق تماماً مع المصالح والرغبات المشتركة للمجتمع الدولي.

ويتمثل العامل الرئيسي لتوطيد السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية في التنفيذ الكامل للبيان المشترك لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، الذي اعتمد في حزيران/يونيه في مؤتمر القمة الثنائية التاريخي الذي عقد في سنغافورة. فالبيان المشترك يتضمن جميع القضايا القائمة على المبادئ بشأن الحلول المحتملة للقضايا في شبه الجزيرة الكورية، مثل إنهاء عقود طويلة من الأعمال العدائية، بين البلدين وإقامة علاقات جديدة فيما بينهما، ومن ثم بناء نظام قوي للسلام في شبه الجزيرة الكورية، وتحقيق نزع السلاح النووي الكامل من شبه الجزيرة، وتعزيز العمل الإنساني بين البلدين.

وعندما يتم تنفيذ البيان المشترك، سيتحول الاتجاه الحالي نحو الانفراج إلى سلام دائم، وسيتمكن تحقيق نزع السلاح النووي الكامل من شبه الجزيرة الكورية. ونتيجة لذلك، فإن

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ري يونغ هو، وير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**السيد ري يونغ هو** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية، وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): أود بدايةً أن أتقدم بالتهنئة إلى معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وإنني أتطلع إلى نتائج ناجحة للدورة تحت إشرافها القدير.

إن إحلال السلام وتحقيق التنمية رغبة مشتركة في عصرنا والهدف الرئيسي للأمم المتحدة، الذي يحدد أنشطتها كافة. وتركز العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم جهودها على تحقيق السلام والتنمية، إلا أن هذه الجهود لا تزال تواجه تحديات خطيرة. فخلال العام الماضي، شهدنا المزيد من التوتر في العلاقات الدولية على نحو عام، إذ تعرض السلام للتهديدات وقوضت التنمية في كثير من أنحاء العالم بسبب الموقف الانفرادي القائم على نهج "القوة تحقق كل شيء". وهذه الحالة تتطلب زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة.

لقد أنشئ أبرز اتجاه ملموس نحو السلام والتنمية هذا العام في شبه الجزيرة الكورية. وفي نيسان/أبريل، طرح الرفيق كيم جونج - أون، رئيس لجنة شؤون الدولة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطاً استراتيجياً جديداً ركز جميع الجهود على بناء الاقتصاد الاشتراكي.

ونظراً لأننا وطلدنا قدراتنا الدفاعية الوطنية وقدرتنا على ردع الحرب بصورة كافية من أجل التصدي للتهديدات النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لعقود عديدة طويلة، يجب علينا الآن أن نركز جميع جهودنا في المهمة التاريخية المتمثلة في بناء الاقتصاد. إن خط السياسة الحكومية المتمثل في التركيز على الاقتصاد يتطلب بيئة سلمية قبل كل شيء آخر.

الولايات المتحدة على إزالة الأسلحة النووية أولاً، وزادت مستوى الضغط من خلال الجزاءات من أجل تحقيق هدفها عن طريق الإكراه - واعترضت حتى على إعلان نهاية للحرب. إن التصور بأن الجزاءات يمكن أن تجعلنا نركع ليس سوى أضغاث أحلام قوم يجهلون من نحن. وتمثل المشكلة في أن استمرار الجزاءات، يُعمق ريبتنا. إن السبب الكامن وراء الجمود الأخير هو أن الولايات المتحدة تعتمد على الأساليب القسرية التي تدمر بناء الثقة.

إن التحسن الكبير في العلاقات بين الشمال والجنوب وفي مناخ التعاون يبين بوضوح الدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه بناء الثقة. ففي أقل من خمسة أشهر، اجتمع قادة الشمال والجنوب ثلاث مرات. وخلال اجتماعاتهم ومحادثاتهم كانوا يبنون الثقة في بعضهم البعض، وهي لازمة لحل مختلف المسائل في العلاقات بين الشمال والجنوب بطريقة بناءة، الأمر الذي تُرجم إلى نتائج ملموسة.

وكما يتضح من إعلان بيونغ يانغ المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، والذي اشترك في إعلانه قادة الشمال والجنوب في ١٩ أيلول/سبتمبر، فإن الحوار نشط جدا بين البلدين في مجالات كثيرة - بما في ذلك النواحي السياسية، والعسكرية، والعمل الإنساني، والرياضة، والثقافة، والتعاون الاقتصادي - وثمة جو من المصالحة والتعاون لم يسبق له مثيل. ويمكن رؤية العديد من النتائج الجديرة بالذكر، وتحظى العملية بتأييد وترحيب الأمة الكورية بأسرها، والجمتمع الدولي. ولو كانت كوريا الجنوبية هي الطرف المشارك في مسألة نزع السلاح النووي بدلا من الولايات المتحدة، لما كان نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية بهذا الجمود.

ولهذا السبب، فإننا نعلق أهمية كبرى على بناء الثقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة من أجل تنفيذ البيان المشترك. وبدون ثقة في الولايات المتحدة، لا يمكن

شبه الجزيرة الكورية، وهي حاليا أشد المناطق الساخنة توترا على الصعيد العالمي، ستصبح مهذا للسلام والازدهار مما سيسهم في تحقيق الأمن في آسيا وبقية العالم.

إن التزام حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتنفيذ الكامل للبيان المشترك لا يتزعزع. ويجب أن تكون المهمة الرئيسية لكفالة التنفيذ الفعال للبيان هي كسر حواجز انعدام الثقة بين البلدين، والقائمة منذ عدة عقود. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تكرر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة جهودا كبيرة لبناء الثقة على سبيل الأولوية العليا. لقد باء بالفشل تنفيذ الاتفاقات السابقة التي تم التوصل إليها في مختلف الحوارات والمفاوضات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة لأن مستوى الريبة فيما بينهما كان مرتفعا للغاية وأدى إلى انعدام الثقة عموما.

ويتمثل موقفنا في ضرورة أن يتحقق نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية جنبا إلى جنب مع بناء نظام للسلام، على أساس مبدأ الإجراءات المتزامنة، خطوة بخطوة، بدءا بما يمكننا القيام به، وإعطاء الأولوية لبناء الثقة. ومن منطلق الرغبة والتصميم القوي على النجاح في تنفيذ البيان المشترك، فإن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تركز جهودها أساسا على بناء الثقة. وحتى قبل مؤتمر القمة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة اتخذت حكومتنا تدابير مهمة في مجال النوايا الحسنة، من قبيل وقف التجارب النووية وتجارب القذائف التسيارية العابرة للقارات، وتفكيك موقع التجارب النووية بطريقة تتسم بالشفافية، والالتزام بعدم نقل الأسلحة النووية أو التكنولوجيا النووية تحت أي ظرف من الظروف. ونحن نواصل بذل الجهود الرامية إلى بناء الثقة.

ومع ذلك، لا نرى أي استجابة مناظرة من الولايات المتحدة. بل على النقيض من ذلك، فبدلا من تبديد قلقنا إزاء الافتقار إلى نظام للسلام في شبه الجزيرة الكورية، أصرت

وإذا ظل كل من البلدين على ريبته تجاه الآخر وأسيراً للماضي، فإن البيان المشترك الأخير لا يستطيع أن يفلت من نفس مصير جميع الاتفاقات السابقة بين البلدين، أي الفشل.

لقد تمثل جزء من روح مؤتمر قمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في سنغافورة، في تحرير أنفسنا من الطرق التقليدية القديمة، ومحاولة استخدام طريقة جديدة تماما لحل هذه القضايا.

وفي هذا المنعطف الحاسم، ينبغي للولايات المتحدة أن تستخدم الحكمة وتقرر أن الوفاء المخلص بالالتزام الذي تعهدت به في سنغافورة سيصب، في نهاية المطاف، في مصلحتها الوطنية، وينبغي أن تشكل الأساس لسبيل جديد من أجل تحسين العلاقات بين البلدين. وعندئذ فقط ستكون هناك آفاق إيجابية للبيان المشترك. وإذا وقع البيان المشترك ضحية للسياسة الداخلية الأمريكية، فستكون الولايات المتحدة هي الضحية الرئيسية التالية لعواقب لا يمكن التنبؤ بها.

إن تحسين العلاقات الثنائية وحل المسائل في شبه الجزيرة الكورية أمر أساسي لتحقيق هدف هذه الدورة: "جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهمة مجتمعات يسودها السلام والتكافؤ". وتمثل سياستنا الجديدة التي تركز جميع الجهود على بناء اقتصادنا الخيار السياسي السليم، ليس لتحسين حياة شعبنا فحسب، لكن أيضا لتحقيق التطلعات المشتركة للشعوب في جميع أنحاء العالم - السلم والتنمية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ويعزز الجهود التي نبذلها للتركيز على بناء اقتصاد كنتيجة للقرارات الجريئة وتدابير النوايا الحسنة التي اتخذناها للتخفيف من حدة التوتر وصون السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية. ويعد تنفيذ البيان المشترك مسؤولية تشترك في تحملها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. كما تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي.

أن تكون لدينا ثقة فيما يتعلق بأمننا الوطني، وفي ظل تلك الظروف، ما من سبيل لأن نقوم أولا بصورة انفرادية بنزع سلاحنا النووي. إن التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنزع السلاح النووي ثابت. ومع ذلك، لن يكون هذا ممكنا إلا إذا اكتسبت الولايات المتحدة ثقتنا بما فيه الكفاية.

وهناك آراء متشائمة داخل الولايات المتحدة بشأن تنفيذ البيان المشترك، لكن ذلك لا يعزى إلى أي عيب في البيان نفسه. بل هو قبل كل شيء، بسبب السياسات المحلية للولايات المتحدة. فالمعارضة السياسية هناك، وغرضها الوحيد هو مهاجمة الخصم السياسي، جعلت من التشهير بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عملها اليومي، مدعية أنه لا يمكن الوثوق بها. إن المعارضة تجبر الإدارة الأمريكية على التقدم لنا بمطالب انفرادية غير معقولة، مما يعرقل التقدم السلس للحوار والمفاوضات. إن تأجيج عدم الثقة في الشريك في الحوار مع الاعتماد فقط على الأساليب القسرية ليس بالأمر المفيد في بناء الثقة؛ بل على العكس من ذلك، هو لا يؤدي إلا إلى زيادة انعدام الثقة.

وفيما يتعلق بموضوع أسباب الريبة لدى كل منهما تجاه الآخر، نحن الذين لديهم أسباب أكثر لعدم الثقة في الولايات المتحدة. وذلك أولا، لأن الولايات المتحدة اقتنت الأسلحة النووية قبل أن نفعل ذلك، وهي البلد الوحيد الذي استخدمها فعلا في الحرب. ومنذ اليوم الأول لجمهوريةنا، أي منذ مضي ٧٠ عاما، مارست الولايات المتحدة سياسة عدائية ضد بلدنا، وفرضت حصارا اقتصاديا تاما علينا، وكفلت ألا تستطيع شركات الولايات المتحدة التجارة مع بلدنا حتى ولو بمسار لولي واحد. وعلى الرغم من أننا لم نلق ولو بحصاة واحدة على تراب الولايات المتحدة، خلال الحرب الكورية، فإن الولايات المتحدة هددت بإسقاط عشرات القنابل الذرية على بلدنا. وحتى بعد ذلك، ظلت الولايات المتحدة تحتفظ بترسانات نووية استراتيجية على أبواب بلدنا.

**السيد مساهل** (الجزائر): سيدي الرئيس، اسمحو لي في البداية، أن أتقدم بالتهاني الحارة والأخوية لمعالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا، لانتخابها المتألق لرئاسة الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. إن تجربتها الثرية في الشؤون السياسية الدولية ستكون، دون شك، إضافة ثمينة لحسن إدارة أشغالنا ونجاحها. وبصفتنا نائب رئيس منتخب من طرف جمعيتنا الموقرة، فإننا نؤكد لمعالينا على دعمنا التام في الاضطلاع بمهمتها السامية.

كما انتهز هذه السانحة، لأحيي السيد ميروسلاف لايتشاك، على التزامه المخلص الذي ميز إدارته للدورة السابقة. ولا يفوتني أيضا أن أتوجه بخالص التقدير للسيد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، لقيادته النيرة، ولمبادرته المحمودة التي تفضل بإطلاقها منذ استلام مهامه، قصد إعطاء دفع متجدد لمنظمتنا في أبرز الميادين المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين والتنمية.

يؤسفنا كثيرا أن نرى بأن العالم قاطبة، لا يزال يعيش على وقع أزمة غير مسبوقة متعددة الأوجه؛ ونعتقد أن السيد أنطونيو غوتيريش كان مصيبا في التحذير من أخطارها. وبالفعل فلقد وفق في التحذير من تفاقم النزاعات وبروز مخاطر جديدة (انظر A/73/PV.6)، وبلوغ الانشغالات العالمية، في مجال الأسلحة النووية، حدا لم تشهده منذ الحرب العالمية الثانية. فالاختلالات البيئية تتسارع بوتيرة تتجاوز تحركنا، وهوة الفوارق تزيد اتساعا، في وقت نسجل فيه انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وارتفاع حدة النزعات القومية ونبد الآخر.

وفي سياق العولمة المتقدمة، وبالأحرى الحتمية، فإن خطورة هذه التحديات الجسيمة، السابقة منها والمستجدة، تزداد حدة بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة. وأمام هذا التشخيص، الذي ازدادت خطورته بظهور نزعات أحادية وحمائية، فجدير بنا أن نتحلى بالجرأة لنعترف بعدم ملائمة، بل وعدم جدوى السياسات الظرفية المتبعة لحد الآن، بالنظر لعدم

إن مجلس الأمن، الذي كان ذات يوم حريصا على الإعراب عن قلقه إزاء الحالة المتوترة السائدة في شبه الجزيرة الكورية، التزم مؤخرا الصمت بشأن الزخم القيم تجاه السلام الذي حققناه هذا العام. وهذا أمر عجيب تماما. فقد أمطرنا المجلس بالعديد من قرارات فرض الجزاءات، معترضا على تجارنا النووية وتجارب إطلاق القذائف. ولكن الآن، بعد مرور عام كامل على وقف هذه الاختبارات، لم تتغير كلمة واحدة في تلك القرارات، ناهيك عن تخفيف الجزاءات أو رفعها بشكل كامل. والأسوأ من ذلك أن المجلس يتخذ موقفا يبعث على القلق الشديد، برفضه الاقتراح المقدم من بعض الدول الأعضاء بإصدار بيان رئاسي يرحب بمؤتمر القمة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة وبالبيان المشترك.

حتى إن قيادة الأمم المتحدة في كوريا الجنوبية تظهر دلائل مزعجة بشأن عرقلة تنفيذ إعلان بانغونجوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، الذي تم التوصل إليه بين الشمال والجنوب. وفيما يتعلق بقيادة الأمم المتحدة، فهي مجرد قيادة لقوات التحالف الخارجة عن سيطرة الأمم المتحدة، ولا تخضع إلا لأوامر الولايات المتحدة، ومع ذلك لا تزال تسيء استخدام الاسم المقدس للمنظمة.

واستنادا إلى مهمة المنظمة كما حددها ميثاق الأمم المتحدة، تتحمل المنظمة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، المسؤولية والواجب عن دعم التطورات التي تساعد على ضمان السلم والأمن الدوليين والترحيب بها. ينبغي للأمم المتحدة حقا أن تطبق موضوع هذه الدورة على أنشطتها الفعلية، وبالتالي تخليص نفسها، في أقرب وقت ممكن، من وصمة الشعور بأن مجلس الأمن صار نظيرا للولايات المتحدة.

**الرئيس بالنيابة:** أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد عبد القادر مساهل، وزير الشؤون الخارجية في الجزائر.

فإن هذا الإصلاح لا بد أن يمس هياكل المنظمة وطرق عملها، وبخاصة مجلس الأمن، وأن يحرص بالدرجة الأولى على رفع الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية من حيث نقص تمثيلها في فئتي الدول الأعضاء في هذه الهيئة. كما يجب أن يشمل هذا الإصلاح إعادة الاعتبار لدور الجمعية العامة ودعم سلطتها. ولحسن الحظ، فإن هذا التوجه يحظى بتوافق مطرد.

إن الجزائر، إدراكاً منها لمسؤوليتها ومساهمتها في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين مع احترام المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية، تتابع باهتمام بالغ الأزمات والنزاعات التي تعرفها دول منطقة انتمائها. إن بلدي، إذ يواصل الاضطلاع بدوره في حدود إمكاناته لا يتوانى في تأكيد قناعاته المستمدة من تجربته الخاصة، وهي أنه يمكن فض النزاعات بشكل نهائي بدون الاعتماد على سياسية التركيز على ملكية الحل من جانب الأطراف، وبالحوار الشامل الذي يضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار ويصون بذلك سيادة الدول واستقلالها ووحدتها الترابية.

وسواء تعلق الأمر بالوضع في مالي أو في ليبيا أو في سوريا أو اليمن، فإنه لا مناص من هذه المقاربة لتمكين هذه الدول الشقيقة من استرجاع الأمن والاستقرار، لتباشر بعد ذلك عملية إعادة البناء.

وبالنسبة لقضية الصحراء الغربية، التي هي من صميم مسؤولية الأمم المتحدة باعتبارها مسألة لتصفية الاستعمار، فإن الجزائر تعتبر أن حلها لا يمكن إلا عبر تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه الثابت وغير القابل للتنازل عنه في تقرير المصير.

إن بلدي، الذي يجدد دعمه التام لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص للصحراء الغربية، يأمل أن يكلل نشاطهما بمساهمة الاتحاد الأفريقي لإعادة بحث المفاوضات بدون شروط مسبقة وبحسن نية بين طرفي النزاع، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، بقصد التوصل إلى حل سياسي يرضي الطرفين ويضمن تقرير المصير للشعب الصحراوي.

النجاعة الهيكلية التي تلف هندسة حوكمة عالمية ما فتئت تثبت فشلها.

وفي حينها، عندما ترأس الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة، أخطر بأنه لا يكفي الحصول على عضوية الأمم المتحدة، لنكون في مأمن من الجوع والخوف انظر (A/PV.2233). وبالنسبة لنا، فإنه لا يمكننا اليوم الرضى بأزلية نظام دولي لا يشجع على ترقية وتجسيد القيم العالمية للسلام والعدالة والتنمية، حيث التطور العلمي والتكنولوجي، بدل أن يساهم في تحسين ظروف الحياة، فقد كرس احتكار الموارد الاقتصادية والمالية في أيدي أقلية، موسعا بذلك الهوة التي تفصل بين الدول والشعوب الأكثر غنى والأشد فقراً. وعليه، فإن الخلاصة المؤسفة هي أننا أمام أزمة أخلاقية حقيقية.

وبعبارة أخرى، أود أن أشيد بسدد ووجهة اختيار موضوع دورتنا هذه. وفعلاً، لا بد للأمم المتحدة اليوم أكثر من أي وقت مضى أن تجد الوسائل والطرق التي تسمح لها بأن تضطلع بدورها كاملاً، كما تصوره الآباء المؤسسون، بعد نهاية مواجهة عالمية مدمرة.

إن تحقيق هذه الغاية الحيوية للمجموعة الدولية بأكملها لا يتسنى بدون التزام متجدد نحو العمل المتعدد الأطراف الفعال والحقيقي والمنسجم مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهو الالتزام الذي كرسه الراحل كوفي عنان، ابن أفريقيا البار والمواطن العالمي الملتزم، حياته من أجله وألحق به اسمه.

ولئن كانت منظمة الأمم المتحدة إطاراً للحوار والتعاون بين أمم العالم بامتياز، فلا بد لها من ضرورة أن تكون مصدر تغيير منشود. ومن منظورنا، فإن التغيير الجوهرى، الذي نتطلع إليه ويكتسي أولوية قصوى تتطلب حشد كل الإمكانيات والجهود، يكمن في إصلاح الأمم المتحدة نفسها. وبالضرورة،

إن هذه المثل الرامية إلى لم الشمل تعتبر بالدرجة الأولى العامل المشترك للاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي طبقت في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والثقافي والديني. وتوجه هذه المبادئ بشكل دائم السياسية الخارجية لبلدي ليس في منطقة جواره فحسب، بل أيضا في علاقته مع بقية دول العالم.

وتعتبر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبرنامج أديس أبابا لتمويل التنمية مكاسب قيمة تستحق حشدا معتبرا للوسائل والطاقت للتوصل إلى تطبيقها. ونعرب عن أملنا بأن تكون نتيجة الاجتماع الرفيع المستوى حول تمويل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الذي نظمه السيد الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر قد ساهمت في إرساء الأسس الصلبة لعمل تشاوري بين منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء لصالح التنمية طبقا لتطلعات الدول النامية، مثلما دعت إليه مجموعة الـ ٧٧.

إن الجزائر، وبمساهمتها النشطة في إعداد خطية التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بصدد الانتهاء من إعداد التقرير الوطني المرحلي ٢٠١٦-٢٠١٨ حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار استعراضها الطوعي أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٩. ويندرج هذا النشاط ضمن النموذج الجديد للتنمية الذي اعتمده الجزائر في عام ٢٠١٦، وهي السياسة التي تضعها في أفق عام ٢٠٣٥ على طريق الدول الصاعدة وتمكنها من تنويع وتحويل اقتصادها عبر إعادة بعث ودعم النمو الاقتصادي لفائدة كل أبنائها ولدول المنطقة جمعاء.

وقبل أن أختتم مداخلتني، فلا بد من أن أنوه بالجهود التي بذلتها السلطات الوطنية في إطار المراجعة الدستورية الأخيرة لفائدة كل شرائح المجتمع الجزائري، وبخاصة حقوق المرأة ودعم استقلاليتها وفئة الشباب لإدماجها الفعلي في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وقد حازت هذه الجهود على

وعلى نفس النسق، فإن الجزائر على اقتناع بأن وحده الحل القائم على الشرعية الدولية والاعتراف بالحقوق الوطنية غير القابلة للتنازل عنها للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف، يضع حدا نهائيا للصراع الذي تعرفه منطقة الشرق الأوسط منذ سبعة عقود.

لقد أصبح الإرهاب، الذي كانت الجزائر أول أهدافه في نهاية القرن الماضي، أحد الآفات الكونية الأكثر فتكا. وبفضل تضحيات جسام تمكن بلدي من الوقوف منفردا في وجه هذه الآفات باعتماد مقاربة شاملة وبتسخير وسائل أثبتت نجاعتها. فنجرتنا التي نحن على استعداد لتبادلها تقوم على قناعة مفادها أن التصدي للإرهاب لا بد أن يمر عبر القضاء على مسبباته العميقة وأن يكون مرفقا بسياسة صارمة في مكافحة التطرف العنيف.

إن المجموعة الدولية مدعوة بوجه خاص إلى العمل على أن تكون مكافحة الإرهاب مرفقة بإجراءات مكافحة التطرف وتشجيع سياسات تؤسس للعيش معا.

في هذا الإطار، يطيب لي أن أذكر بأن قرار الجمعية العامة الأمم المتحدة الذي بادرت بتقديمه الجزائر واتخذ ١٦ أيار/مايو يوما عالميا للعيش معا بسلام (القرار ٧٢/١٣٠) يندرج ضمن الجهود الرامية إلى ترقية مبادئ الحوار الشامل الذي من شأنه أن يقود إلى البحث عن حلول للتحديات التي تواجه الاستقرار، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

ومن دواعي اعتزازنا في هذا الشأن أن قيم ومبادئ العيش معا في سلام كانت منطلق سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية التي قادها بكل عزم السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، لإنهاء المأساة الوطنية والعمل على تصالح الجزائريين فيما بينهم.



اللاتينية والكاريبية تتولى هذا المنصب. وخلال هذه الدورة، ستستفيد الدول الأعضاء بما استفادة من خصائص الشخصية الممتازة وخبرتها الثرية بوصفها دبلوماسية محترفة في إدارة أعمال الجمعية العامة. وتتعهد سورينام بتقديم دعمها الثابت لجهودها من أجل جعل منظمتنا ذات أهمية مرة أخرى بالنسبة للمجتمع العالمي بأسره، ولا سيما المحرومين والمهمشين، بمن فيهم النساء والشباب.

إننا نتذكر إرث الراحل الأمين العام الأسبق كوفي عنان ونحتفي بجهوده التي لا تكل لجعل العالم أكثر سلاماً وإنسانية بمكافحة عدم المساواة والظلم ومكافحة الأمراض وحل النزاعات باستخدام كل الوسائل المتاحة لنا، مع جعل الأمم المتحدة الجهة المنسقة لتعددية الأطراف.

وبقدر ما يشرفني أن أحاطب هذا الجمع الذي يجمع بين عدد كبير جداً من زعماء العالم، فإنني أشعر أيضاً بالإحباط بسبب المرارة في حديث الأمين العام غوتيريش لدى تقديم تقريره السنوي عن أعمال منظمتنا (A/73/1). وكما يشير الأمين العام، فإنه لم يتم الوفاء بالأهداف المحددة في العام الماضي. وعلينا أن نسأل أنفسنا ما إذا كنا سنوجه نفس النداءات في هذا العام، بنفس موقف "بقاء الأمور على حالها" فيما يتعلق بالنتائج، سواء جاءت فعالة أم لا.

وتتفق سورينام مع الأمين العام في تقييمه بأن المسألة الأساسية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم هي انعدام الثقة بين الدول. وفي هذا الصدد، يلتزم بلدي التزاماً ثابتاً، بوصفه دولة صغيرة، بالتمسك بالمبادئ المقبولة دولياً التي تحدد بوضوح هويتنا وتحدد الإجراءات التي يمكن التنبؤ بها في علاقاتنا الدولية، وبالتالي فإنها تهيئ مناخاً من الثقة والتفاهم والاحترام. ونؤكد ضرورة وجود نظام عالمي قائم على القواعد، تكون الأمم المتحدة في مركزه. وهذا أمر مطلوب من أجل تهيئة المنبر الضروري لمعالجة

اعتراف المجموعة الدولية ليس في ميدان ترقية حقوق الإنسان فحسب، بل وفي مجال تشجيع الاستقرار والأمن، وهي مكاسب تشرفنا وتحفزنا على مواصلة هذا المسار الشامل.

إن رفض سياسات القوة، وما يترتب عنها من أخطار، يتطلب البحث الدائم عبر الحوار والتوافق عن سبل لدعم العمل المتعدد الأطراف. ونرى بأنها الطريقة المثلى للتكفل بالتحديات الشاملة للأمن والتنمية التي تواجهها شعوب دول العالم. وتضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي في مسار استعادة هويتها من خلال تحقيق النجاح والفعالية التي يتوق إليها الجميع.

إن نجاح الأمم المتحدة هو نجاح للجميع ولا بد أن نعمل لأن لا تكون منبرا لطرح خلافاتنا فحسب، بل أيضاً فضاء لتسويتها وجعل منظمتنا إطاراً لبناء شراكاتنا.

ونشيد على وجه الخصوص بموافقة الجمعية العامة بالإجماع على مفهوم العيش معاً بسلام. إن الجزائر على قناعة بأن الفشل ليس حتمية، مثل أن النزاعات والمآسي الإنسانية والإرهاب والكوارث البيئية لا تقتصر على أطراف معينة، إذ "لا وجود لقدر معزول" على حد تعبير الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

إننا مطالبون بأن نجعل من الأمم المتحدة، بفضل إرادة سياسية صادقة، الوسيلة الفريدة لخدمة مجتمعات سلمية ومستدامة. ومن منطلق قناعتها ومقاربتها، فإن الجزائر ستكون في كل الأحوال شريكا وفي ملتزماً من أجل السلم والتنمية.

**الرئيس بالنيابة:** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة يلديز بولاك - بيغل، وزيرة خارجية جمهورية سورينام.

**السيدة بولاك - بيغل (سورينام) (تكلمت بالإنكليزية):**

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رئيس بلدي، فخامة السيد ديزيري ديلاانو بوتيرس. ويشيد بلدي إشادة صادقة بانتخاب السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس لترؤس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين لتصبح أول امرأة من منطقة أمريكا

وإغلاق عملية استخراج معدن البوكسيت، التي بدأت قبل قرن من الزمان، في عام ٢٠١٦ إلى حدوث ركود حاد وخسارة فادحة في إيرادات الحكومة. وانكمش الاقتصاد بنسبة ٨ في المائة إجمالاً، في حين خسرت الحكومة أكثر من ثلث إيراداتها المالية بحسابات الناتج المحلي الإجمالي. وتطلب ذلك إجراء تعديلات غير مسبوق في السياسات المالية والنقدية من أجل تحقيق استقرار سعر الصرف والحد من الطلب المحلي واستعادة التوازن في ميزان المدفوعات على نحو قابل للاستمرار. وتحوّلت سلطاتنا النقدية إلى نظام من سعر الصرف وخفضت بشكل حاد عمليات التسليف في البلد. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استقر سعر الصرف، وانخفضت معدلات التضخم الشهرية إلى أقل من واحد في المائة، ولم يعد هناك عجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

لقد بدأت الإجراءات المالية، وهي عادة مهمة أكثر صعوبة، في أوائل شهر آب/أغسطس ٢٠١٥ بانكماش ضخم في الإنفاق الحكومي وزيادات في الضرائب. وفي حين واصلت الأزمة التسبب في تراجع الإيرادات على صعيد الناتج المحلي الإجمالي، تم خفض الإنفاق من أكثر من ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى أقل من ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٧. ونتيجة لذلك، أمكن تقليص العجز الذي لا يُطاق، والذي سجل نسبة ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الأزمة، إلى ٥ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨. واستشرافاً للمستقبل، أجرت الحكومة أيضاً إصلاحات هامة للحد من تأثير الصدمات المستقبلية على سلع التصدير. وستساعد الإصلاحات المؤسسية على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يهدف إلى تنويع اقتصادنا، لإبعاده عن الاعتماد الشديد على الصناعات الاستخراجية. وتأتي الإصلاحات المالية التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على الدخل الضريبي المباشر وتوسيع القاعدة الضريبية

الشواغل العالمية، بما في ذلك تعبئة الأموال للتخفيف من آثار تغير المناخ.

وبما أننا دولة ساحلية منخفضة، فإن سورينام من بين أكثر البلدان تعرضاً للخطر بشكل مباشر جراء ارتفاع مستوى سطح البحر. ويعيش حوالي ٨٠ في المائة من سكاننا في مناطق ساحلية، كما أن أنشطتنا الإنتاجية الرئيسية تتركز في تلك المناطق، مما يمثل تهديداً وجودياً. وكما شهدنا في الأيام الأخيرة، فإن قوى الطبيعة قد ضربت مرة أخرى - ليس في الدول الكاريبية الشقيقة فحسب، بل أيضاً في أماكن أخرى من العالم.

ويجري حثنا على تجاوز الكلام واتخاذ إجراءات فورية.

إن بلدي ذو موقع استراتيجي في منطقة درع غويانا. ولدى بلدي وفرة في الموارد الطبيعية وتنوع بيولوجي فريد وغطاء حرجي مذهل يزيد على ٩٠ في المائة من مساحته. وعلاوة على ذلك، فإن سكاننا، بما في ذلك أبناء الشعوب الأصلية والمجتمعات القبلية المنحدرة من أصل أفريقي ومختلف المجموعات العرقية الأخرى، ينحدرون من جميع قارات العالم. وهم جميعاً مرآة لما يتمتع به بلدنا من تسامح استثنائي وحرية دينية واحترام السكان لثقافات وخلفيات بعضهم بعضاً، وهم يستفيدون بنفس الدرجة من البرامج الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم. وقد استخدمنا هذا التنوع، الموروث من ماضي الاستعماري، لمصلحتنا من خلال رفض سياسة "فرّق تَسُد" التي كانت سائدة في الماضي. ونحن فخورون حقاً بتعايش أبناء شعبنا، المنحدرين من أصول عرقية ودينية مختلفة، في سلام وانسجام، وإقامتهم لروابط تفضي إلى بناء الأمة وعملهم من أجل رفاه جميع المواطنين، صغاراً وكباراً على السواء.

وفيما يتعلق بالتحديات الاقتصادية وتدابير السياسة العامة، فإن بلدي، باعتباره اقتصاداً يقوم على تصدير السلع الأساسية، مُعرض بشدة لصدمات أسعار هذه السلع. وأدى الانخفاض الحاد في أسعار الذهب والنفط قبل ثلاث سنوات

رغم إسهام سورينام بشكل كبير في التخفيف من آثار تغير المناخ من خلال غطائها الحرجي الكبير ومعدل إزالة الغابات المنخفض، يجب أن نعترف، للأسف، بأن الالتزامات العالمية، القائمة على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، لم تتجسد بعد في شكل نتائج ملموسة. إن سورينام هي ضمن ١١ بلدا تتمتع بمستوى عال من الغطاء الحرجي وتسجل معدلا منخفضا لإزالة الغابات، بما يمثل ٢٠ في المائة من الغابات المدارية المتبقية على الأرض والتي تخزن ١٨ في المائة من كربون الغابات المدارية. ومع ذلك، فنحن غير قادرين على الاستفادة الكاملة من الترتيبات العالمية المرتبطة بالإدارة السليمة للغابات. وخلال المؤتمر الثالث والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في العام الماضي، تعهدت سورينام بالحفاظ على غطائها الحرجي عند نسبة ٩٣ في المائة. كما قدمنا تعهدا مشروطا بالحفاظ على مكانتنا القيادية كأحد أكثر البلدان ذات الرصيد السالب في الانبعاثات الكربونية. وهذا التعهد، الذي يتوقف تنفيذه على توافر الدعم العلمي والتكنولوجي والتقني والمالي، يتجاوز الفوائد الوطنية ويحقق مكاسب عالمية للبشرية. وعلى خلفية ذلك الواقع، ستستضيف سورينام مؤتمراً رفيع المستوى بشأن تعبئة التمويل لمكافحة تغير المناخ في شهر شباط/فبراير ٢٠١٩. وسيسعى المؤتمر إلى إطلاق وتنفيذ نماذج اقتصادية جديدة للاستدامة الإيكولوجية، تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للجميع.

إن آفات الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، فضلا عن الاتجار بالأسلحة والأشخاص، تشكل عبئا غير مسبوق على الموارد المالية والبشرية للبلدان النامية الصغيرة، مما يعرقل قدرتها على تنفيذ تدابير السياسة العامة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية.

إن تعاطي المخدرات والاتجار بها يدمران الأسر ويوقعان الاضطراب في المجتمعات المحلية ويسلبان شبابنا مستقبلا مثمرا.

على قمة أولوياتنا. وسيؤدي إنشاء صندوق ثروة سيادي إلى استقرار الدخل المتولد من الصناعات الاستخراجية ويساعد على التخفيف من الأثر المالي للصدمات المستقبلية. وقد أشاد صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الدولية بهذه الجهود، وتتوقع هذه الجهات استمرار التحسن في أداء الاقتصاد الكلي لسورينام.

وأثمرت جهودنا بالفعل، وتلتزم الحكومة بمواصلة اتباع السياسات المالية الرامية إلى استعادة الفائض المالي الأساسي. ولكن هذه الجهود الرامية إلى توجيهنا على الطريق الصحيح صوب تحقيق التنمية تعوقها عقبات لا يمكن تبريرها وليست من صنعنا. وبادئ ذي بدء، أود أن أذكر مسألة تصنيف سورينام كبلد متوسط الدخل، وهي مشكلة أبحث إليها من على هذا المنبر ذاته في العام الماضي (انظر A/72/PV.21) ولكنها لا تزال دون حل. ويعتمد تصنيفنا، مثلنا في ذلك مثل العديد من البلدان النامية الأخرى، بما فيها تلك الواقعة في منطقة البحر الكاريبي، على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما لا يعكس مواطن ضعفنا. ونرفض بشدة هذا التصنيف غير الواقعي، الذي يتغاضى عن عوامل عديدة ويضعنا أمام تحديات كبيرة. وهذه مسألة ينبغي معالجتها بصورة عاجلة. فالحصول على التمويل بشروط ميسرة من أجل تنميتنا أمر بالغ الأهمية لتنفيذ البرامج التي تفيد جميع مواطنينا. ولا نزال نواجه عقبات لا نملك أي تأثير عليها بسبب أعمال المصارف المراسلة وجهود تخفيف المخاطر، التي تتفاقم جراء الإجراءات الانفرادية، بما في ذلك الإدراج على القوائم السوداء والاستيلاء التعسفي على الأموال دون إبلاء الاعتبار الواجب للعواقب الوخيمة على المجتمع، بما في ذلك رجال الأعمال والأسر. وإشاعة جو من الثقة وإظهار الإرادة السياسية أمران حاسمان وينبغي أن يؤديا إلى الحوار والتعاون من أجل معالجة جميع الأمور المثيرة للقلق.

أصولها والتي تملك موارد طبيعية وفيرة، مثل المياه العذبة والنفط والذهب والبوكسيت والمعادن الأخرى، ترتبط بعلاقات دافئة وودية مع العديد من البلدان. ونركز على تعزيز الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة. وبالتالي، فإن العديد من الأصدقاء من جميع أنحاء العالم يسعون إلى إقامة شراكات دائمة معنا على أساس الاحترام والمنفعة المتبادلتين.

لم تنج أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من التوترات الناجمة عن الاختلافات القائمة في وجهات النظر بشأن العديد من المسائل. ومن المؤكد أن إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام الصادر في عام ٢٠١٤ قد أسهم في ضمان ألا يكون هناك أي مجال للمغامرات العسكرية. وندعو بقوة إلى اتخاذ الحوار سبيلاً حيثما وُجدت خلافات. ويجب أن نمنع القوى الخارجية من فرض جدول أعمالها علينا، الأمر الذي يتنافى مع مصالحنا كمنطقة. ولنركز على ما يجمعنا، لا على ما يفرقنا. وإنه لأمر مستهجن أن تلجأ بعض البلدان القوية اقتصادياً إلى فرض جزاءات انفرادية عندما تواجه اختلافات أيديولوجية وسياسية. فتلك الحرب الاقتصادية لا تبشر بخير بالنسبة لحل المنازعات. بل على العكس، فإن المواقف تتصلب مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب بعيدة المدى على الاستقرار والسلام والأمن إقليمياً ودولياً. وسورينام ترفض بشدة هذه التدابير الاقتصادية والتجارية القسرية، إذ أنها تؤدي إلى نتائج عكسية وتهدد مناخنا من الريبة، مما يجعل حل المنازعات بالوسائل السلمية أمراً مستحيلًا من الناحية العملية. وفي هذا الصدد، فإننا لا نوافق على استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وشعبها. وقد اتخذت غالبية الدول، المرة تلو الأخرى، موقفاً ضد ذلك الحصار. ألم يحن الوقت الآن للاستجابة لمطلب أغلبية المجتمع الدولي وإنهاء الحصار؟

إن سباق التسلح الحالي مؤسف ويستهلك كميات هائلة من الموارد. تصوروا ما كان يمكننا تحقيقه على صعيد جعل العالم

وتجربنا حدودنا المفتوحة على تعزيز التعاون مع البلدان القريبة منا وبلدان الجوار والبلدان الأخرى من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ونتائجها السلبية مكافحة فعالة. ولا بد مثل هذا التعاون من أن يسفر عن نتائج، وسنشارك الآخرين في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. ونحن بحاجة إلى ما هو أكثر من مجرد الكلام اليوم. إننا بحاجة إلى أن نتكاتف في اتخاذ إجراءات. وبالمثل، فإننا نلتمس التعاون الدولي من أجل حماية تنوعنا البيولوجي الفريد، المعرض للخطر بسبب الصيد غير المشروع والاتجار بالأنواع المهددة بالانقراض.

وفيما يتعلق بتعاوننا على المستويات الثنائية ودون الإقليمية والمتعددة الأطراف، لا تزال سورينام تناصر السلام والأمن الدوليين. وندعو إلى الحوار لحل أي نزاع قائم ونتمسك بالمبادئ المقبولة دولياً والمتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها واحترام سيادتها وسلامتها الإقليمية. وسورينام تحترم وتحمي حقوق الإنسان جميعها. غير أننا نرفض بشدة استخدام حقوق الإنسان لتحقيق مكاسب سياسية. فجميع النزاعات التي تنشأ هي نتاج للخروج على تلك المبادئ القيمة. ولذلك، أود أن أعيد التأكيد على أن تلك المبادئ المقدرة تشكل حجر الأساس في سياسة سورينام الخارجية. ويشيد بلدي، في الوقت نفسه، بالذين يختارون طريق الحوار لتسوية منازعاتهم. وأود أن أذكر، في ذلك الصدد، التقارب بين البلدان في منطقة القرن الأفريقي وفي شبه الجزيرة الكورية.

إن موقعنا الجغرافي يضعنا في مركز استراتيجي. ولذلك، عززت سورينام علاقاتها مع بلدان الجوار والبلدان القريبة ومع البلدان التي تربطنا بها علاقات تاريخية متميزة. وإذ نعزز شراكاتنا على أساس الاحترام والمنفعة المتبادلتين، فإننا نسعى إلى تعزيز أهدافنا الإنمائية الوطنية مع التركيز على الزراعة والسياحة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون بين بلدان الجنوب والشراكات الإقليمية. وسورينام، التي يمثل رأس مالها البشري أعظم

تؤيد تماما الآراء التي أعرب عنها في وقت سابق في هذه المناقشة دفاعا عن إنشاء وكالة للأمم المتحدة تتعامل مع الشباب. وأتوقع أن تكون استراتيجية الأمم المتحدة للشباب التي أطلقت مؤخرا شاملة، وأن تستجيب لتطلعات شباب العالم.

وفي التحليل النهائي، عندما نتكلم سورينام، نتكلم لكي من أجل تعزيز أصوات جميع الدول، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، متقدمة النمو أو نامية. ويجب أن نجد الالتزام على الصعيد العالمي بمبدأ الحوار وبقضية السلام الدائم. وتحديد الالتزام على هذا النحو، الذي أنشاد الجميع القيام به، هو الحق الطبيعي في الحياة الكريمة والحماية لجميع الذين يولدون على هذا الكوكب. ومن خلال منظمنا، لدينا جميع الوسائل اللازمة للاضطلاع بتلك المسؤولية. وما من أحد سوانا يمكنه أن يقوم بذلك.

وأود أن أحتتم كلمتي بالقول إنه لو لم تكن هناك أي أمم متحدة اليوم لدعونا إلى إنشائها. ولذلك، وكما قلت من قبل، ينبغي أن نركز على ما يجمعنا لا على ما يفرق بيننا.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيفيان بالاكريشان، وزير خارجية جمهورية سنغافورة.

**السيد بالاكريشان (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية):** الجو مشمس والسماء مشرقة خارج القاعة في صبيحة اليوم، السبت. وأشكر الأعضاء على التضحية بوقتهم للمشاركة في هذه المناقشة. وأضم صوتي إلى أصوات الذين أعربوا عن التهاني للسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، ممثلة إكوادور، على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. كما أشكر صديقي ميروسلاف لايتشاك، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية في سلوفاكيا، على قيادته الممتازة للدورة الثانية والسبعين.

أكثر إنسانية لو كانت تلك الموارد قد وُجّهت إلى مكافحة الأمراض والجوع وتحسين السلامة والأمن الغذائيين. فمن الذي لا يتطلع إلى تلك الأهداف المستدامة؟ وتدعو سورينام، على غرار العديد من البلدان الأخرى، إلى وقف سباق التسلح، في الوقت الذي ترفض فيه عسكرة الفضاء الخارجي والبحوث في مجال الذكاء الاصطناعي للأغراض الحربية.

تظل تعددية الأطراف ضرورة لاتخاذ إجراءات مشتركة بهدف تحقيق التنمية المستدامة ومعالجة المسائل ذات الاهتمام العالمي، مثل الحفاظ على السلم والأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والتصدي لمسألة تغير المناخ. وتدعم سورينام تلك المبادرات، فيما نسعى إلى تعزيز صلاحية تعددية الأطراف، على أساس مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة تظل المنظمة الأهم لمناقشة جميع المسائل المتعلقة بالاجتماع الدولي، بهدف التوصل إلى حلول وأخذ مصالح الدول الأعضاء في الحسبان. ولذلك، من الضروري زيادة أهمية هذه المؤسسة بجعلها أكثر ديمقراطية وشفافية وخضوعا للمساءلة. وتظل مواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة تشكل أمرا حاسما، إذا أردنا أن نعبر عن حقائق عالم اليوم. فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون عملية إصلاح مجلس الأمن عملية شاملة وجامعة ومتوازنة وقائمة على توافق الآراء، مع مراعاة مصالح كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية وزيادة النهوض بالسلام والأمن الدوليين وصونهما وتعزيزهما.

ونحيط علما بأولويات الرئيسة للدورة الثالثة والسبعين، والتي تؤيدها سورينام تأييدا تاما، فيما نعمل معا لاستعادة أهمية المنظمة من جديد.

ويتعين علينا أن نكفل انخراط شبابنا ومشاركته بصورة مُنسقة في شؤون هذه المنظمة العالمية، وأن نعترف بما يتصفون به من مميزات فريدة ومبتكرة بطريقتهم الخاصة. وإذ أن سورينام تؤدي دورا رياديا في الجماعة الكاريبية فيما يتعلق بتنمية الشباب، فإنها

عن حق تماما بالاضطلاع بدور أكبر في مجالات متعددة. وهذه عملية انتقالية يتعين إدارتها بعناية ودقة.

أنا لا أقول إن نهج تعددية الأطراف قد بلغ درجة الكمال. والواقع أننا ندرك أنه لم يف دوماً بجميع وعوده. وبصراحة، في بعض الأحيان، تم الترويج له بمغالاة بوصفه حلاً سحرياً. فكيف يمكننا إذن جعل نهج تعددية الأطراف يحقق النتائج في هذا السياق الاستراتيجي المتحول على نحو متسارع؟ ورأيي هو أنه ينبغي لكل دولة إفساح المجال لاستيعاب الحقائق الجديدة وإيجاد تدابير مؤقتة جديدة. فالسياسة الخارجية والسياسة التجارية، في الواقع، تبدأ دائماً في الداخل. وللاعتبارات السياسية طابع محلي على الدوام. ونحن بحاجة إلى إعادة تحقيق التوازن في مجتمعاتنا المحلية ومجالتنا السياسية، وكذلك في الساحة العالمية والدولية. والنظام العالمي سيحتاج إلى التطور. ومسؤولياتنا ستحتاج إلى إعادة التوازن. وفي هذه الفترة الانتقالية الخطيرة، لا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نتخلى عن النظام العالمي القائم على القواعد الذي حقق سلاماً ورخاءاً لم يسبق لهما مثيل طيلة ٧٠ عاماً.

والواقع أن النطاق والطابع العابر للحدود للتحديات التي نواجهها اليوم يتطلبان منا أن نزيد، لا أن نقلل، التماسك والتعاون. وهناك حجج قوية لتبرير التمسك بنهج تعددية الأطراف، بدلاً من التراجع عنه. ونحن بحاجة إلى وضع إطار واضح للقواعد والمعايير من أجل ضمان القدرة على التنبؤ والاستقرار في العلاقات والتجارة فيما بين الدول. وتحديد تلك القواعد من خلال عملية متعددة الأطراف تشارك فيها جميع الدول على قدم المساواة مع بعضها البعض ضروري من أجل بناء التوافق في الآراء على تعزيز احترام سيادة القانون.

والامتثال للقواعد المتفق عليها من جانب جميع الدول ليس ضرورياً لتحقيق الاستقرار العالمي وتنظيم المشاعات العالمية فحسب، بل هو حاسم على نحو خاص لدولة مدينة صغيرة مثل سنغافورة. إن المبدأ القائل بأن الاتفاقات ينبغي أن تحترم

العبرة الوحيدة التي ربما سمعناها أكثر خلال الأسبوع الماضي هي "تعددية الأطراف". يوجد نهج تعددية الأطراف في مفترق الطرق. والواقع أنه يواجه تهديداً كبيراً. وفي السنوات الأخيرة، شهدنا أزمة ثقة في مفهوم تعددية الأطراف ومؤسستها. وسواء في التجارة أو الأمن أو تسوية المنازعات، أثرت تساؤلات حول ما إذا كان بمقدور النظام المتعدد الأطراف أن يستمر في تقديم الحلول الفعالة للمشاكل المتعددة التي نواجهها. أقف هنا ممثلاً لدولة - مدينة صغيرة ومفتوحة تعتمد على التجارة، وتتابع سنغافورة بقلق بالغ هذا التراجع عن تعددية الأطراف مؤخرًا. ولهذا السبب اليوم وأود أن أعبر عن رأيي دفاعاً عن تعددية الأطراف. وربما ليس لدي أي متددى للقيام بذلك أفضل من الأمم المتحدة، آخر معقل لتعددية الأطراف.

والواقع أنه من السهل فهم سبب ازدياد المشاعر الانعزالية والحمايية، بل والمشاعر المعادية للأجانب في الساحة السياسية في جميع أنحاء العالم. إننا نعيش أوقاتاً تتسم بعدم اليقين والتقلب والاضطراب. فالثورة الرقمية تعطل على نحو متزايد أسلوب عيشنا وعملنا ولعبنا وتواصلنا، والكيفية التي ننظم بها مجتمعاتنا ونحشدنا. وما زالت الجهات الفاعلة من غير الدول والتهديدات العابرة للحدود، والإرهاب، والأوبئة وتغير المناخ خطراً واضحاً وداهماً. وقد انتقلت المسائل الحدودية مثل الذكاء الاصطناعي وجرائم الفضاء الإلكتروني من صفحات كتب الخيال العلمي إلى حياتنا اليومية. إن تماسكنا الاجتماعي يتفكك، وغالباً ما نعمل في إطار فقعات سياسية واجتماعية معزولة.

وفي الوقت نفسه، فإن النظام الدولي كما نعرفه يتعرض للاضطراب. ومنذ عام ١٩٤٥، تستفيد العديد من البلدان والمناطق من النظام العالمي المفتوح - نظام عالمي ترعاه بشكل كبير دولة واحدة، هي الولايات المتحدة الأمريكية. ولكننا اليوم بصدد الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب، بدأت فيه دول أخرى

مهارات جديدة وتطويرها باستمرار من خلال برنامج نسيمه مستقبل المهارات "SkillsFuture". وينصب التركيز على كلمة "مستقبل". والآن في سنغافورة، ينصب تركيزنا على إعادة هيكلة اقتصادنا، وتحديد القطاع الخاص للعمل على تحويل الوظائف، وتعزيز قدرتنا على المنافسة ورفع مستوى الإنتاجية في جميع المجالات. وهذا هو أساسا استثمار في شعبنا للتأكد من أننا جميعا على أهبة الاستعداد للمستقبل.

وفي نهاية المطاف، لا يستفيد أي بلد من النزاعات التجارية والحماية. وستنتشر الآثار السلبية المتلاحقة من خلال سلسلة الإمداد العالمية وستقوض النمو والازدهار في جميع البلدان. وسنكون جميعا أسوأ حالا. وفي هذا الوقت من زيادة الترابط والاعتماد المتبادل، نحن بحاجة إلى نهج متعدد الأطراف وقواعد قوية، الآن أكثر من أي وقت مضى. وستظل سنغافورة مؤيدا قويا وثابتا للنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد. ولا يمكن المبالغة في نهاية المطاف بالأهمية الحاسمة لمنظمة التجارة العالمية: إنها الحكم المحايد المطلق في المنازعات التجارية الدولية.

ويمثل الفضاء الإلكتروني أحد المجالات الأخرى حيث تبرز الحاجة إلى التشجيع على اعتماد القواعد والمعايير وتنفيذها. ومن أجل جني الفوائد الكاملة من ثورة التكنولوجيا الرقمية، يجب أن نضع فضاء إلكتروني مفتوحا وشاملا للجميع يستند إلى القانون الدولي، وقواعد محددة جيدا للسلوك المسؤول للدول. وقد صنف الاتحاد الدولي للاتصالات سنغافورة بوصفها البلد الأكثر التزاما بالأمن السيبراني في 2017. ومع ذلك، في تموز/يوليه من هذا العام، اكتشفنا أن أحد قواعد البيانات الرئيسية في المجال الصحي في سنغافورة قد تعرضت لتهديد متواصل ومتطور. وكانت تلك الهجمة الإلكترونية متطورة ومدروسة ومحددة الأهداف. وما من بلد بمأمن من هذه الهجمات. ولكننا جميعا بحاجة إلى العمل معا للحيلولة دون وقوعها. ونحن بحاجة

وتنفذ مبدأ أساسيا لبقائنا. فبدون قاعدة سيادة القانون الدولي، فإن القوي يفعل ما يشاء بينما الضعيف يعاني كما يُفترض فيه أن يعاني.

وبالنسبة للدول الصغيرة مثل سنغافورة، لا يمكننا البقاء في عالم من هذا القبيل. ولهذا السبب ظلت سنغافورة دوما مدافعا قويا عن الأمم المتحدة والقانون الدولي والنظام المتعدد الأطراف. فلنأخذ التجارة، على سبيل المثال. إن العولمة في الواقع لم تعد بالنفع على الجميع بصورة متساوية. فما زالت هناك جيوب من الفقر والجوع في عالمنا.

وأبناء شعبنا قلقون إزاء فرص العمل. وللأسف، فقد ولى زمن الحجج التقليدية لصالح التجارة الحرة، والتكامل الاقتصادي، والتعاون بين البلدان.

واليوم، تثير الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة الصين شبح حرب تجارية. ولكن لا يمكننا ببساطة أن نلوم العولمة. إذ من واجب جميع الحكومات النظر في إيجاد حلول مستدامة وطويلة الأجل، بدلا من مجرد زيادة الحواجز التجارية. فعلى سبيل المثال، وبغية التصدي لتزايد عدم المساواة والركود في الأجور، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية. وفي خضم الثورة الرقمية، يجب أن نكفل امتلاك الناس المهارات اللازمة للوظائف الجديدة الناشئة. ومن غير المجدي المقاومة من أجل حماية التكنولوجيات المتقدمة ونتخاصم من أجل وظائف الماضي. بل على العكس من ذلك، يجب أن نحاول الاستفادة من الفرص الجديدة في السوق العالمية لخلق فرص العمل في المستقبل.

ولذلك من مسؤوليتنا، بوصفنا حكومات، أن نعمل بنشاط على وضع سياسات للتدريب، وإعادة التدريب، وإعادة التنظيم وإعادة اكتساب المهارات لمواطنينا من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية والتدريب والتعليم. وهذا هو السبب في أننا، في سنغافورة، نعمل جاهدين من أجل إعادة هيكلة نظامنا التعليمي. ونستثمر أموال كثيرة لتمكين شعبنا من تعلم

وسنغافورة السيراني الذي سيذكي الوعي ويبنى القدرات في منطقتنا.

وينبع عملنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من إيماننا بأن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تثبت كيف أن تعددية الأطراف لا تزال ذات أهمية وفائدة للناس في جميع أنحاء العالم. وبوصف سنغافورة رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا هذا العام، فإنها ستواصل العمل مع جميع الدول الأعضاء وشركائنا الخارجيين لكفالة أن يظل الهيكل الإقليمي المفتوح وشامل للجميع وقائما على القواعد. ونحن نعمل مع شركائنا لتنفيذ الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة. وعندما تنفذ هذه الشراكة ستكون أكبر كتلة تجارية في العالم، وتمثل ما يصل إلى ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ولكن اهتمامنا ليس بالأرقام التجارية الضخمة فحسب. لكننا نود أيضا أن نبعث برسالة قوية مفادها أن الدول الأعضاء في الرابطة وشركاءنا الستة - الهند والصين واليابان وكوريا وأستراليا ونيوزيلندا - تدافع عن التجارة الحرة والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي وتلتزم بها.

كما تعمل الدول الأعضاء في الرابطة معا من أجل الاستفادة من الثورة الرقمية من أجل منفعة شعوبنا. لقد أنشأنا شبكة المدن الذكية التابعة للرابطة في مؤتمر قمة الرابطة الثاني والثلاثين في نيسان/أبريل. وتتركز شبكة المدن الذكية على ضمان التشغيل البيئي وتكامل الخدمات، وتتيح المجال أمام المدن في منطقتنا لتبادل الخبرات والحلول والدروس المستفادة. وقد ابرمنا للتو على اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تبسيط التجارة الإلكترونية في جنوب شرقي آسيا بحيث يتسنى لأعمالنا التجارية أن تسوق منتجاتها وتبيعه في الأسواق بسهولة وبشكل ملائم وبسلاسة في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا.

والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ملتزمة بالحل السلمي للمنازعات، وبالقيام بذلك من خلال عملية متعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، أود الآن أن أحاطب

إلى تنفيذ المعايير والقواعد التي تحظر تلك الهجمات على الهياكل الأساسية الحيوية، ولا سيما عندما تتعرض حياة الناس للخطر.

وتلجأ الدول دائما إلى الأمم المتحدة بوصفها المنتدى العالمي الوحيد المتعدد الأطراف الذي يمكن أن يضع القواعد التي تنظم المشاعات العالمية. وأحد الأمثلة على ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي توفر الإطار القانوني العالمي لجميع الأنشطة في المحيطات والبحار، ونعتمد عليها للتجارة والغذاء والموارد. ومثلما أيدت سنغافورة بقوة عملية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في الماضي، فإنها على استعداد الآن للإسهام في عمل الأمم المتحدة الرامية إلى وضع واعتماد معايير وقواعد بشأن أمن الفضاء الإلكتروني. وهذا مجرد مثال آخر على المشاعات العالمية، لا يمكننا أن نسمح لمأساة المشاعات تحدث في الفضاء الإلكتروني، أو في البحر أو في مجال تغير المناخ.

وتحقيقا لهذه الغاية، نؤيد إعادة عقد اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي واستمراره العمل في وضع معايير لسلوك الدول في الفضاء الإلكتروني. إن أمن الفضاء الإلكتروني هو من الأولويات في إطار رئاسة سنغافورة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي المؤتمر الوزاري الثالث للرابطة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني، الذي عقد بسنغافورة في الأسبوع الماضي، اتفقت جميع الدول الأعضاء الـ ١٠ في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على الالتزام من حيث المبدأ بالقواعد الـ ١١ الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٥ (A/70/174).

كما أن سنغافورة ملتزمة ببناء القدرات، الذي نعتقد أنه مهم بالنسبة للدول في جهودها الرامية إلى التنفيذ الفعال لقواعد ومعايير سلوك الدول. وستفتتح سنغافورة في عام ٢٠١٩ مركز تميز في مجال أمن الفضاء الإلكتروني بالتعاون بين سنغافورة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. كما أقمنا شراكة مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بشأن برنامج الأمم المتحدة



وأود أن أختتم بياني بالقول إنه ما من شك في أن تعددية الأطراف بحاجة إلى تعزيز. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها التعامل مع التحديات العالمية المعقدة في المستقبل. وكدول أعضاء في الأمم المتحدة، تقع على عاتق كل منا مسؤولية العمل معا وتحسين ومواءمة النظم المتعددة الأطراف التي بنيناها بمجهود جهيد خلال العقود السبعة الماضية. نحن بحاجة إلى إيجاد الحلول وبناء التوافق، بحيث يمكن لشعبونا أن تعيش حياة أفضل وأكثر أمنا وأكثر سلما. وفي نهاية المطاف، لا غنى عن نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد لجهودنا الرامية إلى تحقيق السلام والازدهار لشعبونا في الوطن على هذا الكوكب الوحيد الذي نسميه الأرض.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نيكولا رينزي، وزير الخارجية والشؤون السياسية والعدالة في جمهورية سان مارينو.

**السيد رينزي (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية):** باسم حكومة جمهورية سان مارينو، أود أن أهنئ معالي السيدة ماريا فرناندا سبينوزا غارسيا على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، متمنيا لها عملا مثمرا. إن خبرتها الطويلة، كسفيرة لإكوادور لدى الأمم المتحدة ووزيرة للخارجية، فضلا عن معرفتها العميقة بالمنظمة، هي موارد قيمة للأمم المتحدة.

إن جمهورية سان مارينو، التي تظطلع هذا العام بدور نائب رئيس الجمعية العامة، تؤيد أولويات برنامج الرئيس، على النحو المبين في بيانها الافتتاحي (انظر A/73/PV.1)، وتعتقد أنها توفر قوة دفع هامة وأساسية للإصلاحات الضرورية المتعلقة بأهم مجالات نشاط الأمم المتحدة. ووفد سان مارينو يؤكد للرئيسة تعاونه الكامل في جميع أعمال الجمعية العامة.

أصدقائي في ميانمار، وأن أتناول الحالة في ولاية راخين، التي تمثل مصدر قلق بالغ للمنطقة وخارجها. إن الأزمة معقدة ونزاع عميق الجذور بين الطوائف، وتعود جذوره لقرون. وفي الآونة الأخيرة، قرأنا عن قصص مروعة من الفظائع الوحشية والشنيعة. وعلينا أن ندين جميع انتهاكات حقوق الإنسان، والتهديدات، والخسائر في الأرواح والعنف الذي يمارس ضد شعب أعزل.

ونتوقع من لجنة التحقيق المستقلة التي أنشأتها حكومة ميانمار إجراء تحقيقات نزيهة وعلى وجه السرعة، وإخضاع المسؤولين للمحاسبة بصورة تامة.

ونأمل أيضا أن تبدأ العودة الطوعية للاجئين إلى ميانمار بطريقة آمنة ومأمونة وكريمة في وقت قريب دون تأخير لا داعي له.

ومع ذلك، في نهاية المطاف، لا بد من إيجاد حل سياسي - حل وعملية تشمل المصالحة والإنصاف والعدالة وآفاق أفضل لكل المجتمعات. عندئذ فقط يمكننا التوصل إلى حل دائم لهذه المشكلة المعقدة التي طال أمدها. وجميع الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا مستعدون لدعم ميانمار ومساعدتها في هذا الوضع الصعب والخرج للغاية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تياربي (بوركينيا فاسو).

كما أننا نراقب التطورات في شبه الجزيرة الكورية، وهي ليست بعيدة عن منطقتنا. وفي هذا العام، تمكنت سنغافورة من تقديم مساهمة صغيرة لتخفيف حدة التوترات من خلال استضافة القمة التي عقدت بين رئيسي الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حزيران/يونيه. وتشكل هذه القمة، فضلا عن الحوارات الثلاثة التي عقدت بين الكوريتين هذا العام، خطوات هامة نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في شبه الجزيرة الكورية. وتأمل سنغافورة أن يؤدي الحوار والجهد المرتبطة به وحزانه الثقة التي تم بناؤها إلى جلب السلام في نهاية المطاف إلى ذلك الجزء المضطرب من آسيا.

والمشاركة العالمية وشرعيتها التي لا جدال فيها. والتنوع الثقافي والتقاليد الممثلة في الأمم المتحدة ليست عقبة، بل هي بمثابة رصيد هائل، مما يجعل من الممكن اعتماد نهج يوفق بين مصالح المجتمع الدولي ويسهم في تحقيق التنمية البشرية والمستدامة.

ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن محافل أخرى، مثل مجموعة العشرين، كانت ولا تزال تمارس تأثيراً كبيراً على المستوى العالمي في إدارة الشؤون العالمية. وسان مارينو ممتنة لتلك الجماعات غير الرسمية للدور الذي تقوم به. ومع ذلك، ينبغي أن تكون هذه الجماعات أكثر شفافية وشمولاً في عملية اتخاذ القرار، وينبغي أن تأخذ في الاعتبار مصالح وشواغل وتطلعات البلدان المستبعدة، لا سيما مصالح البلدان النامية. ويجب ألا يتعارض عمل تلك الجماعات غير الرسمية مع عمل الأمم المتحدة، بل ينبغي أن يكون مكملاً لها. إن الثقة والشمول والحوار عناصر أساسية في دعم تعددية الأطراف وقدرتها على تحقيق نتائج ملموسة على الصعيد العالمي.

وموضوع هذا العام يرتبط حتماً بعملية إصلاح الأمم المتحدة. وهذه العملية ذات أهمية أساسية بالنسبة لمستقبل التوازن العالمي اللازم لضمان السلم والأمن الدوليين، ويجب أن يظل في صميم جميع جهودنا.

ويجب أن تجعل هذه الإصلاحات هياكل المنظمة قادرة على أداء وظائفها لتحقيق الأهداف التي حددتها لعملها على الصعيد العالمي. وتتوقف مصداقية الأمم المتحدة وسلطتها على قدرتها على ترجمة تلك الأهداف إلى إجراءات ملموسة، تترك أثراً حقيقياً وقابلاً للقياس على حياة الناس. ويجب على الأمم المتحدة أن تقترب أكثر من شعوب العالم وأن تتواصل معهم بشكل أفضل وأن تظهر لهم أهمية وفعالية التعاون المتعدد الأطراف من أجل حياة جميع المواطنين.

وفي هذا الصدد، تعيد جمهورية سان مارينو تأكيد دعمها لخطة الإصلاح التي ينفذها الأمين العام أنطونيو غوتيريش في

وأود أيضاً أن أعرب عن امتنان بلدي للرئيس المنتهية ولايته، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، على العمل الهام الذي قام به خلال الدورة الثانية والسبعين.

ويود بلدي أيضاً أن يعرب عن شكره الخاص للأمين العام أنطونيو غوتيريش على تكريسه لطاقته وعزمته في قيادة الأمم المتحدة وعمليات إصلاح المنظمة.

إن الموضوع المختار لهذه الدورة، "جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات يسودها السلام والتكافؤ"، هو بلا شك ذو أهمية كبيرة. فهو يتيح للدول الأعضاء الفرصة للإسهام بشكل بناء في أعمال الجمعية العامة. وهناك ترابط قوي بين المفهومين اللذين يشكلان موضوع المناقشة: فمن جهة، يجب أن تكون الأمم المتحدة أقرب إلى شعوب العالم من خلال ترجمة المبادئ الأساسية لعملها على الصعيد العالمي إلى نتائج ملموسة، ومن ناحية أخرى، من الضروري تعزيز التعاون الدولي وأمننا المتحدة، وليس مجرد الدفاع عنهما فحسب.

والتطورات الأخيرة في المشهد الاجتماعي - السياسي العالمي أوجدت عقبات تحول دون تطور تعددية الأطراف وتعرضها للخطر. واليوم، نظراً لحجم التحديات العالمية، فإن ترابطها الواضح بشكل متزايد وضرورة أن تعمل الدول الأعضاء معا من أجل التغلب على الصعوبات، بات من الضروري أكثر فأكثر اعتماد نهج قائم على السياسات المشتركة والمنسقة، وفي كلمة واحدة، تعددية الأطراف.

لقد اتخذت جمهورية سان مارينو قرار التعاون في إطار الهياكل والآليات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة بلا شك، لأنها تؤمن بقوة الحوار والديمقراطية واحترام الآخرين. والواقع أن التعايش السلمي بين الشعوب يعتمد على هذه القيم. ويرى بلدي أنه يجب على الأمم المتحدة أن تزيد من دورها القيادي في إدارة الشؤون العالمية، بالنظر إلى طابعها الديمقراطي العميق

المقدم من فرنسا والمكسيك للتعليق الطوعي لحق النقض من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وفي سياق السعي إلى تحقيق أهداف صنع السلام وتحقيق السلام المستدام، يجب أن تدعو الأمم المتحدة إلى إقامة شراكة استراتيجية، يمكن من خلالها للحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات العمل معا لتحقيق الأهداف المشتركة. والصلة بين السلام والتنمية واضحة: فلا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة دون سلام، كما أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دون تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يصبح ضروريا لبناء مجتمعات شاملة للجميع وقادرة على الصمود وتنعم بالسلام.

وقد مرت ثلاث سنوات على اعتماد خطة عام ٢٠٣٠. ويعمل المجتمع الدولي بجد من أجل ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى حقيقة واقعة. وبينما أُحرز تقدم في تنفيذ بعض الأهداف والغايات، تجدر الإشارة إلى أن هناك تفاوتات شديدة في تنفيذ الخطة لا بين البلدان فحسب، بل أيضا في داخلها. وتؤكد جمهورية سان مارينو على الدور المحوري الذي يضطلع به "المنتدى السياسي الرفيع المستوى" في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بفضل أنشطته للمتابعة. وفي هذا السياق، تؤيد سان مارينو الإعلان الوزاري الذي اعتمده المنتدى في هذا العام.

إن أصعب وأهم تحد يواجه تحقيق هدف التنمية المستدامة هو القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وخاصة الفقر المدقع. وعلى الرغم من أن مستوى الفقر المدقع شهد انخفاضا كبيرا خلال السنوات العشر الماضية، كما يتضح من البيانات الواردة في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2018/64)، فإن الفقر لا يزال، مع ذلك،

مجالات السلام والأمن والإدارة وفي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ونحن على ثقة بأن هذه الإصلاحات ستحسن مساهمة الأمم المتحدة في التنمية المستدامة وستضمن قدرا أكبر من الفعالية في حل النزاعات المسلحة والبحث عن السلام المستدام، وهي ستعزز، في نهاية المطاف، قدرة منظومة الأمم المتحدة على تحقيق مزيد من النتائج الملموسة والواضحة للعيان.

وتعرب جمهورية سان مارينو عن قلقها إزاء العدد المتزايد من النزاعات في أجزاء كثيرة من العالم، وتدعم العمل المنسق الأمم المتحدة في مجالي بناء السلام وحفظ السلام. ويشكل التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات والبشر وأسلحة الدمار الشامل، فضلا عن التطرف العنيف والتهميش والإقصاء، تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ومن الضروري تحليل الأسباب الجذرية للنزاعات إذا كنا نريد النهوض بنزع السلاح والقضاء على نزعة التطرف. وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أن نشجع، من خلال التعليم، احترام وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء.

لقد تعرضت الأمم المتحدة للانتقاد كثيرا في السنوات الأخيرة بسبب عدم قدرة مجلس الأمن على التدخل على نحو كاف في مختلف حالات النزاع، ولا سيما في سورية. وللأسف، فقد قوض ذلك مصداقية منظمنا. وتأمل جمهورية سان مارينو أن يتمكن مجلس الأمن قريبا من الاضطلاع بولايته على نحو فعال. وفي هذا الصدد، وبغية دعم اتخاذ مجلس الأمن لإجراءات سريعة وحاسمة، يسرني أن أشير إلى انضمام بلدي إلى مدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والتي تدعو إلى الامتناع عن استخدام حق النقض في حالات جرائم مثل الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. كما انضمت سان مارينو إلى الاقتراح المشترك

هامة لحماية المرافق التعليمية من استخدامها لأغراض عسكرية أثناء النزاعات.

لن يتسنى بناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة للجميع إلا بالمشاركة الفعالة والكاملة للنساء في عمليات صنع القرارات ذات الأثر المباشر على حياتهن. وتؤكد جمهورية سان مارينو من جديد التزامها بمكافحة جميع أشكال العنف الجنساني، فضلا عن جميع أشكال الاعتداء والاستغلال الجنسيين. ولا بد من تحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتحرير النساء والفتيات والإعمال التام لحقوقهن الإنسانية. ويجب ترجمة المساواة بين الجنسين إلى مساواة في فرص التعليم، مع إيلاء اهتمام خاص للمواضيع العلمية، لأن ثمة دورا حيويا للتكنولوجيا والعلم والابتكار بشكل عام في مواجهة التحديات العالمية وفي تعزيز التنمية المستدامة.

وفي الوقت نفسه، فإن فكرة إمكانية تحقيق التنمية المستدامة من خلال التكنولوجيات الجديدة والعلم والابتكار يجب نشرها عبر وسائل اتصال لا تشوه الحقيقة حتى لا يجري تقويض مفهوم الحرية ذاته. وجمهورية سان مارينو مقتنعة بذلك بشكل خاص.

وفي هذا الصدد، تقدم جمهورية سان مارينو مساهمة ملموسة ومتحمسة، على الصعيد الدولي أيضا، بشأن موضوع المعلومات الصحيحة بهدف مكافحة هذه الظاهرة المتزايدة الخطورة المتمثلة في الأخبار الزائفة، وهي خادعة وخارجة عن نطاق السيطرة ويمكن أن تحرض على الكراهية وتشجع التحيز.

لا بد من إعادة توجيه التزام المجتمع الدولي نحو جميع الفئات الضعيفة دون استثناء. لا بد من كفالة المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، على سبيل المثال، في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

تمثل آثار تغير المناخ أحد أكبر التحديات في عصرنا بسبب أثرها غير المسبوق على حياتنا، ولا سيما على حياة الفئات

السبب الرئيسي للجوع حيث بلغ عدد من يعانون من نقص التغذية ٨١٥ مليون شخص في عام ٢٠١٦.

وتؤكد خطة التنمية المستدامة على الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وعلى حقيقة أن السلام والعدالة والمساواة وعدم التمييز هي حقوق أساسية، يمثل تنفيذها أمرا ضروريا لبناء المجتمعات الشاملة للجميع.

ويتطلب المبدأ الذي ينبغي بموجبه ألا يتخلف أحد عن الركب اعتماد تدابير محددة لدعم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة. وتراعي خطة عام ٢٠٣٠ احتياجات الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والشعوب الأصلية واللاجئين والمشردين والمهاجرين والأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة من حالات الطوارئ الإنسانية أو في حالات النزاع المسلح. ويمثل تكافؤ الفرص واحترام التنوع الثقافي والعرقى أمرين بالغين الأهمية للإعمال الكامل للإمكانات البشرية.

ويشكل تعزيز الإجراءات المتخذة لدعم الأطفال والشباب عنصرا رئيسيا، حيث أنهم يجب أن يشبوا متحررين من جميع أشكال الاعتداء والاستغلال. ومن المؤسف أن الأطفال يدفعون ثمنا باهظا في مناطق النزاع المسلح؛ إذ يفقد الكثيرون منهم حياتهم أو يتعرضون للخطف أو الاغتصاب أو يجري استخدامهم كدروع أو تجنيدهم للقتال. وعلاوة على ذلك، فإن مدارسهم كثيرا ما تُدمر، وكذلك مستشفياتهم، مما يجرمهم من حقوقهم الأساسية.

ويعتقد بلدي، وهو عضو في فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، أنه يجب احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات النزاع. وقد صدقت سان مارينو على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وهي تدعم التزامات باريس. وعلاوة على ذلك، أضافت سان مارينو اسمها في هذا العام إلى قائمة البلدان المؤيدة لإعلان المدارس الآمنة، الذي يشكل أداة

العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، التي سيتم اعتمادها رسمياً في كانون الأول/ديسمبر خلال المؤتمر الحكومي الدولي بشأن هذا الموضوع في المغرب. وبالنظر إلى الطابع العابر للحدود الوطنية، لا يمكن لأي بلد أن يعالج ظاهرة الهجرة بمفرده. الاتفاق يعزز الطابع العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المهاجرين وكرامتهم، بصرف النظر عن وضعهم، وحقوقهم في الوفاء بالحقوق الأساسية وحمايتهم. والهدف من الاتفاق ليس وقف الهجرة، بل إدارتها بأفضل طريقة ممكنة من خلال تعزيز التعاون الدولي. ويعتقد بلدي أن تنفيذ الاتفاق سيؤدي إلى مزيد من الأمن والنظام والتقدم الاقتصادي لصالح الجميع.

إن الاتفاق العالمي مثال واضح على ما يمكن أن تحقّقه تعددية الأطراف وبيّن إمكاناتها وأهميتها، بطريقة مماثلة لما أظهرته مؤخرًا خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ وخطة عمل أديس أبابا. في الواقع، فإن الاتفاق يضع الأسس اللازمة لوضع خطة عمل عالمية، من خلال تدابير محددة تهدف إلى تمويل التنمية.

ومن أجل التعامل مع التحديات العالمية الراهنة، نحن بحاجة إلى تجديد الالتزام بالتعددية. ولن يتسنى تحقيق هذا إلا من خلال منظمة أمم متحدة قوية قادرة على القيام، بطريقة فعالة، بتنسيق سياساتنا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعم جمهورية سان مارينو القوي لجميع المبادرات الرامية إلى تنفيذ المبادئ الجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألان بيتر كاييتانو، وزير خارجية جمهورية الفلبين.

**السيد كاييتانو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):** ذات يوم، كانت هناك أرملة عانت من الظلم. وعليه، توجهت

الأشد فقراً والأكثر ضعفاً. ومع ارتفاع متوسط درجة الحرارة بمقدار ١,١ درجة مئوية فوق مستويات فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، فقد كان عام ٢٠١٧ أحد أكثر ثلاث سنوات احتراراً على الإطلاق. إن آثار تغير المناخ لا تحترم الحدود الوطنية. إنها تنتشر في كل مكان، في كل بلد وفي كل قارة. وهي تضر بصورة متزايدة بالاقتصادات الوطنية والمجتمعات المحلية والبلدان. إنها مشكلة عالمية تتطلب حلولاً تقتضي التنسيق عالمياً. وعلاوة على ذلك، من الضروري تعزيز التعاون الدولي من أجل مساعدة البلدان النامية على الانتقال إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات.

إن جمهورية سان مارينو تدرك التأزر الكبير بين تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ وخطة عام ٢٠٣٠ وترحب بدخول الاتفاق حيز النفاذ مؤخرًا. إن الأحداث المتصلة بتغير المناخ، مثل الجفاف، الذي يسفر عن حالات نقص المياه والغذاء، أدت إلى زيادة التنافس على الوصول إلى الموارد الطبيعية الأخرى. والنزاعات سبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي. ونتيجة لها، هناك حوالي ١١ مليون شخص في حاجة ملحة إلى المساعدة الإنسانية.

لقد زاد عدد النزاعات على مدى العقد الماضي مما أدى إلى تشريد ملايين الناس. في عام ٢٠١٧، أجبر ٦٨ مليون شخص على مغادرة ديارهم. وبالإضافة إلى الاضطهاد والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والزلازل والأعاصير، الناجمة جزئياً إلى آثار تغير المناخ، أجبر الملايين على التماس اللجوء في بلدان أخرى. ودفعت كوارث أخرى، مثل الحرمان الاجتماعي والاقتصادي ونقص الغذاء والمياه والتعليم والصحة، الملايين إلى البحث عن حظوظهم في أماكن أخرى. وقد أسهم كل ذلك في زيادة تدفقات المهاجرين، وهو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي منذ عدة سنوات.

لقد تابعت سان مارينو المفاوضات الحكومية الدولية التي أدت، في نهاية تموز/يوليه، إلى وضع الصيغة النهائية للاتفاق

الأمم المتحدة، لكن يبدو أننا جميعاً نعاني من الميل إلى مواصلة فعل نفس الشيء. إن محاولة فعل أشياء جديدة تحد. قد تنجح أو لا تنجح، وكن ينبغي لنا ألا نخشى من المحاولة، ولا ينبغي أن نخاف من الفشل. ما ينبغي لنا أن نخشاه هو الركود - أن نقبل نحن كمجتمع أمم الفشل في نهاية المطاف ونجعل أنفسنا نشعر شعوراً أفضل بفعل شيء، حتى وإن كان هذا الشيء هو بالضبط نفس الشيء الذي فشل في معالجة القضايا أو حل المشاكل أصلاً.

والخبر السار هو أن هناك إصراراً على ما نسميه بالأمل والمذهب المثالي، متطلعين إلى الرغبة في تغيير العالم. ونحن نعلم أطفالنا حب الله وحب جيراننا. ولكن هل نمارس في الواقع ما نعظ به؟ فالالكثير من الأعمال الوحشية في جميع أنحاء العالم اقتُرت باسم الله، ولم يحصل جيراننا إلا على القليل أحياناً.

إننا نعيش في عالم ينمو بسرعة، ولكنه ينكمش أيضاً باستمرار. فمن الأسر إلى العشائر، ومن القبائل إلى اتحاد للقبائل نسميه أمة، صرنا الآن مجرد قرية عالمية واحدة. وبوجود أدوات مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، نعرف كل شيء وننقله في حينه. وفي الوقت الحاضر نحن جميعاً جيران، وأعضاء في نفس المجتمع العالمي. إننا نهض معاً ونعاني معاً. إن ارتباط بعضنا ببعض في جميع الأوقات قد عمل على تحويل العالم إلى مجتمع عالمي، ونحن جميعاً مواطنون في هذا العالم.

واليوم، لم يعد عقدنا الاجتماعي مقتصرًا على دولتنا القومية. ولذلك ينبغي أن نبذل الجهود للتواصل، والتشديد على القواسم المشتركة لا على الاختلافات، وأن نقلل التفكير في كوننا فلبينيين أو أمريكيان أو صينيين أو فرنسيين أو روس، وأن نفكر في أنفسنا أكثر كمواطنين عالميين، كشعوب الأمم المتحدة. نعم، صحيح أنه لا يتعين علينا دائماً أن نتصرف وكأننا جبهة واحدة، وليس علينا أن نتصرف دائماً وكأننا مجتمع محلي. ولكن لا يسعنا أن نتجاهل أن هناك العديد من المشاكل

إلى القاضي وقالت له، ”يا حضرة القاضي، إني قد ظلمت. امنحني العدالة.“ لم يفعل القاضي شيئاً، لذا توجهت في اليوم التالي إلى مكتبه. ومع ذلك فإنه لم يفعل شيئاً، فذهبت إلى منزله في وقت الإفطار وطرقت بابه وقالت ”حضرة القاضي، امنحني العدالة.“ ومع ذلك لم يحدث شيء. أخيراً، انتظرت في الليل قبل وقت العشاء، ورغم ذلك أبي أن يقابلها. وعليه، ذهبت إليه في منتصف الليل وطرقت بابه وأيقظته من نومه. أخيراً، خرج القاضي وقال لها، ”تعلمين، سيدي، أنا لا أخاف الله، ولا أخاف الإنسان، لكنني نظراً لمثابرتك سوف أمنحك العدالة.“

لقد ترعرعنا جميعاً على قصص وحكايات وأمثال - حكايات تمنحنا الأمل وتشكل شخصياتنا وتثير فينا التصميم على تغيير العالم. قيلت لنا تلك الحكايات في البيت وفي المدرسة وفي دور العبادة. ومن ثم، انتقلنا من مرحلة المراهقة إلى مرحلة بلوغ سن الرشد ولدينا مثالية تجعلنا على اقتناع بأننا يمكن أن نغير العالم، بأننا هنا لكي نتحد لا نفترق، بأننا هنا لتنعافى لا لنلحق الضرر.

تلك هي نفس الروح المثالية التي نشعر بها لدى دخول الأمم المتحدة لأول مرة. للأسف، وبمرور الوقت، فإن كثيرين منا، إن لم يكن معظمنا، يغيرهم العالم. ونصبح ضحايا الواقعية بدلاً من أبطال المثالية. ومع زيادة تعقيد الأمور وزيادة صعوبة الكفاح، نميل إلى مجرد مواصلة القيام بما هو جار بالفعل وقبول أننا لا نستطيع حل المشكلة. وعندما يحدث ذلك، فإننا نقبل بيانا من أغلبية بدلاً من توافق واسع في الآراء بشأن الكيفية التي يمكن بها حل هذه المشكلة.

تذكرنا تلك الحكاية بأن المثابرة جيدة، لكنها لا تعني أنه ينبغي لنا تكرار الشيء وأن نواصل ببساطة عمل نفس الشيء. لقد قال ألبرت آينشتاين الحماقة بأنها فعل الشيء نفسه مراراً وتكراراً وتوقع نتيجة مختلفة. من المؤكد أنه لا توجد حماقة في

إن التوق إلى التغيير والسلام والقانون والنظام هو أمر متأصل. وهناك رغبة في تحسين اقتصادنا، بحيث يمكن لأكثر من ١٠ ملايين فلبيني في الخارج أن يختاروا بين العمل في الوطن أو في الخارج، لا أن يجبرهم الفقر أو انعدام فرص العمل الجيدة على الذهاب إلى الخارج لإيجاد وظائف مجزية الأجر على حساب مغادرة بلدهم والانفصال عن أسرهم. إن من يقفون في الوطن يمكنهم، على أقل تقدير، أن يعيشوا حياة مريحة وأمنة.

وربما نختلف بطريقة ما ووقت ما في كيفية الإعراب عن آرائنا؛ غير أن ذلك لا ينبغي أن يفسر على أننا ندير ظهورنا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعلى العكس من ذلك، فإن الفلبين والرئيس دوتيرتي بصدد وضع جميع هذه الإصلاحات حتى تكون قادرة على حماية حقوق كل الفلبينيين وكل إنسان مقيم في الفلبين - نعم، حقوق جميع الفلبينيين وجميع البشر، إذا كان ذلك ممكناً. ولكن في الحالات التي يتعين علينا أن نختار فيها بين حماية حقوق المواطن الملتزم بالقانون والشخص المكلف بإنفاذ القانون مقابل زعيم عصابة مخدرات يسعى إلى القتل والتدمير، فمن الواضح أننا سوف نحمي الفئة الأولى - أي المكلف بإنفاذ القانون والمواطن الملتزم بالقانون. أليس يفعل الأعضاء في الأمم المتحدة نفس الشيء؟ وهل هناك أي بلد وأي زعيم لن يفعل نفس الشيء؟ وهل هناك أي شخص لا يريد أن يحمي مواطنيه والقائمين لديه على إنفاذ القانون؟

ستظل التحديات قائمة دوماً، لكن الأمل باقٍ أيضاً! والأمل يؤدي إلى الإيمان، وعندما يقترن الإيمان بالعمل يحقق المعجزات. إن الأمم المتحدة هي المكان المناسب، وهي مجال الفرص الكبيرة للجمع بين عملنا وإيماننا ولتغيير العالم نحو الأفضل. وهذا، بطبيعة الحال، شريطة أن يمكننا أن نسمو فوق مصالحنا الوطنية وفي بعض الأحيان مصالحنا الشخصية لصالح المجتمع العالمي أو، ببساطة، العمل من أجل تحقيق الصالح العام.

التي لا يمكن أن تُحلَّ إلا من قبل المجتمع العالمي. ويمكن أن تكون هذه مسائل متصلة بحماية البيئة، وبالظروف الجوية القاسية، وبالفقر وعدم المساواة، وسيادة القانون، ومكافحة الإرهاب أو التطرف العنيف: تلك هي المشاكل أو التحديات التي لا يمكن حلها إلا بالتعاون فيما بيننا. يمكننا معاً إيجاد مذهب مثالي عملي، وهو ما سوف يعطينا الأمل والزخم لنقوم بالمزيد.

لقد ورد في الكتاب: "أحب جارك". والمهجرة حقيقة واقعة. إنها حقيقة. وهي أمر سيظل قائماً بل سيزداد. ولا يمكن إخفاء المسائل المتعلقة بالمهجرة تحت البساط، بل ينبغي أن تناقش بصراحة ووضوح ودقة. إن الاتفاق العالمي من أجل المهجرة خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح، وتلك الخطوة الهائلة ستكون أكبر إذا تمكنا من التوصل إلى تأييد الجميع لها.

ومرة أخرى، "أحب جارك"، هكذا أمرنا. يبدو ذلك أمراً بسيطاً، ولكن من الصعب في بعض الأحيان في عالم معقد القيام به أو تنفيذه. وهذا هو السبب في أن الفلبينيين يشكرون البابا فرانسيس، ونشكر الأمين العام غوتيريش وجميع البلدان التي قادت الاتفاق العالمي وأيدته. وإننا نشكر المهاجرين في جميع أنحاء العالم على إلهامنا للتفاوض على أول اتفاق على الصعيد الحكومي الدولي ليشمل، بصورة كلية وشاملة، جميع أبعاد المهجرة الدولية.

إن الفلبين، تحت قيادة الرئيس رودريغو روا دوتيرتي، متحدة مع الأمم المتحدة في عدم المساومة بشأن مسائل سيادة القانون والسلام العادل والمنصف، الذي يؤدي إلى التنمية والازدهار، وحماية كل حقوق الإنسان. وبوصفنا بلداً يتمتع بالسيادة والديمقراطية بقيادة رئيس منتخب على النحو الواجب، فنحن نسير على المسار الصحيح من أجل إنقاذ بلدنا المتدهور من أن يصبح دولة مخدرات أو دولة رهينة بيد الأغنياء والأقوياء، الذين يتجاهلون محنة الفقراء والضعفاء والمهمشين.

ودرست في لبنان خلال سنوات الحرب كيف يستمر الناس في الحياة رغم كل الظروف الصعبة. هذا هو سر الحياة. وهناك رجال ونساء، من بغداد حتى دمشق، مستمرون في الحياة، كل الاحترام لهؤلاء الناس. إننا جميعاً جزء من بني آدم، وهي كلمة أخرى للبشرية. ونحن هنا في هذه الجلسة لدينا صوت، ولا بد أن نسمع أصوات من هم خارج هذه الجلسة، في الأزمات والحروب، لا سيما في الشرق الأوسط.

وأود أن أقرأ بعض كلمات الكاتب الألماني بيرتولت بريخت، الذي قال إن هناك البعض في الظلام وآخرين في النور، ونحن نرى فقط الموجودين في النور ولا نرى من خارج دائرة النور.

(تكلمت بالفرنسية)

لقد استشهدت للتو بالكاتب الألماني بيرتولت بريخت، الذي تكلم عن من في الظلام ومن في النور. إننا لا نرى سوى من هم في النور. وللأسف، نحن الدبلوماسيون غالباً ما لا نسمع أصوات البؤساء ومن هم في الظل. وغالباً ما تفضل ممارساتنا الدبلوماسية الإعلانات الدقيقة على اتخاذ إجراءات حقيقية. حتى أنني أحرؤ على القول بأننا ننحرف في نوع من حوار الصم عندما نحتزل أنفسنا في طقوس قراءة ملاحظتنا المعدة مسبقاً. وهذا يجسد الحالة الذهنية لفقدان الشعور بالواقع. لقد فقدنا الإحساس بأي تبادل حقيقي في الآراء. هل، عندما نتكلم، لا نزال نناقش؟ هل حتى نعرف كيف ننظر في أعين بعضنا البعض؟

لقد كتب ألبرت كوهين، خبير من عصبة الأمم - المنظمة التي سبقت الأمم المتحدة - في جنيف روايته الرائعة "حسناً اللورد"، التي تعمل الشخصية الرئيسية فيها، وهو رجل يدعى سولال، في منصب الأمين العام المساعد في تلك المنظمة. وفي النهاية يفقد هذا الرجل وظيفته في منصب الأمين العام المساعد في عصبة الأمم لأنه نسي ضبط النفس الدبلوماسي في وجه اضطهاد الألمان لليهود في الثلاثينيات. هل واجه أي شخص

الإيمان يموت بلا عمل. وليست الأمم المتحدة مكاناً لدفن موتانا؛ إنها مكان للنهوض، لبعث آمالنا والحلم بعالم أفضل.

تزوّدنا رئيسة الجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، بالأمل وتدفعنا أحياناً لكي نطمح، كما رأينا في موضوع هذا العام، إلى: "جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات يسودها السلام والتكافؤ." إن جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بالجميع أمر صعب. إنه حلم؛ لكنه حلم يستحق أن نكافح من أجله. وسيظلّ الشعب الفلبيني مثابراً في سعيها لتحقيق السلام والنظام والتنمية والازدهار، وفي السعي من أجل حياة مريحة ومأمونة لجميع من يعيشون في الفلبين. وسنواصل التمسك بالإيمان ولكننا سنضيف العمل إلى إيماننا، وسنواصل محبة أمتنا ولكن لن نقتصر على الموعظة بل سنمارس فعلاً ما نعظ به.

وأخيراً، نود اختتام بياننا بالإعراب عن تقديرنا الصادق والعميق لجميع البلدان والشعوب التي ساعدتنا ووقفت معنا ورفعتنا عندما كنا في أمس الحاجة إلى ذلك. فليبارك الله جميع الموجودين هنا. وليبارك الله جميع شعوب الأمم المتحدة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كارين كنيسل، الوزيرة الاتحادية لشؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في جمهورية النمسا.

**السيدة كنيسل (النمسا):** إنني هنا بصفتي وزيرة خارجية النمسا. وأريد أن أقدم تحياتي إلى رئيسة ونائب رئيسة الجمعية العامة والزملاء، السيدات والسادة.

بصفتي وزيرة خارجية النمسا، ألقى خطابي باللغة العربية. لماذا أفعل هذا؟ هذه اللغة واحدة من ست لغات رسمية للأمم المتحدة.



وفي هذا السياق، لا يوجد سبب يمنعنا من حظر إنتاج واستخدام الأسلحة النووية والمتفجرات بشكل قاطع.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة أمور أساسية لتحقيق الأمن العالمي. وتذكرنا الذكرى السنوية الخمسون لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالدور الرئيسي لسيادة القانون. وعلى الرغم من تحقيق المعاهدة لبعض النجاح، فإنها تعاني من القصور في تنفيذها. والآن، ما هو القانون؟ إنه يتألف من قواعد ملزمة ذات طابع قابل للتنفيذ. ولا تعد معاهدات نزع السلاح ذات طابع أخلاقي، بل إنها ذات طابع قانوني، شأنها في ذلك شأن غيرها من المعاهدات الدولية. ونحن مقتنعون بأنه إذا أردنا التحرك حقا نحو نزع السلاح النووي، فإن التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمر بالغ الأهمية. وقد وقع الاختيار على بلدي، النمسا، كمقر للمنظمة المسؤولة عن تنفيذ تلك المعاهدة، ونحن فخورون بذلك.

(تكلمت بالإسبانية)

إن القوة التدميرية للأسلحة النووية قد جعلت من الحتمي التقيد التام بالحظر القانوني للحرب النووية في الممارسة العملية. ونهنئ أمريكا اللاتينية على إنشاء أول منطقة دولية خالية من الأسلحة النووية.

وجميعنا نعلم أنه، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لا توجد حرب عادلة. وفي عام ١٩٤٥، تعهد المجتمع الدولي بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ولكن للأسف، لم تنجح الأمم المتحدة في الوفاء بذلك الوعد.

إضافة إلى ذلك، فإن أغلبية دول أمريكا اللاتينية قد اعترفت بالولاية القضائية الإجبارية لمحكمة العدل الدولية، كما فعلت النمسا أيضا.

ذلك شرط ضروري للحفاظ على مصداقية نظام القانون الدولي. كما أن النمسا مؤيد قوي للمحكمة الجنائية الدولية. إننا

هنا أبدا الشعور بفقدان الكرامة عند مواجهة الظلم واللامبالاة؟ إن تعددية الأطراف التي نحتفل بها هنا هي شكل متطور من الدبلوماسية. ولدينا مجموعة واسعة من الأدوات تتمثل فيما لدينا من عقود واتفاقيات وإعلانات. ولكن أين هي فعالية تعددية الأطراف؟

وأود عند هذه النقطة أن أشيد بالبيان الذي أدلى به الرئيس ماكرون أمام الجمعية العامة في وقت سابق من هذا الأسبوع (انظر A/73/PV.6)، والذي يتضمن نظرة مثيرة للاهتمام بشكل كبير في تعددية الأطراف وسيادة القانون. بالنسبة لرئيس فرنسا، هذان الأمران مترادفان. ومع ذلك، كثيرا ما تكون تعددية الأطراف غامضة في دوامة من الاجتماعات التي قام فيها بعض الدبلوماسيين ميسوري الحال بلعبة خفية ومريجة وبارعة ولا نهاية لها تثيرها ابتهالات وشعارات.

ومن المؤسف أننا راضون بهذا الشعار عندما نتكلم عن سورية واليمن. لقد أصبحنا مخمورين بعبارات مثل "التعمير"، و"الاستقرار"، و"الدستور"، وما إلى ذلك. غير أنه في مواجهة كل ذلك، لا يسعى السكان والأطفال إلا إلى البقاء على قيد الحياة. إنهم بحاجة إلى الخبز، والماء الصالح للشرب، ويضع ساعات من خدمات الكهرباء، والحد أدنى من الأمن. ولهذا السبب، ترغب النمسا، إلى جانب تلك العبارات الجميلة، في المساهمة في تمويل إزالة الألغام من الأراضي السورية، على غرار ما تقوم به بلدان أخرى بالفعل. وفيما يتعلق بأكثر مأساة في عصرنا - وهنا أتكلم عن اليمن - فإن النمسا مستعدة لزيادة التزامها في المجال الإنساني.

ولكن لنعد من العمل في الميدان إلى القاعة الجميلة التي نتواجد فيها يوم السبت الجميل هذا. إن تعددية الأطراف تستند إلى مقارنة دبلوماسية للمعايير، وتتطلب منا تلك المعايير، باسم القيم العالمية، إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وفي أماكن أخرى. كما تتطلب الرفض القاطع للأسلحة البيولوجية.

والموضوعية أولى الخطوات المشجعة. ونعرب عن خالص الاحترام لجميع المشاركين في تلك العملية.

لقد خذل نهج تعددية الأطراف أيضا عدة ملايين من النساء في جميع أنحاء العالم، وكذلك فرادى الدول. والمساواة بين الجنسين أكثر من مجرد أحكام قانونية. فالأمر يتعلق بالممارسة اليومية في بلداننا ومجتمعاتنا. لذلك ما فتئت مكافحة التمييز وتحسين حالة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم شاغلا يساورنا منذ مدة طويلة في السياسة الخارجية والإنمائية النمساوية. إن تركيزنا على خطة المرأة والسلام والأمن والتمكين السياسي والاقتصادي للمرأة ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس مع التركيز بوجه خاص على مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأكثر من ٢٠٠ مليون امرأة وفتاة في جميع أنحاء العالم ضحايا لتلك الممارسة.

يجب علينا معا أن نقف ضد تلك المهانة التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وانتهاكا مروعا للسلامة البدنية للفتيات والنساء. ففي عام ٢٠١٨، خصصت وزارة الخارجية النمساوية أكثر من مليون يورو لمساعدة ضحايا تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من خلال عمليات التصحيح الجراحية لأن سلامتهن البدنية يمكن استعادتها. أجريت هنا في نيويورك محادثات بناءة للغاية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بغرض الانضمام إلى المدافعين عن الحقوق الأساسية والسلامة البدنية للفتيات والنساء. ولا نهدف إلى القيام بذلك من خلال المؤتمرات والحلقات الدراسية فحسب، بل من خلال المساعدات الجراحية العملية، حيث تصبح المساعدة فعالة حقا. والنساء والأطفال أيضا من بين ضحايا الاتجار بالبشر. تقدم الهجرة غير القانونية أمثلة يومية على تلك المأساة التي ندركها في سياقات الشمال والجنوب والشرق والغرب.

لقد بذلت فيينا جهودها داخل إطار أسرة الأمم المتحدة، وتحديدًا في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب.

نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد نظام روما الأساسي هذا العام. وقد كان إنشاء محكمة مستقلة دائمة للمحاكمة مرتكبي أخطر الجرائم معلما تاريخيا. ونرحب بالتفعيل الولاية القضائية للمحكمة على جريمة العدوان، وهو ما دخل حيز النفاذ منذ تموز/يوليه، ويعد خطوة هامة في مكافحة الإفلات من العقاب. لكن يؤسفنا أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية قد قوضته عدة اتفاقات تعرقل تسليم الأشخاص إلى المحكمة. (تكلمت بالإنكليزية)

إن الهدف الرئيسي لمحكمة العدل الدولية هو تعزيز الثقة في النظام القانوني الدولي. وقد تكلم الأمين العام غوتيريش باستفاضة (انظر A/73/PV.6) بشأن أزمة الثقة التي نواجهها. وآخر مثال على أهمية الثقة والموثوقية في العلاقات الدولية يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة الملزمة من الناحية السياسية لا من الناحية القانونية. خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تم التفاوض بشأنها في فيينا، كانت نتاجا للعمل المتعدد الأطراف الفعال. وهي تتضمن مجموعة من الالتزامات السياسية، والأهم من ذلك، تشمل نظاما مستقلا للتحقق بمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويبرهن ذلك الاتفاق على أهمية مبدأ العقد شريعة المتعاقدين - أي إنه يجب الالتزام بالاتفاقات - الذي يذكره الكثيرون منا من وحي دراساتنا في مجال القانون الدولي. وهذا شرط أساسي للثقة المتبادلة وبناء الثقة في الساحة الدولية. والحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران مسألة تتعلق باحترام الاتفاقات الدولية وفي نهاية المطاف بالأمن الدولي. إن اسحب أحد البلدان، الذي التزم في البداية بخطة العمل الشاملة المشتركة، من الاتفاق دون انتهاك الأطراف الأخرى للاتفاق، تقوض الثقة المتبادلة. الموثوقية أمر أساسي لإيجاد الحلول السلمية للنزاعات. وهذا صحيح بصفة خاصة فيما يتعلق بالنزاعات طويلة الأمد، مثل في شبه الجزيرة الكورية، حيث يجب أن تتبع التدابير الملموسة

إيجاد دينامية جديدة. ونشجع صناع القرار من واشنطن إلى موسكو، ومن طهران إلى القدس، ومن أنقرة إلى دمشق على اغتنام ذلك الزخم. أمامنا فرصة تاريخية، ولا يوجد بديل - وفقا للتعبير العربي - عن الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية)** أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير خارجية مملكة البحرين.

**الشيخ آل خليفة (البحرين):** يطيب لي بداية أن أتقدم لكم وبلدكم الصديق جمهورية الإكوادور بأحر التهاني لانتخابكم لرئاسة هذه الدورة وتقلد هذا المنصب المهم عن جدارة واستحقاق. وخالص الشكر موصولاً لسلفكم سعادة السيد ميروسلاف لايتشك لما بذله من جهد مقدر في إدارة أعمال الدورة السابقة بمهنية عالية.

وأعبر عن تقدير مملكة البحرين الكبير لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة لما يبذله من جهود حثيثة لإصلاح هيكل المنظمة وتعزيز دورها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وتسوية النزاعات وإرساء الأمن والسلم الدوليين، وغيرها من القضايا الإنسانية التي تمم جميع دول العالم، وهي جهود ملموسة وتحظى منا بكل الدعم والتأييد. كما استذكر بكل التقدير الدور الذي قام به الدبلوماسي الراحل كوفي أنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة وجهوده في مسيرة إصلاح المنظمة والتوصل إلى حلول للأزمات الدولية، معرباً للأسرة الدولية ولذويه عن خالص تعازينا وصادق مواساتنا.

إن مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مملكة البحرين، ودعم صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد، نائب القائد الأعلى، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، تولى اهتماماً بالغا لتنفيذ كل البرامج والخطط الهادفة لرفع المستوى المعيشي والتنموي لمواطنيها وللمقيمين على أرضها، ومواكبة

وستحتفل فيينا العام المقبل بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء مكتب الأمم المتحدة في فيينا. إنني من ذلك الجيل من النمساويين الذين نشأوا فخرا واعتزازا بالعيش في مدينة الأمم المتحدة.

لقد سمعت من خلال هذا البيان إلى الابتعاد قليلاً عن خطاب الأمم المتحدة المعتاد. وأحجمت عن التطرق لكل مسألة تتناولها منظومة الأمم المتحدة. لكن لا يمكنني أن أحتتم بياني دون التطرق لشاغل رئيسي لمعالي الأمين العام غوتيريش وهو تغير المناخ. إن مزيج الطاقة العالمي لا يزال يهيمن عليه الوقود الأحفوري، ولا سيما الفحم. ويعكف العلماء على العمل على إيجاد أشكال جديدة من الطاقة، وخاصة لأغراض النقل. هل سنشهد زيادة في المحركات الكهربائية وأنواعها الأخرى؟ سيقدر الابتكار وقوى السوق والعمل السياسي ذلك.

تقع احتياطيات النفط الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط. تشكلت دول الشرق الأوسط بتجارة النفط في أعقاب الحرب العالمية الأولى. في خريف هذا العام، نحبي ذكرى نهاية الحرب الكبرى قبل مائة عام. وأود أن أذكر الجمعية بأن تفكك الإمبراطورية العثمانية والخريطة الجديدة للشرق الأوسط قد تشكل من خلال أنابيب النفط حيث تم ترسيم الحدود في وقت لاحق بناء عليها. وتم خوض الحروب الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط من أجل النفط. والآن سورية ضحية عدم الاستقرار الذي نجم عن كافة تلك الحروب. قبل أسبوع، جرى التوصل إلى وقف إطلاق النار في شمال سورية في مدينة إدلب. وجدت خمسة جيوش وطنية نفسها مرابطة بين الملايين من المدنيين والآلاف من الإرهابيين، وبعضهم من مواطني الاتحاد الأوروبي، أو كما نسميهم بالمقاتلين الأجانب.

والمسألة الملحة هي كيفية الانتقال من الحالة العسكرية إلى عملية انتقالية دبلوماسية. لقد حان الوقت لاتخاذ خطوات جريئة للشروع في تلك العملية. ونعتقد أن هناك زخماً من أجل

٢٠١٩ إلى ٢٠١٢، تأكيداً لسياستها القائمة على تعزيز مفهوم احترام حقوق الإنسان، وصون الحريات وفق المعايير الدولية ومواصلة العمل على ما تم تحقيقه من إنجازات في هذا المجال.

كما تم الإعلان في شهر آذار/مارس الماضي، وخلال اجتماعات الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة عن فتح باب الإشتراك رسمياً في جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة، التي تهدف إلى إبراز جهود تحقيق تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في العالم. وقد جاء حلول مملكة البحرين ضمن دول الفئة الأولى في تقرير وزارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص في حزيران/يونيه الماضي كأول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحصل على هذا التصنيف العالمي ليؤكد المنجزات الكبيرة التي حققتها مملكة البحرين في هذا المجال حيث تم تكريم السيد أسامة بن عبد الله العبسي الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص من قبل وزارة الخارجية الأمريكية ضمن ١٠ شخصيات عالمية لما قدمه من جهود متميزة على صعيد مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وتحرص مملكة البحرين دوماً على المساهمة في صياغة مستقبل أكثر ازدهاراً لشعوب ودول العالم وتدرك تماماً أهمية التحالفات لضمان الأمن الإقليمي، والتصدي بحزم للتحديات والمخاطر التي تمس استقرار الدول وتنميتها ورخاء شعوبها، وخاصة في منطقة الخليج العربي التي تعتبر ركناً أساسياً في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

ولذا فإننا نرى أن تحقيق أمن دائم وسلام مستقر وتنمية مستدامة لدول المنطقة هي مسؤولية جماعية تستوجب العمل على بناء تحالف سياسي واقتصادي وعسكري قوي بين الدول المسؤولة في المنطقة التي تدرك مخاطر المرحلة الراهنة وتعني متطلبات المستقبل، وتمتلك من الرغبة الصادقة والإرادة الجادة والسياسات الرشيدة ما يجعلها عناصر لا غنى عنها في تحمل

الجهود الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بخطى متقدمة لينعم الجميع بالعيش الكريم والحياة الآمنة.

إن مملكة البحرين تصنف ومنذ سنوات عديدة ضمن فئة الدول المتقدمة جداً في التنمية البشرية كما أنها نجحت في الحد من آثار التحديات الاقتصادية بفضل جهود التنوع الاقتصادي، وسياساتها المالية والنقدية وجذب الاستثمارات، وهو ما انعكس إيجاباً على الاقتصاد البحريني الذي يصنف حالياً ووفق صندوق النقد الدولي نفسه بأنه من الأسرع نمواً في المنطقة. وسيكون لاكتشاف أكبر مكنم للنفط والغاز الطبيعي منذ بدء إنتاجهما في مملكة البحرين عام ١٩٣٢ داعماً كبيراً لمستقبل الاقتصاد البحريني.

وفي إطار التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة فقد صدر قرار صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء بإنشاء لجنة التنسيق والمتابعة بين مملكة البحرين ووكالات منظمة الأمم المتحدة كإحدى نتائج الشراكة الاستراتيجية للسنوات من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠ الموقعة بين الجانبين، والتي تهدف إلى دعم جهود المملكة في تحقيق أهدافها الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة، تطبيقاً لرؤية البحرين لعام ٢٠٣٠.

وتأكيداً على إبراز تلك الجهود وتوثيقها، قامت حكومة بلادي وقبل أسابيع خلت بتقديم تقريرها الطوعي الأول حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك من خلال مشاركتها هنا في نيويورك في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وعكس انتخاب مملكة البحرين لعضوية لجنة المنظمات غير الحكومية للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠ تقديراً دولياً لسياسة جلاله الملك في ترسيخ الحقوق والحريات، ودعم الجهود المشتركة لتحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة. واستمراراً لإسهاماتها الدولية وحرصها على التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة فقد ترشحت مملكة البحرين للحصول على عضوية مجلس حقوق الإنسان للمرة الثالثة وذلك عن الفترة من

آخر وهو قطر، يعرقل هذه الجهود ويهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

وهو قطر، التي لا تزال تصر على سياساتها وممارساتها التي تتناقض مع مفهوم الأمن الجماعي في ظل نهج خطير يقوم على نشر الإرهاب وتغذيته ومحاوله إسقاط أنظمة الحكم الوطنية والسعي لتدميرها وإغراقها في الفوضى.

وقد كانت بلادي هدفا لمخططات قطر التي لا تقتصر على ما حدث خلال عام ٢٠١١، وما وفرته من دعم مالي وإعلامي ولوجستي لأعمال العنف والإرهاب، بل تمتد لأبعد من ذلك بكثير، حيث تكررت اعتداءات قطر عبر التاريخ على جيرانها، ومن ذلك اعتداؤها على أراضيها في عامي ١٩٣٧ و ١٩٨٦، وعلى حدود المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٢، وتعاملنا مع كل هذه الحالات بحكمة وبصيرة، من أجل إبعاد الشعبين عن أي ضرر يلحق بهما. فنحن والشعب القطري شعب واحد، كنا تحت قيادة واحدة وتربطنا وحدة المنشأ والنسب والتاريخ والهدف والمصير المشترك. وستظل علاقاتنا وثيقة وعصية على كل من يحاول إثارة الفرقة أو يسعى لتغيير هذا الواقع الأزلي الثابت.

وما زال يحدونا الأمل في أن تعود قطر إلى رشدها وتؤكد حسن نواياها وتثبت مسعاها في أن تكون عضوا إيجابيا في المنطقة من خلال الاستجابة لمطالب مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، التي تتوافق مع الأسس الراسخة للقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل لسيادة واستقلال الدول وتهدف إلى وقف دعم وتمويل الإرهاب وتنفيذ التزاماتها والوفاء بالاتفاقيات التي قامت بالتوقيع عليها، خاصة اتفاق الرياض لعام ٢٠١٣ وآليته التنفيذية، واتفاق الرياض التكميلي لعام ٢٠١٤، الذي تم بعد ذلك.

تلك المسؤولية، وذلك بالتعاون مع الدول الحليفة، بما يضمن صون أمن وسلامة الدول وشعوبها، وردع كل من تسول له نفسه المساس باستقرار هذه المنطقة الاستراتيجية.

فتلك المنطقة تواجه تهديدات مختلفة وفي مقدمتها تلك التي تأتي من النظام في إيران الذي يتبنى سياسة التخريب وإسقاط الدول ومؤسساتها ويدعم الجماعات الإرهابية المتطرفة ويتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويلقي التهم جزافا ضد الدول المجاورة، بأنها المسؤولة عن الأحداث التي تجري في إيران، ويطمع في الهيمنة على المنطقة من خلال تغليب وتصدير ثورته البائسة التي يريز الشعب الإيراني تحت طغيانها وقمعها وظلمها، وينشر أيديولوجية متطرفة أصبحت بندا ثابتا في سياسته الخارجية، بما يهدد آمال وطموحات الشعوب المتعايشة لقرون عديدة حيث كنا مع إيران وشعبها الصديق صاحب الحضارة العريقة نعيش جنبا إلى جنب في بيئة تتبادل فيها موروثاتنا وثقافاتنا وتجارنا وغيرها.

ولعل ما يحدث في الجمهورية اليمنية يؤكد ذلك بشكل واضح، فالنظام الإيراني يدعم المليشيات الانقلابية في اليمن لمواصلة ممارساتها الإجرامية وأعمالها العدائية لتهديد الدول المجاورة من خلال إطلاق الصواريخ الباليستية التي تستهدف التجمعات الأهلة بالسكان في المملكة العربية السعودية الشقيقة، وذلك بشهادات الدول الكبرى الساعية لأمن المنطقة وتقارير الأمم المتحدة ومن بينها التقرير الخامس للأمم العام للأمم المتحدة (S/2018/602) بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). والتي أوضحت أن إيران هي مصدر تلك الصواريخ التي تحمل مخاطر كبيرة على أمن واستقرار المنطقة وتهدد أمن الممرات البحرية الدولية الهامة، مضيقا هرمز وباب المندب.

وفي الوقت الذي ينبغي فيه العمل لإيجاد آليات مشتركة تضمن الأمن الجماعي في الشرق الأوسط فإننا نجد مصدرا

عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، في كلمته قبل أيام قليلة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة،

”إنه لا مجال لحديث عن تفعيل النظام الدولي، إذا كانت وحدته الأساسية، أي الدولة الوطنية القائمة على مفاهيم المواطنة والديمقراطية والمساواة، مهددة بالتفكك ... إن تفكك الدول تحت وطأة النزاعات الأهلية، والارتداد للولاءات الطائفية بديلاً عن الهوية الوطنية، هو المسؤول عن أخطر ظواهر عالمنا المعاصر“ (A/73/PV.7، صفحة ١٠).

وانطلاقاً من هذا الموقف الثابت، فإننا نؤكد على ضرورة التوصل لحل سياسي للأزمة السورية بمشاركة فعالة ودور عربي قوي، وبما يضمن تمكين الدولة من فرض سيطرتها وسيادتها على جميع أراضيها والتخلص من الجماعات الإرهابية بكافة أشكالها، وخاصة تلك المدعومة من إيران كحزب الله وغيرها، ومنع التدخلات الإقليمية التي تضر بمحاضر سورية ومستقبلها، وتحقيق طموحات أبناء الشعب السوري الشقيق في حياة آمنة ومستقرة، مرحبين بالاتفاق الروسي - التركي فيما يتعلق بالتهدئة في إدلب، ومؤكدين مساندتنا لجهود السيد ستافان دي ميستورا المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية.

وفي الجمهورية اليمنية، فإن مملكة البحرين ملتزمة بموقفها الثابت بالمشاركة كعضو فاعل في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن منذ إنشائه، والذي أخذ على عاتقه مهمة إعادة الأمن والسلم في اليمن ومساعدة أبناء الشعب اليمني الشقيق في كافة الجوانب الإنسانية. والتحالف ماضٍ في مهمته لضمان وحدة واستقلال اليمن وسلامة أراضيه وإنهاء التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية، وخاصة تلك التدخلات الخطيرة من قبل النظام الإيراني، ليتم التوصل لحل سياسي يشارك فيه الجميع ويقوم على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥).

تحرص مملكة البحرين على تفعيل مختلف أطر التعاون البناء مع شركائها وأصدقائها في العالم وتشارك بقوة في تحالفات عديدة، من بينها التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب والتحالف الدولي ضد داعش والتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، مؤكداً دعمنا لكافة المبادرات الهادفة لإرساء الأمن والسلم في العالم وفي منطقتنا على وجه الخصوص، وفي مقدمتها جهود الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة فخامة الرئيس دونالد ترامب في هذا الشأن، ومن أهمها: العمل مع دول المنطقة لإنشاء التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط، وتصنيف بعض المجموعات الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني ضمن القوائم الأمريكية للإرهاب، والاستراتيجية الأمريكية تجاه هذا النظام، والانسحاب من الاتفاق النووي الناقص المبرم مع إيران، معربين هنا عن التزامنا مع حلفائنا لدعم أمن واستقرار المنطقة.

ونجدد في هذا السياق مطالبتنا بضرورة إنهاء احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وأن تتجاوب جدياً مع مساعي دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة سيادتها على أراضيها وحل هذه القضية عن طريق التفاوض أو من خلال محكمة العدل الدولية.

ولا يفوتنا أن نشيد بالدور الكبير والمساعي البناءة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية، على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبما لها من مكانة عالية ودور استراتيجي في ترسيخ الأمن والسلم الدوليين، وهو ما تابعه الجميع خلال الرعاية الكريمة لخادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، لاتفاقية جدة للسلم بين جمهورية إريتريا وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

إن الحفاظ على قوة الدولة ومؤسساتها هو الضمانة الرئيسية لاستقرار الشعوب ونهضة المجتمعات ومنعها من الانزلاق في هاوية الفوضى والإرهاب. وأستذكر هنا ما قاله فخامة الرئيس

كما أن مملكة البحرين تقف مع المملكة المغربية الشقيقة ضد المؤامرات والتدخلات الإيرانية السافرة في شؤونها الداخلية وتدعم الجهود الجادة وذات المصداقية التي تبذلها المملكة المغربية لإيجاد حل سياسي لقضية الصحراء المغربية، على أساس المبادرة المغربية للحكم الذاتي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي إطار سيادة المملكة المغربية ووحدتها الوطنية والترايبية.

لقد جاء اختيار موضوع هذه الدورة للجمعية العامة تحت عنوان، "جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام"، ليسطر معنى واحداً، هو أننا لو بلغنا تلك الغايات، لأدركنا مقاصد ميثاق الأمم المتحدة كلها وتحقيق أهدافنا المنشودة.

وهو ما تؤمن به مملكة البحرين وتطبقه وهي تمضي في مسيرتها الإنمائية، وتواصل جهودها في تعزيز ما ينعم به شعبها من أمن واستقرار. ولن تتخلى أبداً عن دورها في ترسيخ التسامح وقيم التعايش ومبادئ الحوار بين مختلف الدول والشعوب والثقافات والأديان.

وقد شهدنا جميعاً هنا في نيويورك الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظمه مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي من أجل الوصول إلى مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، انسجاماً مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وكذلك شهدنا منتدى مملكة البحرين، "رؤى مشتركة لمستقبل ناجح: التحديات والفرص الوطنية والإقليمية والعالمية"، مما يعكس سياسة مملكة البحرين وإيمانها بالشراكة والتعاون مع المجتمع الدولي لمواجهة كافة التحديات.

إن دولة قامت على مجتمع متنوع ومنفتح ومرحب بكل من يطمأ أرضها ويعيش بين أهلها وشكلت في ماضيها وحاضرها نموذجاً ناجحاً لما يمكن إنجازه في ظل هذا التنوع الثري والانفتاح الإيجابي، لا يمكن لها إلا أن تبقى وفيه لكل المواثيق والأعراف

إذا كنا نريد حقاً أمناً وسلاماً في الشرق الأوسط، فالقدس يجب أن تظل، وكما كانت، الرمز التاريخي للتعايش والوثام بين الأديان. فاستمرار الصراع والنزاع ليس قدراً محتوماً والسلام غاية يمكن تحقيقها، وذلك ببذل المزيد من الجهد لنصل إلى السلام العادل والشامل الذي يوفر للشعب الفلسطيني، كغيره من الشعوب، الحق في الحياة الكريمة وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين، وذلك على أساس حل الدولتين ووفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، مشددين هنا على أهمية الالتزام بعدم المساس بالوضع القانوني للقدس الشرقية وتحرك المجتمع الدولي لوقف كل الإجراءات الإسرائيلية بحق أهل القدس ومقدساتهم وأماكن عبادتهم. كما نؤكد على أهمية ضرورة تقديم الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والحفاظ عليها وتمكينها من الاستمرار في أداء مهامها النبيلة.

إن أمن واستقرار جمهورية العراق والحفاظ على سيادتها ورخاء شعبها هو ما نتطلع إليه في هذا البلد العربي الأصيل، معربين عن أملنا في أن يعود العراق لدوره الريادي في محيطه العربي والإقليمي والدولي، ومؤكدين على ضرورة إيقاف التدخل الإقليمي في شؤونه الداخلية، ولا سيما من قبل النظام الإيراني وأدواته المتنوعة، وبالأخص الميليشيات المسلحة والتنظيمات والجماعات الإرهابية، وذلك لينعم شعبه الشقيق بالأمن والرخاء.

وفي دولة ليبيا، فإننا نجدد موقف مملكة البحرين الثابت الداعم لكافة الجهود الرامية لإعادة بناء الدولة وتوحيد المؤسسة العسكرية لتكون قادرة على توفير الحماية والدفاع عن ليبيا والتصدي لكل أشكال الإرهاب، بما يحفظ وحدة وسلامة الأراضي الليبية ويولي طموحات الشعب الليبي الشقيق في الاستقرار والتنمية والتقدم.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة أيضا ليشيد إشادة مستحقة بسلفها، السيد ميروسلاف لايتشاك، على قيادة أعمال الدورة الثانية والسبعين ومساعدتنا في تحقيق تلك النتائج الرائعة. كما نشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على الأعمال الجديرة الثناء عليها التي اضطلع بها بالفعل في وقت قصير منذ توليه مهام دوره على رأس منظمنا.

ويعرب وفد بلدي عن أسفه العميق لوفاة الأمين العام الأسبق الراحل كوفي عنان. لقد كانت وفاته خسارة لا تعوض على جميع الأفارقة وأسرة الأمم المتحدة بأسرها. ونشيد به على أعماله الدؤوبة وتفانيه في قضية السلام العالمي والتنمية.

ويرحب وفد بلدي باختيار الموضوع المركزي لهذه الدورة، وهو تحديدا، "جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام". وذلك موضوع حسن التوقيت، إذ أن التجزؤ والاستقطاب السائدين في العالم يهددان تعددية الأطراف التي نشدها والمستندة إلى احترام سيادة القانون وتقاسم المسؤوليات في إدارة المسائل العالمية.

وفي معظم بياني، سأركز على الحالة العامة في بلدي بوروندي قبل تناول التحديات العالمية الراهنة، التي تتطلب حلولها استجابات منسقة. وعلى الصعيد السياسي، في أيار/مايو ١٧ نظمت بوروندي استفتاء دستوريا مضى قدما في جو من الهدوء والسكينة. وسبق ذلك الحدث إجراء مشاورات واسعة للغاية مع السكان، مما مكّنهم من التعبير عن أنفسهم بتنوعهم الغني السياسي والإثني والإقليمي والجنساني - وبشفافية تامة - فيما يتعلق بمضمون القانون الأساسي الجديد.

وتذكر الدول الأعضاء أنه، حينما أقر الدستور الجديد في ٧ حزيران/يونية، أبلغ رئيس جمهورية بوروندي المواطنين والمجتمع الدولي بأن ولايته الثانية ستنتهي في عام ٢٠٢٠ وأنه على استعداد لتأييد الرئيس الجديد، الذين سينتخب في ذلك العام.

الدولية، ومثالا للدولة التي تراعي مصالح شعبها والمنطقة التي تنتمي إليها.

وسيظل هذا النهج قائما ومبنيا على التزام الجميع بما يبادئ حسن الحوار والاحترام المتبادل وعدم إلحاق الضرر بالآخرين والمساس بأمنهم. فمن حاد عن هذا النهج ونقض عهده وخرج عن تلك المبادئ والأطر، فإن إنفاذ القانون الدولي كفيل بأن يعيد رسم الخريطة الآمنة التي تضمن أمن واستقرار دولنا ورجوع الأمور إلى نصابها، كما كانت، من أجل منطقة ذات بيئة مستقرة ومزدهرة، ويكون عنوانها دول آمنة وشعوب مطمئنة في عالم مزدهر ومتعايش.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيزكيل نيبغيرا، وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية بوروندي.

**السيد نيبغيرا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية):** بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الله تعالى، الذي أتاح لنا الاجتماع في مدينة نيويورك الرائعة، التي تستضيف الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة لمنظمنا.

وأود أيضا أن أقدم لرئيسة الجمعية خالص تحيات فخامة السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، الذي لم يتمكن من القيام بالرحلة إلى نيويورك وشرفني بتكليفي بمهمة تمثيله. ويود وفد بلدي أن يشارك جميع من سبقوه في هذا المنتدى توجيه أحر تحاني وأصدقها إلى السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس على انتخابها الرئاسية للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وبصفتها المرأة الرابعة التي تتولى ذلك المنصب من أصل ٧٣ رئيسا للجمعية العامة، فإنه لا يساورنا أي شك في أنها ستستخدم مستها النسوية لجعل هذه الدورة نجاحا باهرا. وبطبيعة الحال، يمكنها أن تعول على دعم بوروندي وتعاونها الكاملين طوال فترة ولايتها.



العام. وفي مكان قريب، في بداية هذا الشهر، بعث رئيس تنزانيا السابق ومدير الحوار فيما بين البورونديين، السيد بنجامين وليام مكابا، فريقه إلى بوروندي لإجراء مشاورات بناءة مع جميع أصحاب المصلحة في البلد، بهدف تنظيم الاجتماع الخامس، في إطار الجولة النهائية للحوار بين البورونديين، استعداداً لإجراء انتخابات حرة وشفافة في عام ٢٠٢٠.

وعلى الصعيد الأمني، تتسم الحالة في بوروندي بالهدوء والاستقرار والسيطرة الكاملة، باستثناء حالات قليلة من جرائم الحق العام. وتلك الملاحظة الإيجابية تتشاطرها المنظمات دون الإقليمية، وكذلك المبعوث الخاص للأمم المتحدة لبوروندي ومجلس الأمن في الإحاطة الإعلامية التي عقدت في ٩ آب/أغسطس (انظر S/PV.8325) والبيان الصحفي المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس (SC/13461)، على الترتيب. إن العودة إلى الحياة الطبيعية في البلد أتاحت، من بين أمور أخرى، إجراء الاستفتاء على الدستور بدون وقوع حوادث تذكر، لاستيعاب عودة اللاجئين والقادة السياسيين على نطاق واسع، واستضافة العديد من المؤتمرات على المستويين الإقليمي والقاري، واستضافة كبار الشخصيات الأجنبية التي تزور بوروندي.

وفيما يخص عودة اللاجئين، يسرني أن أبلغكم أنه منذ عام ٢٠١٦، عاد أكثر من ٢٠٦ ٠٠٠ لاجئ طواعية إلى بوروندي، بمن في ذلك ١٠٠ ٠٠٠ قرروا العودة في عام ٢٠١٦ و ١٦٨ ٠٠٠ عادوا إلى عائلاتهم من شهر كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٧ و ٣٨ ٢٥٤ لاجئاً عادوا منذ إبرام اتفاقية ثلاثية الأطراف في شهر آب/أغسطس ٢٠١٧ بين بوروندي وتنزانيا، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وتستمر الحركة الطوعية للاجئين العائدين بوتيرة مرضية. ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يكرر طلبه الذي وجهه إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأصدقاء المنطقة بالتدخل لأن بعض البلدان المضيفة تحتجز رفاقنا المنفيين رهائن،

وخلافاً لخطاب بعض من ادعوا أنه كان ينتوي صياغة الدستور الجديد من أجل مصلحته الخاصة وللبقاء في السلطة حتى عام ٢٠٣٤، فإن تلك البادرة ذات القيمة السياسية والديمقراطية العالية من جانب الرئيس تقدم مثالا جديرا بالترحيب.

واستطرادا على المستوى السياسي، فإنه لن يكون زائداً عن الحاجة التأكيد على أنه يجري باستمرار تعزيز روح التسامح والشفافية المتعلقة بانفتاح الحيز السياسي في بوروندي. ويتضح ذلك من عودة وإعادة إدماج عدة آلاف من اللاجئين والزعماء السياسيين الذين كانوا قد فروا من البلد ويتمتعون حالياً بحقوقهم المدنية والسياسية بدون أي عائق.

كما شكل تحرير أكثر من ٢ ٠٠٠ سجين في بداية العام جزءاً من ذلك الزخم في مجالات المصالحة والتماسك الاجتماعي والتسامح السياسي السائد في البلد.

وفيما يتعلق بالحوار فيما بين البورونديين، يشير وفد بلدي إلى أن الحوار كوسيلة لإيجاد حلول سلمية للنزاعات السياسية أصبح جزءاً من ثقافتنا. وأولئك الذين يطلبون منا تشجيع الحوار يطلبون منا أمراً نطبقه بالفعل. وبالإضافة إلى الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا، لدى بوروندي المنتدى الدائم للأحزاب السياسية، وهو منبر ممتاز للحوار بين الأحزاب السياسية المعتمدة في بوروندي. وفي هذا الإطار، اجتمعت جميع الأحزاب السياسية في شمال بوروندي في ٣ آب/أغسطس لمناقشة المسائل الهامة المتعلقة بانتخابات عام ٢٠٢٠ بشكل غير رسمي. وأسفر الاجتماع عن اعتماد أكثر من ٢٠ حزباً سياسياً لخريطة طريق لإجراء انتخابات حرة وشاملة وسلمية في عام ٢٠٢٠. كما أنشئت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وفقاً للدستور الجديد، مؤخراً مع إيلاء الاعتبار الواجب إلى الحاجة إلى احترام الشمولية السياسية والعرقية والإقليمية والجنسانية.

إن التحركات الإقليمية تتواصل بشكل طبيعي. حيث أننا تواصلنا مع جهات اتصال على أعلى مستوى منذ بداية

من الدول على تلك الهيئة. وتظل حكومة بوروندي من جانبها، ملتزمة أكثر من أي وقت مضى بتعزيز حقوق الإنسان وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقرار ٢٥١/٦٠، المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، بإنشاء مجلس حقوق الإنسان. ويشكل الحوار والتعاون القائم على أساس الاحترام المتبادل، حجر الزاوية في سياسة حكومة بوروندي في مجال تعزيز حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالتعاون مع الأمم المتحدة، تفخر بوروندي بالمشاركة بنشاط ونجاح في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. حيث يتم نشر أكثر من ٦٠٠٠ رجل وامرأة بوروندي في مختلف عمليات حفظ السلام، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال. إن العمل الممتاز الذي يقوم به جنودنا الشجعان في بعثات السلام، الذين اختاروا طوعا التضحية حتى بحياتهم لإنقاذ أرواح الآخرين بعيدا عن وطنهم وفي ظروف صعبة بشكل خاص، يجب أن يحظى بالتقدير والإشادة كما يجب. ومن أجل إظهار اهتمام بوروندي المتزايد بعمليات حفظ السلام، فإنها تفخر بالانضمام إلى دول أخرى لتجديد التزامها الدولي خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام الذي عقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر.

وفيما يتعلق بإدراج بوروندي على جدول أعمال مجلس الأمن، يود وفد بلدي أن يكرر نداءه القوي إلى المجلس بأن يمتلك شجاعة شطب بوروندي من جدول أعماله. وتجدر الإشارة إلى أن الحالة السياسية والأمنية الراهنة في البلد هادئة ومستقرة وتحت السيطرة تماما.

وهي بالكاد تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وهو مجال اختصاص مجلس الأمن. وينبغي أن يخصص الوقت الثمين الذي يكرسه المجلس لمناقشة بوروندي لمناطق التوتر والنزاعات الأخرى المستعرة الآن. وبوروندي اليوم ينبغي ألا تكون بندا على جدول أعمال مجلس الأمن. إننا نريد عوضا عن ذلك اهتمام

من خلال وضع عقبات مصطنعة أمام عودتهم الطوعية إلى ديارهم. كما نطلب من المفوضية ضمان احتفاظ محيمات اللاجئين بطابعها المدني، وفقا لاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٨٩ (٢٠١٧) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر بشأن منطقة البحيرات الكبرى.

وفي نفس السياق، تكرر بوروندي توجيه نداءها العاجل إلى جميع البلدان التي تستضيف وتطعم وتحمي الانقلابيين الهاربين الذين نفذوا انقلابهم في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥ لتسليمهم إلى بوروندي لكي تتمكن من مساءلتهم عن أفعالهم أمام المحاكم. إن تسليمهم الذي طال انتظاره سيشكل إسهما كبيرا في تعزيز المبادئ الديمقراطية التي يدعو إليها ميثاق الأمم المتحدة، ورفضنا واضحا لأي محاولة للوصول إلى السلطة بوسائل غير دستورية وعنيفة.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، تكرر بوروندي تأكيد استعدادها للعمل والتعاون مع الدول الأخرى والأمم المتحدة بشأن تعزيز حماية حقوق الإنسان في بوروندي وأماكن أخرى في العالم، وفقا للقواعد التي حددها ميثاق الأمم المتحدة. ولن تكون هذه المهمة النبيلة ممكنة إلا من خلال التعاون والاحترام المتبادل، والحوار الصريح والصادق بين الدول الأعضاء واستخدام الآليات التي يقبلها الجميع، مثل الاستعراض الدوري الشامل. إن الاتجاه الخطير لبعض الدول التي تحاول جعل مجلس حقوق الإنسان أداة للضغط السياسي وتنظيم الجغرافيا السياسية في منطقة الجنوب، قد يعرض للخطر الأهداف التي حددتها الدول الأعضاء عندما تم إنشاء المجلس في عام ٢٠٠٦. ويتعارض التسييس المفرط لحقوق الإنسان والسياسات الانتقائية والمعايير المزدوجة مع مبادئ عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. إن انسحاب بعض البلدان من مجلس حقوق الإنسان، لا ينبغي أن يفسر على أنه فعل سلبي. بدلا من ذلك، يتعين اعتباره رفضا مؤقتا للخلل وللسيطرة الحصرية تقريبا من قبل أقلية

وفي ذات المناسبة، رحب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بعودة السلام والاستقرار إلى بوروندي.

وفيما يتعلق بالتحديات العالمية، ترى بوروندي أن مسائل الهجرة يجب حلها بطريقة بناءة ومنسقة فيما بين جميع الدول الأعضاء. وتؤيد بوروندي تأييدا تاما العملية الجارية داخل منظمنا المشتركة، باعتماد ميثاق عالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، في مراكش، بالمغرب.

ولا يمكننا أن نتجاهل أن تغير المناخ تهديد وجودي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة في أفريقيا وخارجها. وسيصعب كثيرا التكيف مع النتائج المقبلة لهذه التغيرات وسيكون أكثر تكلفة، ما لم تتخذ إجراءات فورية ومنسقة. ويتعين على كل دولة عضو في المنظمة التعهد على وجه السرعة باحترام التزاماتها الطوعية بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وعلى نفس المنوال، يجب على البلدان المتقدمة الوفاء بالتزاماتها بتمويل تكيف اقتصادات بلدان الجنوب مع تأثير الاحترار العالمي.

إن أهداف التنمية المستدامة دعوة إلى جميع الدول الفقيرة والغنية ومتوسطة الدخل للعمل على النهوض بالازدهار مع حماية الكوكب. إننا بحاجة إلى عنصرين من أجل تحقيق الأهداف الـ ١٧ التي وضعناها لأنفسنا في عام ٢٠١٥ - الإرادة السياسية من جميع قادة الدول الأعضاء وتوافر التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأشد ضعفا، مثل أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الخارجة من النزاعات.

فالسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار يهمننا جميعا. ونرحب، في ذلك الصدد، بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في إيجاد حلول أفريقية مستدامة للمشاكل الأفريقية. ونرحب بالتطورات الإيجابية الجديدة للسلام في جنوب السودان وبالتغيرات الإيجابية

وكالات الأمم المتحدة المكلفة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل تعزيز انتعاشنا الاقتصادي.

ويظل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أولوية بالنسبة لبوروندي. وقد اعتمدت حكومة بوروندي للتو خطة عشرية، هي خطة التنمية الوطنية البوروندية. وتهدف الخطة إلى استعادة التوازن الهيكلي للاقتصاد البوروندي من خلال تعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي وتنويع الصادرات من خلال تعزيز المؤسسات الصناعية - الزراعية والتجارية والاستخراجية. ونحتاج إلى تطوير قطاع الطاقة وقطاع الحرف وبناء وترميم البنية التحتية لدعم النمو وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والاستمرار في التخطيط البيئي والإقليمي وتحسين الإدارة المالية واللامركزية وتنمية الشراكات الإقليمية والدولية. ولذلك فإن حكومة بوروندي تدعو جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى النظر في تلك الأهداف في مشاريعهم الرامية إلى دعم الشعب البوروندي ومساعدتنا في تنفيذ خطتنا.

وفيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية الانفرادية التي فرضها الشركاء من الاتحاد الأوروبي على بوروندي في أعقاب حمى انتخابات عام ٢٠١٥، يود وفد بلدي أن يبلغ المجتمع الدولي بأن السياق الذي فرضت فيه هذه العقوبات قد تغير تغيرا جوهريا. ويشير وفد بلدي كذلك إلى أنه في أعقاب عودة السلام التي لا جدال فيها إلى البلد، اتخذ مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في أوائل تموز/يوليه في موريتانيا، قرارا يدعو الاتحاد الأوروبي إلى رفع العقوبات الظالمة واللاأخلاقية ضد بوروندي. وقد أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في نهاية اجتماعه الذي عقده في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر، بيانا يعيد فيه تأكيد دعوة مؤتمر القمة السابق إلى رفع العقوبات ذات الدوافع السياسية من أجل تهيئة الظروف التي تعمل على تعزيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في البلد.

في توافق آراء إزولويني. وقد حان الوقت لتصحيح الظلم التاريخي الذي وقع على أفريقيا، القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة العضوية الدائمة، والممثلة تمثيلا ناقصا في فئة العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد داتو سيرى بادوكا أوانغ حاجي إريوان بن بيهين داتو بيكرما جايا حاجي محمد يوسف، الوزير الثاني للشؤون الخارجية والتجارة في بروني دار السلام.

**السيد يوسف (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني عظيم الشرف أن أكون هنا اليوم لنقل التحيات الحارة لجلالة سلطان بروني دار السلام إلى كافة المجتمعين هنا في هذه القاعة.

وأعرب عن تهنئي للسيدة ماريا فرناندا إسبينوزا غارسيا وشعب إكوادور على توليها رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. كما أعرب عن تقديري للأمين العام أنطونيو غوتيريش على عمله الشاق في خدمة المجتمع الدولي. ولا أريد أن أنسى طاقم معاونيه، وهم يواصلون عملهم طوال العام، وليس بعد ظهر يوم السبت فحسب.

كما أود أن أغتتم هذه الفرصة للانضمام إلى الآخرين في الإعراب عن تعازينا لأسرة الأمين العام الراحل كوفي عنان، الذي كانت خدمته المتميزة للمنظمة وإسهاماته القيمة العديدة في النهوض بالسلام العالمي والإنسانية والتنمية مصدر إلهام لنا جميعا.

نحن نعيش الآن في عالم يزداد فيه عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي - الجغرافي. كما أن أسس ومبادئ النظام الدولي التي عادة ما توجه توقعاتنا أضحت موضع الشك في بعض الحالات، والتجاهل في حالات أخرى. وبالنسبة لبلد صغير مثل بروني دار السلام، فإن عدم القدرة على التنبؤ تلك يمكن أن

في القرن الأفريقي. ونرحب بأن مبادرات السلام الجديدة تلك تتزامن مع عقد نيلسون مانديلا للسلام الذي اعتمده في الإعلان السياسي الصادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر (القرار ١/٧٣) في هذه القاعة بالذات.

إن عدم التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني والوضع الراهن يسهمان في انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط. ويجب على المجتمع الدولي أن يحشد جهوده لإيجاد حل شامل لهذا النزاع، الذي تجاوز عمره الـ ٥٠ سنة. وتؤيد بوروندي رؤية منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها في سلام واحترام متبادلين، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذا هو الحل الوحيد القابل للتطبيق.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ستظل بوروندي ملتزمة، إلى جانب الدول الأخرى، بالاضطلاع بدور رائد في النضال المشترك من أجل بناء عالم خال من الأعمال الإرهابية. ومع ذلك، فإننا لا نزال مقتنعين بأن مكافحة الإرهاب بصورة فعالة، فيما يتجاوز العمل العسكري اللازم، تتطلب مكافحة التطرف الذي يغذيه الجهل والفقر وبطالة الشباب والأمية والظلم والإذلال والاستبعاد، التي توفر الفريسة المثالية للإرهاب وكل ما يحتاج إليه لكي يتحقق وينتشر أمام أعيننا.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن ينوه من هذا المنبر إلى أن حقائق ومطالب عالم اليوم تتطلب منا أن نكيف إدارتنا العالمية مع التحديات الجديدة لعالمنا المتغير باستمرار. وذلك يقودنا إلى الإشارة إلى أن تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره يصيران قضيتين ملحتين على نحو متزايد، إذا أردنا أهما متحدة يمكنها أن تلي التطلعات المشروعة لجميع الدول. وتعيد بوروندي تأكيد التزامها، في ذلك الصدد، بالموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن، على النحو الوارد

جنوب شرق آسيا، التي تدعم الجهود الرامية إلى تيسير التجارة والاستثمار. كما أن مشاركتنا في مختلف اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف تشهد على هذا الالتزام. وتساعد هذه الاتفاقات على ضمان الوصول إلى الأسواق وتعزيز الروابط التجارية مع شركائنا في المنطقة وخارجها. وهي تعود بالنفع بصفة خاصة على البلدان النامية الصغيرة لأنها أيضا تحفز أشكالا أخرى للتعاون، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية والمساعدة الفنية. وكل هذه أمور حيوية الأهمية ونحن نعد أنفسنا للاستفادة من الفرص المحتملة الناجمة عن الثورة الصناعية الرابعة.

ومع ذلك، يجب أن نظل مدركين لحقيقة أن الجهود الرامية إلى زيادة النمو الاقتصادي ينبغي أن تتواءم مع مسؤولياتنا المشتركة لضمان بيئة آمنة وصحية لمستقبلنا. وتغير المناخ يشكل تهديدا واضحا وجديا للبشرية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ لا يزال أملنا الأكبر في معالجة هذا التحدي العالمي معا. إن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية في إطار خطة عام ٢٠٣٠ تحدده قدرتنا على الحفاظ على السلام والاستقرار الدائمين. وعمل الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة وحفظ السلام أمر أساسي لمنع نشوب النزاعات والعنف وحلها.

وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز عمليات حفظ السلام من خلال مبادرته للعمل من أجل حفظ السلام، التي ستعزز الدعم العالمي لبعثات حفظ السلام بهدف المساهمة في تحقيق السلام المستدام. كما نقدر حق التقدير العمل المتفاني والتضحيات التي يقدمها أفراد قواتنا لحفظ السلام من أجل عالم أفضل. ولذلك، يسرنا أيضا أن نشارك الآخرين في تأييد إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لأنه يؤكد استثمارنا الجماعي في نجاح وأداء حفظة السلام التابعين لنا.

تكون شاقة وتتناقض مع الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى بناء مجتمعات سلمية وعادلة ومستدامة.

ولكي نحقق أهدافنا المتمثلة في الحفاظ على السلام وتعزيز الرخاء والتنمية المستدامة، فإننا نعتمد إلى حد كبير على الاتساق والاستقرار يدعمهما التزامنا بالالتزامات الدولية وسيادة القانون. ومن الأهمية بمكان أن نلتزم جميعا بتعددية أطراف فعالة تعالج التحديات العالمية، بدءا من منع النزاعات إلى عدم اليقين الاقتصادي والتدهور البيئي. ولدى القيام بذلك، يجب أن نعمل معا لضمان أن تكون الأمم المتحدة وثيقة الصلة بالجميع، وأن يؤدي كل منا دوره في احترام الأطر والاتفاقات الدولية التي عملنا جاهدين على تطويرها معا.

ومن هذه الاتفاقات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تساعدنا على تحقيق رؤيتنا لتحسين حياة الناس دون أن يتخلف أحد عن الركب. ونحن ملتزمون تماما بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار تلك الخطة، التي نأمل أن تحمي رفاه مواطنينا لأجيال قادمة. وفي جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا بد من فهم واحترام حق كل بلد في اختيار مسار التنمية الخاص به، بما في ذلك اعتماد التشريعات التي تناسب ظروفه الوطنية الخاصة.

إن التحدي الذي يواجه العديد من البلدان النامية في السعي لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ناشئ عن تفاوت آفاق النمو في خضم العديد من المخاطر، بما في ذلك التقلبات في أسعار الطاقة. وبروني دار السلام ليست استثناء. ولمواجهة هذا التحدي، نركز على تنويع اقتصادنا. ويكمن وراء هذه الجهود التزامنا بالتجارة الحرة والنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد. ومن الأهمية بمكان، ولا سيما خلال هذه الأوقات من التوترات التجارية المتزايدة، أن يستفيد منه الجميع.

ويتضح موقفنا بشأن هذه المسألة من خلال مشاركتنا في مختلف المنتديات مثل منظمة التجارة العالمية ورابطة أمم

قال الراحل كوفي عنان ذات مرة، نحن بحاجة إلى الإبقاء على الأمل حيا، وأن نسعى إلى القيام بعمل أفضل. ومن جانبنا، ستظل بروني دار السلام شريكا موثوقا وصديقا للجميع من أجل تحسين الأمم المتحدة والعالم بأسره.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مخدوم شاه محمود حسين قريشي، وزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية.

السيد قريشي (باكستان) (تكلم باللغة الأردية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها رئيسة للجمعية العامة. إن قيادة هذه الدورة من جانب زعيمة مقتدرة بمكائنها ومركزها سيعطي بلا شك سير أعمال هذه الجمعية مزيدا من المصداقية. أود أيضا أن أشيد بالسيد ميروسلاف لايتشاك على قيادته القديرة خلال الدورة السابقة.

نحن نقدر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على قيادته المثالية للمنظمة، ونؤيد جهوده الرامية إلى غرس شعور جديد بالمهمة والتوجه داخل الأمم المتحدة. ونقدم تعازينا بمناسبة وفاة الراحل الأمين العام الأسبق كوفي عنان، الذي كان رائدا وقوة دافعة في الماضي قدما بجدول أعمال الأمم المتحدة إلى القرن الحادي والعشرين.

كما نعرب عن بالغ تعاطفنا وتعازينا لحكومة إندونيسيا وشعبها جراء حجم الأضرار التي سببها الزلزال والتسونامي اللاحق.

وقبل شهرين، صوّت شعب باكستان لتغيير وإصلاح وتحول أساسي في نموذج حوكمته. وقد اختار باكستان واثقة ورحيمة ومنفتحة ومعبرو عن رأيها، وكذلك مسالمة ومومنة بالمبادئ - باكستان ستتحاور مع جيرانها والعالم على أساس المساواة والاحترام؛ بلد يسعى إلى حل النزاعات وتلاقي المصالح؛

أخيرا، وفي بناء عالم أكثر سلما وإنصافا واستدامة، من المهم أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز سيادة القانون. وفي هذا السياق، نشعر بالقلق بشكل خاص إزاء قضية فلسطين التي لم تحل. لأكثر من نصف قرن، يُجرم الفلسطينيون من السلام والعدالة والحرية. وتضامنا مع الشعب الفلسطيني، ندين بشدة الإجراءات والتدابير التي تنتهك حقوقه وكرامته بشكل صارخ. وهذه الانتهاكات تتعارض مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وشأننا شأن العديد من البلدان، فإننا نشعر بالجزع إزاء التطورات في القدس واستمرار العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة. وما زلنا حازمين في دعم الدعوة إلى حماية السكان الفلسطينيين والمساعدة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة تماما والقدس الشرقية عاصمتها. وإن أكبر آمال بروني دار السلام أن تعمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى معا لتحقيق رؤية حل الدولتين، بما يتفق تماما مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن التزامنا الثابت بالمعايير الدولية والشراكات المتعددة الأطراف أمر أساسي لجهودنا الرامية إلى تعزيز تطلعاتنا المشتركة للعيش معا في سلام ووثام. وجزء كبير من هذا الالتزام يتمثل في دعمنا المستمر للأمم المتحدة. ولأكثر من ٧٠ عاما، ظلت الأمم المتحدة مركزا لنظامنا المتعدد الأطراف القائم على قواعد، حيث كان لعملها، من خلال الدعوة إلى قيم الاحترام المتبادل إلى النهوض بالتنمية، أثره على الناس في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من ذلك، فهي لا تزال تلقي نصيبها العادل من الانتقاد. وقد لا تكون الأمم المتحدة مثالية، ولكن تمثل أفضل أمل لدينا من أجل تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه معا. تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة غيغن (فرنسا).

ونلاحظ مع القلق التحولات السريعة جدا في المشهد الجغرافي السياسي في الشرق الأوسط. ومع تفاقم النزاعات القائمة، تبرز تهديدات جديدة. ويعمل تضارب مصالح القوى داخل المنطقة وخارجها على تعميق الانقسامات القائمة منذ أمد طويل وتوسيع خطوط التصدع، حتى مع استمرار تفاقم مأساة فلسطين. وفي هذه الأوقات المضطربة، يبدو أن المجتمع العالمي يسعى يائسا إلى قيادة ورؤية ونظام.

فلننظر في مسألة تحقيق التوازن السليم بين حرية التعبير ومشاعر الشعب. وحيثما ينبغي أن يكون هناك تعاطف وتفاهم ورحمة، نرى مشاعر هزليّة وحسودة وغير مستنيرة. وفي الآونة الأخيرة، تفجّع المسلمون في جميع أنحاء العالم بمنافسة رسومات كاريكاتورية لنبينا المقدس - صلى الله عليه وسلم. وقد أذى ذلك مشاعر المسلمين كثيرا. وستواصل باكستان، من جانبها، التعاون مع الأصدقاء والشركاء في برامج الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى كبح جماح الاتجاه المتنامي لموجة التعصب، وإلى بناء التفاهم بين الثقافات وتشجيع الحوار بين الحضارات.

وموضوع الدورة الجمعية العامة هذا العام ليس مناسباً فحسب، بل يجسد أولويات حكومة بلدي. وإذ نشجع في رحلتنا للتغيير والإصلاح، فإن باكستان على أهبة الاستعداد لتعزيز شراكتها مع مؤسسات أسرة الأمم المتحدة. وإلى جانب الدول المتماثلة التفكير، وسنظل من الأصوات الرائدة في الدعوة إلى الإصلاح الشامل لمجلس الأمن بمدف جعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية وفعالية. وسنواصل معارضة إنشاء مراكز امتياز وحظوة جديدة في تحد للمبادئ الديمقراطية والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بشأن المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.

ومنذ تأسيس باكستان، كانت نصبرا متحمسا لميثاق الأمم المتحدة، ومشاركا نشطا في عمليات الأمم المتحدة. لقد كانت

ودولة ستستفيد من التفاهات المشتركة والالتزامات المتبادلة والمُثل المشتركة.

ولن تسمح باكستان بأي تقويض لمصالح الأمة أو سيادة الدولة أو أمن شعبها. وتحرص حكومة بلدنا على مواصلة سياسة الشراكات من أجل السلام والأمن والازدهار في المنطقة المجاورة لنا مباشرة وخارجها. إننا نسعى إلى بيئة سلمية من أجل تعزيز خطتنا الإنمائية، على الصعيدين الوطني والإقليمي.

إنني أفأف أمام الجمعية بصفتي ممثلا لمثاليا لبلد نام يأتي رفاه شعبه في صميم اهتماماته. وفي ظل قيادة رئيس الوزراء عمران خان، بدأنا نرسم ملامح رؤية لباكستان الجديدة من خلال مجموعة من السياسات والبرامج المتكاملة.

إن العالم يواجه لحظة حاسمة. إذ تتعرض للاعتداء ذات الأسس والمبادئ التي بُني عليها صرح النظام العالمي. وتتزايد أوجه عدم المساواة داخل الدول وفي ما بينها. وتكتسب التأييد قوى الحمائية والشعبوية والانعزالية. ويسود التعصب على التسامح، والخطاب على العقل والسلطة على المبدأ. وحيثما يحتاج العالم إلى جسور، نرى تحصينات؛ وحيثما يحتاج إلى الطرق السريعة، نرى إغلاقا؛ وحيثما يرنو إلى الحرية، نرى أقفاصا. وتبرز أشكال ومظاهر جديدة للإمبريالية. وتسير تعددية الأطراف على طريق التراجع؛ وتتزايد الاتجاهات الأحادية الجانب. ويجري تآكل القواعد القانونية القائمة منذ أمد طويل لصالح اعتبارات استراتيجية وتجارية.

وتلوح في الأفق الغيوم القائمة للحروب التجارية. وأصبحت تحديات تغير المناخ والتدهور البيئي، وانتشار الأوبئة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية والتنمية المستدامة، أكثر تعقيدا من أي وقت مضى. ومثالية فترة ما بعد الحرب العالمية تتنحى، ببطء ولكن بثبات، مفسحة الطريق لنهج عسكري متصلب. وهذا الاتجاه ليس تراجعيا فحسب بل خطيرا جدا.

إن الحوار هو السبيل الوحيد لمعالجة المسائل الطويلة الأمد التي طالما عانت منها جنوب آسيا ومنعت المنطقة من تحقيق إمكاناتها الحقيقية. إن عدم تسوية النزاع حول جامو وكشمير يعوق تحقيق هدف السلام الدائم بين البلدين. على مدى أكثر من ٧٠ عاماً حتى الآن، ظل هذا النزاع على جدول أعمال مجلس الأمن وهو وصمة في جبين البشرية. طوال ٧٠ عاماً، ما فتئ شعب إقليم جامو وكشمير المحتل يناضل من أجل حقه في تقرير المصير في وجه القمع الساحق والانتهاكات الجسيمة لحقوقهم الإنسانية الأساسية من قبل قوات الاحتلال الهندي.

وترحب باكستان بالتقرير الصادر مؤخراً عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. يكشف التقرير عن حق النقاب عن عقود من التعتيم ويؤرخ للانتهاكات الواسعة النطاق والمستمرة لحقوق الإنسان في إقليم كشمير الذي تحتله الهند. وهو يبرر موقفنا. لا يمكن بعد الآن استخدام الإرهاب ذريعة لمواصلة قمع الشعب الكشميري بصورة منهجية. وتؤيد باكستان تقرير الأمم المتحدة وتدعو إلى التعجيل بإنشاء لجنة تحقيق تحت رعاية الأمم المتحدة لإجراء التحقيقات وإسناد المسؤولية. وسنرحب باللجنة في جامو وكشمير الحرة، ونأمل أن تفعل الهند نفس الشيء أيضاً.

ولكي تصرف الهند انتباه العالم عن أعمالها الوحشية، فإنها تنتهك مراراً وتكراراً وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة في كشمير. وعلى الرغم من العديد من الانتهاكات، تصرفت باكستان بضبط للنفس. لكن إذا خرقت الهند خط المراقبة، أو عملت بناء على مبدأ الحرب المحدودة ضد باكستان، فسوف تثير رداً قوياً مماثلاً.

إن الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة كان ولا يزال عرضة للتقويض. ويتجلى ذلك بطرق مختلفة، بما في ذلك من خلال إدخال نظم أسلحة مزعومة للاستقرار، واتباع نهج تمييزية من جانب بعض الدول لتوفير المعدات العسكرية المتقدمة

باكستان عضواً في مجلس الأمن لخمس فترات، وترأست المجلس الاقتصادي والاجتماعي خمس مرات، ومجلس حقوق الإنسان أربع مرات. وهذه إعادة تأكيد من المجتمع الدولي على الثقة في باكستان.

ودافعنا عن قضية شعوب أفريقيا وآسيا في سعيها إلى ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير وانتزاع الاستقلال من نير الحكم الاستعماري. وبينما نحبي ذكرى الراحل نيلسون مانديلا، ماديبا، فإننا نتذكر المثل العليا التي ضحوا كثيراً من أجلها. وأفضل طريقة لتكريم إرث ذلك القائد العظيم هو مواصلة الكفاح النبيل من أجل الحرية والكرامة والمساواة.

تظل باكستان أحد أقدم وأكبر المساهمين في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم وأكثرهم نشاطاً. لقد جاد أصحاب الخوذ الزرق الباكستانيون بأرواحهم في سبيل قضية السلام العالمي. ونحن فخورون بتضحياتهم. ولا تزال باكستان أيضاً تستضيف إحدى أقدم بعثات حفظ السلام: فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. ونقدر تقديراً عالياً مساهمة فريق المراقبين في رصد وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة في جامو وكشمير.

ترغب باكستان في علاقة مع الهند تقوم على المساواة في السيادة والاحترام المتبادل. ونسعى إلى تسوية المنازعات من خلال الحوار الجاد والشامل الذي يغطي جميع المسائل موضع الاهتمام. وكان مقرراً أن نجتمع على هامش هذه الدورة للجمعية العامة لتتحدث عن جميع المسائل مع الهند. وقد ألغت حكومة مودي الهندية الحوار للمرة الثالثة، وتفعل ذلك في كل مرة على أسس واهية. لقد فضلوا السياسة على السلام. وقد استخدموا ذريعة لذلك الطابع الباكستانية الصادرة منذ أشهر والتي تصوّر ناشطاً كشميرياً وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك ضحايا البنادق الهوائية، كذريعة للعدول عن المحادثات.



التي طال أمدها في ذلك البلد، كان لأمن أفغانستان تداعيات مباشرة على أمننا واستقرارنا. ونتطلع إلى العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين الأفغان إلى وطنهم.

وما فتئت باكستان على مدى السنوات الـ ١٧ الماضية، وبتكلفة باهظة من حيث الأرواح والموارد، تكافح نيران الإرهاب والتطرف. ومن خلال العمليات الحازمة لقواتنا المسلحة وبدعم كامل من شعبنا، استطاعت باكستان دحر تيار الإرهاب. ومع نشر ٢٠٠ ٠٠٠ جندي، أجرت باكستان أكبر حملة لمكافحة الإرهاب في العالم وأكثرها فعالية. وقد عاد السلام والأمن إلى مدننا وبلداتنا. ولما فيه مصلحتنا الوطنية وتمشياً مع خطة عملنا الوطنية، سوف نواصل تعزيز أطرنا ونظمنا لمكافحة الإرهاب.

إن باكستان لا تزال تواجه الإرهاب الممول والميسر والمنسق على يد جارتنا الشرقية. وأردنا أن نجلس مع الهند لمناقشة جميع المسائل، بما في ذلك الإرهاب، التي أدت إلى العنف في مدننا وبلداتنا وأدت إلى عشرات الآلاف من الإصابات في صفوف الباكستانيين الأبرياء. لن تنسى باكستان قط القتل الجماعي لأكثر من ١٥٠ من الأطفال في مدرسة بيشاور، وهجوم ماستونغ المروع وغيرها كثير مما له صلات مع الإرهابيين المدعومين من الهند، ولن ننسى أبداً الهجوم الإرهابي الذي وقع في الهند ضد قطار ساجهوتا السريع، الذي كان ينقل الباكستانيين الأبرياء - وقد ترك الجناة الذين اعترفوا بارتكاب هذه الجرائم طلقاء.

لقد أردنا أن نشاطر الأدلة مع الهند والمجتمع الدولي بشأن من دعموا تلك الأعمال من العنف والإرهاب.

وقد سبق أن تشاطرنا هذه الأدلة مع الأمم المتحدة. ونحن نحتج ضابطاً يخدم في البحرية الهندية، هو، القائد كولبوشان جادهاف، الذي قدم لنا أقوى أدلة الإثبات من خلال الاعتراف بأنه قام، بناء على تعليمات من حكومة بلده، بتمويل أعمال إرهاب وعنف في باكستان والتخطيط لها وتنفيذها. وهو ليس

والتكنولوجيات الحساسة، واعتماد وضع ومذاهب القوة الهجومية التي تتوخى حدوث نزاع تحت العتبة النووية. في ظل هذه الظروف، ليس أمام باكستان من خيار سوى الحفاظ على حد أدنى من الردع الموثوق. لقد دأبنا منذ سنوات عديدة الآن على الدعوة إلى نظام استراتيجي لضبط النفس في جنوب آسيا. وباكستان مستعدة للانخراط مع الهند لتعزيز تدابير مجدية لبناء الثقة والحد من المخاطر وتدابير لتجنب حدوث سباق تسلح.

وأود أيضاً أن أكرر دعم باكستان المستمر لتعزيز المنظمات الإقليمية كمنابر للتخفيف من حدة الفقر والنهوض بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي. إن الهيئة الإقليمية لجنوب آسيا، وهي رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، قد أصبحت غير فعالة بسبب تعنت بلد واحد. وما زلنا ملتزمين التزاماً كاملاً برابطة فعالة يمكنها تحسين حياة شعوب المنطقة.

لقد عانت أفغانستان، إلى جانب باكستان، بشدة بسبب صراع القوى العالمية وسوء التقدير الاستراتيجي والتنافر في الفهم والتقدير. وبات عدم وجود حل عسكري للحرب في أفغانستان الآن نتيجة مسلماً بها. لقد حان الوقت للعمل بناء على هذا الاستنتاج. وقد اكتسى التوصل إلى تسوية تفاوضية لباس الاستعجال في مواجهة تزايد وجود داعش بصورة تثير القلق في أفغانستان. وستواصل باكستان تقديم دعمها لعملية السلام والمصالحة التي يملك زمامها ويقودها الأفغان.

وعلى الصعيد الثنائي، قام بلدانا بتفعيل خطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن. وهي تحدد مخطط للمشاركة واسعة النطاق في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك. لقد استضافت باكستان أطول وجود للاجئين في العصر الحديث. وربما يمكن تقدير دورنا وتضحياتنا تقديراً أفضل عند مقارنتهما مع تصاعد تيار معاداة المهاجرين في البلدان الغنية بالموارد والمتقدمة النمو أكثر من بلدنا والتي تحملت عبء عدد أقل من المهاجرين ولفترة زمنية أقصر. وبسبب حالة النزاع

أولاً، يجب تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل الحد من عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها. ويحدونا الأمل في أن يكون الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي عُقد بدعوة من الأمين العام في وقت سابق من هذا الأسبوع، بمثابة حافز لإحراز تقدم سريع صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً، إن الفساد جريمة خطيرة. وأولئك الذين يوفرون الملاذ الآمن للثروات المكتسبة بطرق غير مشروعة شركاء في الجريمة ومدنّبون بنفس القدر. والاتفاقيات الدولية القائمة بشأن الفساد لا تكفي في التصدي لهذه الآفة. وقد حان الوقت لإعادة الثروات المنهوبة إلى أصحابها الحقيقيين، أي، الشعوب والمحاسبة الجناة ومحرضيهم.

ثالثاً، يفرض تغير المناخ تحديات خطيرة على جميع الدول. ويجب عدم السماح بجعل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ رهينة للمصالح القطاعية. وحتى في الوقت الذي لا تسهم فيه باكستان سوى بقدر ضئيل جداً في الانبعاثات العالمية، لا يزال بلدنا من بين أشد البلدان ضعفاً. وقد أكملت حكومتنا زراعة بليون شجرة، وهو مشروع في إقليم خيبر بختونخوا. وأطلقنا الآن مشروعاً طموحاً لزراعة ١٠ بلايين شجرة في جميع أنحاء باكستان.

رابعاً، إن وجود نظام عالمي قائم على القواعد أمر حيوي لتعزيز التجارة الدولية في السلع والخدمات، فضلاً عن التجارة النووية العالمية وآليات الحوكمة. ويجب تجنب إيجاد استثناءات وثني القواعد الراسخة لتناسب مع المصالح الحزبية.

خامساً، يجب وضع معايير موضوعية وشفافة لتيسير التجارة في السلع الاستراتيجية وللعضوية في التجمعات التي تنظمها. وهذا أمر ضروري بالنسبة للبلدان التي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

سوى واحد من الإرهابيين الرسميين الذين ترعاهم الدولة الهندية. وقد أطلقت جارتنا الشرقية العديد منهم داخل باكستان لبث الرعب ونشر الفوضى.

إن الهند هي من ترتكب، على مرأى من المجتمع الدولي، أعمال إرهاب ترعاه الدولة في إقليم جامو وكشمير الخاضع للاحتلال الهندي وفي أجزاء أخرى من الهند. وهذا الأمر يثير قلق الأمم المتحدة، بالنظر إلى أن إقليم جامو وكشمير لا يزال مدرجاً في جدول أعمال مجلس الأمن، وهو مصدر قلق للمجتمع الدولي، حيث يجري سحق الجنس البشري وانتهاك حقوق الإنسان في جميع أنحاء الهند، في الأماكن التي تصدى فيها الناس للقمع والاحتلال وطالبوا بحقوقهم الأساسية. كما أن رعاية الهند للإرهاب والعدوان ضد جميع جيرانها تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي.

والتنمية التي تؤتي ثمارها هي أقوى ترياق ضد سموم الإرهاب. ورؤية "مبادرة الحزام والطريق" هي رؤية رائدة، يقودها زعيم عالمي يتسم بقدر كبير من الحكمة والبصيرة لإيجاد مجتمع يربط بينه مصير مشترك. وهي مصلحة عالمية مشتركة ستعود بالفائدة على الجميع. وتمثل رؤيتنا للممر الاقتصادي بين الصين وباكستان في أنه سيساعد على ترجمة إمكاناتنا الجغرافية - الاستراتيجية إلى مكاسب جغرافية - اقتصادية. وتتطلع باكستان إلى توفير وصلات حيوية للربط بين الشرق الأوسط وغرب الصين، الأمر الذي سيوفر لمنطقة وسط آسيا أقصر الطرق الممكنة وأكثرها جدوى للوصول إلى البحر.

لقد عززت تحديات عصرنا من أهمية الأمم المتحدة، ولم تقللها. ويجب أن تظل الأمم المتحدة هي المنبر الرئيسي للحوار والدبلوماسية. ومن أجل أن تظل الأمم المتحدة ذات أهمية في تلبية احتياجات الناس وفي الاستجابة لمتطلبات القرن الحادي والعشرين، نعتقد أنه يجب اتخاذ الخطوات التالية:

للمخاطرة بكل شيء من أجل حياة أفضل، يواصلون جميعا التطلع إلى الأمم المتحدة للحصول على الدعم والعون. وعلمنا ألا نخذلهم لفترة أطول من ذلك.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دينيس موزيس، وزير الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية في جمهورية ترينيداد وتوباغو.

**السيد موزيس (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أحاطب هذا الجمع البارز من ممثلي الدول الذين اجتمعوا للنظر في سبل النهوض بجدول الأعمال الدولي نحو تحقيق السلام الدولي والتنمية المستدامة ورفاه البشرية جمعا.

وبالنيابة عن جمهورية ترينيداد وتوباغو حكومة وشعبا، أتقدم بالتهنئة إلى الرئيسة على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وبينما نواصل السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في كل مكان وفي جميع مجالات المسعى، فإن انتخابها لرئاسة الجمعية العامة سيعطي زحما إضافيا لمعاودة التفكير في قيادة المرأة والقبول بها على الصعيد العالمي، ولتعزيز السعي العالمي إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين والتمكين والمساواة.

وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفد ترينيداد وتوباغو لسلفها، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، الذي ساعدت قيادته على المضي قدما في جهود الأمم المتحدة للاضطلاع بالمهمة الطموحة المتمثلة في تحقيق الإصلاح على نطاق المنظومة.

وتمثل خطة الإصلاح نوحا جديدا وناشئا للرعاية المؤسسية لتعددية الأطراف، وتشكل فرصة لتحويل الأمم المتحدة إلى هيئة فعالة قادرة على الاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات والتحديات التي تجسد تنوع أعضائها.

إن موضوع هذا العام، "جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات يسودها السلام والتكافؤ"، يدفعنا إلى التفكير في

سادسا، يجب الحفاظ على قدسية الاتفاقات الدولية وسلامتها. ويجب تعزيز الاستقرار الاستراتيجي من خلال سياسات ضبط النفس والمسؤولية، وليس باعتبارات الأرباح والسياسة.

سابعا، ثمة دور رئيسي للتكنولوجيا والابتكار في إعادة تشكيل الدول والمجتمعات. ويجب أن نحقق توازنا حقيقيا بين المراقبة لمنع إساءة استخدام التكنولوجيات الناشئة، وتيسير الوصول إليها من جانب البلدان النامية. ومن الضروري وضع أطر قانونية متفق عليها عالميا في مجال أمن الفضاء الإلكتروني ونظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي وتسليح الفضاء الخارجي.

ثامنا، أدى تشريد الناس في السنوات الأخيرة، وهو ما يرجع أساسا إلى الحروب وكذلك نتيجة لانتشار الفقر، إلى تنشيط النقاش العالمي بشأن اللاجئين والمهاجرين. وتمثل المداوات المفوضية إلى الاتفاقين العالميين بشأن اللاجئين والمهاجرين خطوة في الاتجاه الصحيح. ويكمن الاختبار الحاسم الحقيقي لهدين الاتفاقين في التنفيذ الفعال للالتزامات.

وتؤمن باكستان بأنه يمكن، بل ينبغي، بلورة توافق جديد في الآراء بشأن السلام والأمن والتنمية. ووضع نموذج جديد للسلام والرخاء العالميين أمر مستصوب وقابل للتحقيق على حد سواء. وستكون باكستان شريكا راغبا وقادرا للمجتمع الدولي في هذا المسعى الجدير بالاهتمام. فالتحديات المقبلة هائلة؛ والطريق إلى الأمام غير مطروق، والطريق غير محدد المعالم. وهذه الأوقات تستدعي المثابرة والتداول، كما تتطلب التعاون والعمل المتضافر. وهي تستدعي أن تكون الأمم المتحدة متحدة حقا.

إن الزوجة الكشميرية التي فقدت زوجها والتلميذ الكشميري الذي فقد بصره ومستقبله جراء الإصابات بسبب البنادق الهوائية والأب السوري الذي شهد طفله يغرق والفتاة الفلسطينية التي تحتنق تحت الحصار والمهاجر الأفريقي المستعد

لدينا، في صميم سعيينا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذا كنا نريد فعلا ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب، يجب علينا أن نضعف جهودنا لضمان حصول أشد الفئات ضعفا بصورة عادلة على الفرص وإمكانية التنقل. إن الذين طلوا لفترة طويلة متخلفين عن الركب يجب أن يكون بمقدورهم الآن المشاركة في المجتمع على قدم المساواة.

ونطاق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بحكم طبيعته، يتناول طائفة واسعة من المسائل التي تشكل تحديا للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من أهمية تلك التحديات على الصعيد العالمي، من المسلم به على نطاق واسع أن هناك تفاوتات فيما يتعلق بأثر الصدمات الخارجية على الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل ترينيداد وتوباغو ومنطقة البحر الكاريبي.

إن حكومة ترينيداد وتوباغو تقر بمسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية باعتباره عنصرا أساسيا في قائمة الأطر الإنمائية اللازمة لتحديا لتوجيه عملية التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبناء على ذلك، ترحب ترينيداد وتوباغو ترحب بإعلان سان بيدرو المعتمد في الاجتماع التحضيري الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي لاستعراض منتصف المدة لمسار ساموا في بليز، وتتطلع إلى المشاركة في المؤتمر الرفيع المستوى لاستعراض مسار ساموا في عام ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، فإن ترينيداد وتوباغو تعتنم هذه الفرصة لتعزيز المبدأ القائل بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة، بالنظر إلى ما نواجهه من تحديات معقدة ومتشابكة. وبينما نقوم مع شركائنا الإقليميين بإعطاء الأولوية للتحديات الفريدة التي تواجهها تنمية شعوبنا، فإن خطة عام ٢٠٣٠ توفر دليلا هاما في جهودنا لضمان عدم تخلف أي مواطن من مواطنينا عن الركب.

العلاقة بين الخطة الطموحة والشاملة لإصلاح المنظمة وسعيينا المشترك إلى تحقيق مستقبل مستدام للجميع. ومختلف الأخطار المتعددة الأبعاد التي يتعرض لها المشهد الإنمائي الدولي تهدد جهودنا الرامية إلى ضمان تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم والقضاء على الفقر المدقع، فضلا عن السلام والأمن الدوليين وتمتع الجميع بحقوق الإنسان الأساسية.

والتهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ بلا هوادة، والاحترار العالمي، والفقر المدقع، والتطرف العنيف، والعنف القائم على نوع الجنس، وانتشار أمراض جديدة ومعديّة تهدد يمكننا أن نواجهه على نحو أفضل بالتعاون فيما بيننا بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة. وباعتبار الأمم المتحدة معقل السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة وسيادة القانون، فيجب عليها، بوصفها مؤسسة، أن تغير نهجها من أجل ضمان فعالية وكفاءة استجابتها لتحديات عصرنا. وعلى هذا الأساس، تؤكد حكومة ترينيداد وتوباغو من جديد دعمها لتنفيذ خطة الأمين العام للإصلاح، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وإذ نسعى إلى تحقيق الوفورات في التكاليف وأوجه الكفاءة المرتبطة بخطة الإصلاح، يتحتم علينا رغم ذلك ألا نغفل عن المبادئ الأساسية والقيم والأهداف الشاملة لهذه المؤسسة. وفي هذا الصدد، فإنني أتذكر كلمات الأمين العام السابق، الراحل كوفي عنان. فقد ذكرنا أنه، رغم أن الأمم المتحدة منظمة للدول، فإن ميثاق الأمم المتحدة كُتِبَ باسمنا "نحن الشعوب". وهذه خطوة تقدّمية بارزة، وجامايكا فخورة بأنها قد قدمت مساهمتها بصفتها رئيسة المفاوضات الحكومية الدولية أثناء الدورة الماضية. ويجب أن يكون الناس في صميم مسعانا المشترك.

ووعيا من حكومة ترينيداد وتوباغو بتلك الحقيقة، فقد قامت، عن طريق مشاورات واسعة النطاق، بوضع رؤيتها الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لعام ٢٠٣٠. وتضع تلك السياسة الإنمائية الشاملة والمتعددة الأبعاد أبناء شعبنا، وهم أكبر مورد

وفي وقت سابق من هذا العام، أودعت حكومة ترينيداد وتوباغو صك تصديقها على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، مُضفية بالتالي الطابع الرسمي على التزامها الراسخ بمبادئ وأهداف الاتفاق. وتلتزم ترينيداد وتوباغو، في إطار مساهمتها الوطنية في تحقيق أهداف اتفاق باريس، بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التراكمي من الصناعة، وتوليد الطاقة، وقطاع النقل بنسبة ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

وباعتبار ترينيداد وتوباغو من الدول الأطراف في الاتفاق، ستشارك بنشاط في عملية التفاوض في إطار مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي يسعى إلى تفعيل اتفاق باريس على نطاق من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق هدف درجة الحرارة الطويل الأجل وحصر زيادة درجات الحرارة العالمية في نسبة ١,٥ درجة مئوية. ويُؤمل أيضا أن تقوم عملية التفعيل بحفز التعاون الدولي بشأن تدابير التخفيف والتكيف وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ من أجل تحقيق هذه الغاية.

إن التزامنا باتفاق باريس يجسد اضطلاع ترينيداد وتوباغو بالمسؤولية العامة لدعم الجهود الدولية للتصدي للتحديات البيئية المشتركة، التي تشمل تغير المناخ، واستنفاد طبقة الأوزون، وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، ونقل النفايات الخطرة.

وباعتبار ترينيداد وتوباغو دولة تتألف من جزيرتين، فإن الحفظ والاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية أمر بالغ الأهمية لأولوياتها الإنمائية. غير أن ترينيداد وتوباغو تقع في منطقة شديدة التأثير على نحو غير مسبوق بفقدان التنوع البيولوجي البحري وأثر الممارسات غير المستدامة على البيئة البحرية.

ولذا نرحب بالدورة الأولى للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق

وإدراكا منا للأهداف المنشودة في خطة عام ٢٠٣٠، أصبحنا نقدر أهمية إعطاء الأولوية لرفاه جميع مواطنينا. وفي هذا الصدد، تتخذ ترينيداد وتوباغو ونظراءنا من الجماعة الكاريبية إجراءات للتصدي للتهديد الذي يشكله ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض غير المعدية في منطقتنا. فتلك الأمراض تدمر مواردنا البشرية وتشكل عبئا على نظم الرعاية الصحية لدينا وتقوض جهودنا الإنمائية. ومنذ اعتماد رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية لإعلان بورت أوف سبين بشأن الأمراض غير المعدية في عام ٢٠٠٧ واجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها في عام ٢٠١١ (انظر A/66/PV.3 وما بعده)، نفذت ترينيداد وتوباغو عددا من الاستراتيجيات لمكافحة الأمراض غير المعدية والحد منها.

والخطة الاستراتيجية الوطنية لدينا للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠٢١-٢٠١٧ تهدف إلى تسخير الجهود الجماعية المبذولة من القطاعين العام والخاص بغية الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. وفي هذا الصدد، فإن حكومة ترينيداد وتوباغو ترحب باعتماد الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. وبرفع مستوى المعيشة وتحسين نظم التعليم والرعاية الصحية وتحقيق تكافؤ الفرص، فإن رؤية ترينيداد وتوباغو لعام ٢٠٣٠ تسعى بفعالية إلى تطوير مجتمع قادر على الصمود وعادل وسليم يضع جميع الناس في صميم جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

بيد أنه ما من تحدٍ أكثر إلحاحا من تغير المناخ. وترى الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل ترينيداد وتوباغو أن التشكيك في الحقيقة العلمية الكامنة وراء تغير المناخ لا يؤدي إلا إلى صرف الانتباه عما ينبغي اتخاذه من إجراءات عاجلة وطموحة لمواجهة التهديد الوجودي الذي يشكله الاحترار العالمي، وتأخيرها.

المنظومة الإنمائية لنهج أكثر استجابة ومرونة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية، استناداً إلى الأولويات والاحتياجات الوطنية، مع تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين.

لقد اعترفت الأمم المتحدة منذ زمن طويل بالتراطيب بين السلام والتنمية - كعلاقة تكافلية، حيث لا يمكن أن يوجد أحدهما بدون الآخر. وتعد النزاعات الجارية في جميع أنحاء العالم بمثابة تذكير صارخ بالحاجة إلى تعزيز هيكل سلام وأمن إيجابي ودينامي وتشاركي، يستند إلى روح التفاهم والتعاون المتبادلين بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني - ويتقيد بالالتزامات الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة ما زال يؤثر على النسيج الاجتماعي والاقتصادي في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك ترينيداد وتوباغو. ويصدق هذا بشكل خاص على الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يرتبط بالجريمة المنظمة عبر الوطنية الأخرى، مثل الاتجار بالمخدرات. وهذا يهدد معيشة شعبنا، ويقوض سيادة القانون، ويشكل تحديات لجهودنا المتعلقة بضمان جعل بلدنا يتمتع بالسلام والإنصاف والاستدامة.

وعلى الصعيد العالمي، تؤيد ترينيداد وتوباغو تأييداً تاماً أهداف ومقاصد معاهدة تجارة الأسلحة، التي يمكن الاستفادة منها كآلية للحد من حالات العنف المسلح في المنطقة. وهكذا، فمنذ عام ٢٠١٠، دأبت ترينيداد وتوباغو على تقديم القرار الذي يصدر كل سنتين بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، والذي يشجع مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار في مجال نزع السلاح.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تعتقد ترينيداد وتوباغو اعتقاداً راسخاً أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم

الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، واستغلاله على نحو مستدام. وتتطلع حكومة ترينيداد وتوباغو إلى المشاركة في الدوريتين المقبلتين للمؤتمر الحكومي الدولي في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، حيث سيعقد مشروع نص الصك الذي من شأنه أن يكفل الحماية والإدارة المستدامة للتراث المشترك للبشرية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

ويتمثل أحد التحديات الملحة التي تواجه المنطقة في إنهاء علاقات المراسلة المصرفية وتصنيف البلدان في المنطقة كولايات ضريبية غير متعاونة. فقد أدت تلك الأعمال إلى زعزعة استقرار القطاعات المالية للمنطقة بشدة دون إيلاء الاعتبار الواجب للقيود المالية والبشرية والتقنية التي تواجهها بلداننا الأعضاء.

ونتيجة لذلك، أُحبطت الجهود التي تبذلها المنطقة من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمشاركة بفعالية في النظام المالي العالمي، مما أضر بالنمو الاقتصادي والتقدم. ويمكن أن يزيد هذا من تقويض المكاسب الإنمائية التي تحققت حتى الآن. وفي هذا الصدد، تنضم ترينيداد وتوباغو إلى سائر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في التأكيد مجدداً على التزامنا بكفالة الامتثال للمعايير المقبولة عالمياً، وتدعو شركاءنا الدوليين إلى المشاركة البناءة في هذه المسألة.

وفي إطار مسيرتنا الجماعية صوب تحقيق التنمية المستدامة، فإن حكومة ترينيداد وتوباغو على اقتناع تام بأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ستظل في المستقبل المنظور، شريكاً يُعول عليه في مساعدة بلدنا في جهوده الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واستراتيجية رؤيتنا الإنمائية الوطنية لعام ٢٠٣٠.

ومن هذا المنطلق، ترحب حكومة ترينيداد وتوباغو بجهود الأمين العام لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحسين دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومسار ساموا، بما في ذلك من خلال تنشيط نظام المنسقين المقيمين. وتؤكد ترينيداد وتوباغو مجدداً أهمية كفالة اعتماد

إن أفضل جهودنا الرامية إلى تعزيز السلام والأمن على الصعيد المتعدد الأطراف ستكون قاصرة بالتأكيد ما لم يتم إصلاح مجلس الأمن بصورة حقيقية وكبيرة. ولئن كنا نرحب بمواصلة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، فإن ترينيداد وتوباغو لا تزال تشعر بالقلق من أن هذه المناقشات لم تسفر عن إحراز تقدم ملموس صوب مفاوضات تستند إلى نص. وتحت ترينيداد وتوباغو المجتمع الدولي على العمل بشكل تعاوني من أجل إصلاح مجلس الأمن بحيث يتمكن من التصدي بشكل أفضل للحقائق والتحديات الراهنة، بما فيها تلك التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبحيث يمكن تحسين فعالية ومصداقية الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين.

وفي هذه السنة، شهد العالم القوة التوحيدية للحوار والتفاهم في إعلان بانغونجوم من أجل السلام والرخاء وتوحيد شبه الجزيرة الكورية، بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا تزال ترينيداد وتوباغو متفائلة بأن هذا المعلم التاريخي سيكون بداية عهد جديد من السلام والتعاون ونزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية.

وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، يجب أن نلاحظ أنه في منطقتنا، لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا يمثل آخر آثار الحرب الباردة. وتمشيا مع التزام ترينيداد وتوباغو بميثاق الأمم المتحدة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تدعو إلى عدم تخلف أحد عن الركب، فإنها تؤكد مجددا دعوتها الثابتة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا في أقرب وقت ممكن.

ففي قلب دُولنا ذات السيادة، وثقافتنا ولغائنا، يوجد أفراد، يسعون أساسا من أجل حياة ذات غاية، وتهدف إلى تحقيق السعادة وفرصة العيش في سلام ورخاء. ويتمثل تحدي عصرنا في السعي من أجل تحقيق مستقبل مستدام للجميع في

المتحدة. ولذا فإن حكومة ترينيداد وتوباغو ما زالت ثابتة في دعمها للتنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي تنظر بعمق في التوقيع والتصديق عليها.

لقد اعترفت ترينيداد وتوباغو منذ زمن طويل بضرورة أن يدعم النظام القانوني الدولي القوي، بما في ذلك العدالة الجنائية الدولية، السلام والأمن الدوليين. وكانت ترينيداد وتوباغو، من خلال عمل رئيس الوزراء، والرئيس السابق الراحل آرثر روبنسون، في طليعة الجهود الرامية إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية قبل عقدين من الزمن. ولا تزال ترينيداد وتوباغو داعية قوية للمحكمة، وتشدد على أهميتها ومشروعيتها في مختلف المنتديات. إننا نقف حازمين في التزامنا بدعم ولاية المحكمة الجنائية الدولية وتعزيز عالمية نظام روما الأساسي.

ويود وفد ترينيداد وتوباغو أن يوضح أنه، تمشيا مع مبدأ التكامل المكرس في نظام روما الأساسي، لا يُحتج باختصاص المحكمة إلا عندما تكون الدول غير قادرة أو غير راغبة في محاكمة المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي. ولدى اعتماد نظام روما الأساسي في حزيران/يونيه ١٩٩٨، قال الراحل، كوفي عنان، ما يلي:

”لقد أدرك العالم تدريجيا أن الاعتماد على كل دولة أو جيش لمعاقبة المعتدين منها ليس كافيا في حد ذاته. فعندما تُرتكب الجرائم على هذا النطاق، نعلم أن الدولة تفتقر إما إلى أي سلطة أو أي إرادة لوقفها“.

ومن ثم، فلا حاجة لأن يخشى أي فرد أو نخشى أية دولة الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والحاجة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأولئك الذين لا يتعاونون مع المحكمة يساهمون في ثقافة الإفلات من العقاب التي تقوض سيادة القانون ولا تحقق العدالة لضحايا الجرائم الشنيعة.

لقد شهدنا في السنوات القليلة الماضية تغييرات كبيرة في النظام الدولي لا زالت تداعياتها تتضح يوماً بعد يوم، أبرزها صعود الجماعات الإرهابية المسلحة مستندة إلى فكر متطرف، تسعى إلى زعزعة استقرار الدول والسيطرة عليها، والأخطر، قيام "الدول المارقة" بتقديم الدعم لهذه الجماعات.

في خضم التعديات الخطيرة التي تمس أمن واستقرار كل دولة، وتحديدًا في منطقتنا، أصبح حتماً علينا أن نكون فاعلين أكثر في الحفاظ على الأمن الإقليمي، عبر تعزيز الشراكات لمعالجة التحديات القائمة.

نحن ندرك أنه لا يمكن مواصلة الاعتماد على دول أخرى لحل أزمات المنطقة، وأنه لا يمكن لدولة واحدة، مهما كانت قدراتها، أن تتمكن بمفردها من إعادة الأمن والاستقرار، فالتحدي كبير، والتحديات العابرة للحدود، تعد مسؤولية جماعية.

في سعينا إلى تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، تنتهج بلدي مقارنة شاملة، تعمل على معالجة الأبعاد المختلفة للأخطار التي تواجهها منطقتنا، والتي نرى أنها تتمثل في أربعة تحديات.

أولاً، التدخلات الخارجية في شؤون العالم العربي، حيث تسعى بعض الدول الإقليمية، وفي مقدمتها إيران إلى تقويض الأمن في المنطقة، عبر نشر الفوضى والعنف والطائفية، فقد امتد التوغل الإيراني غير المسبوق في الشأن العربي. وقد تعين علينا نحن أن نقف موقف، ليس كموقف المتفرج عندما وصلت هذه التهديدات إلى المملكة العربية السعودية واليمن، المملكة العربية السعودية دولة شقيقة لنا جميعاً وتتعرض إلى وابل من الصواريخ الباليستية الإيرانية، فأمن المنطقة مترابط، وأمننا من أمن المملكة العربية السعودية، ولذلك جاء التحرك ضمن التحالف لدعم الشرعية في اليمن، بهدف التخلص من الانقلاب الحوثي والتصدي للتوغل الإيراني.

مواجهة التهديدات المتنامية لإنسانيتنا المشتركة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التهديدات التي يشكلها الفقر المدقع، وتزايد عدم المساواة، وتغير المناخ، والنزاعات التي طال أمدها. وتتطلب مواجهة هذا التحدي تعميق الشراكات، وإجراء الحوار المفيد، والمراجعة المناسبة للآليات والمؤسسات القائمة، التي يمكنها، إذا ما أُصلحت أن تحسن بصورة كبيرة جداً من قدرتنا على إحداث تحول في حياة الناس على الصعيد العالمي.

إن حكومة ترينيداد وتوباغو لا تزال ملتزمة التزاماً قاطعاً بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولنلتزم بمواصلة العمل بحسن نية مع الأمم المتحدة، التي لطالما كانت حجر زاوية تعددية الأطراف أمام التحديات والتهديدات غير المسبوقة التي تواجه البشرية، مع كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

**الرئيس بالنيابة (تكلمت بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لسمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي في الإمارات العربية المتحدة.

**الشيخ آل نهيان (الإمارات العربية المتحدة):** يسرني في البداية أن أهنئكم، السيدة الرئيسة، على توليكم رئاسة أعمال هذه الدورة، وأن أشكر سلفكم لما قام به من أعمال طيبة في الدورة الماضية. كما أود أن أعرب عن تقدير بلادي للجهود القيمة التي يبذلها الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

تحتفي دولة الإمارات هذا العام بالذكرى المئوية لميلاد المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، مؤسس الاتحاد والقائد الذي رسخ برؤيته أسس وقيم الإنسانية السامية في بلادي، الأسس التي جعلت من بلادي نموذجاً ناجحاً بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل احتفالنا بالذكرى المئوية للقائد المؤسس، ندرك أننا لسنا بمعزل عن محيطنا وأن نجاحنا لم يزد إلا من مسؤولياتنا الإنسانية والعربية تجاه منطقة تواجه تحديات عديدة.



متماشيا مع هذه المشاغل، فإيران لم تتوقف يوما عن سلوكها العدائي في المنطقة. ولم تتخل عن رغبتها في تطوير أسلحة الدمار الشامل، حتى عندما أتاح لها المجتمع الدولي فرصة لتعديل سياساتها وسلوكها. ونشدد هنا على ضرورة توحيد الموقف الدولي تجاه إيران، وما تقوم به من تطوير للصواريخ الباليستية، ودعم الجماعات الإرهابية، واستخدام الحروب بالوكالة لتقويض الأمن الإقليمي والدولي.

التحدي الثاني للمنطقة، يتمثل في انتشار التطرف والإرهاب، واستغلال الجماعات المتطرفة والإرهابية لوسائل التكنولوجيا الحديثة لبث أفكارها الخطيرة، فبالرغم من تحقيق تقدم مبشر ضد هذه الجماعات في سورية والعراق واليمن، وتخريب بعض المدن في ليبيا، إلا أن مسيرتنا ضد هذا الخطر مستمرة حتى يتم القضاء عليه.

إن الوضع يزداد خطورة مع تسخير بعض الدول منصات إعلامية تحرض على الكراهية. وتشكل هذه المنابر مساحة للجماعات المتطرفة والإرهابية، فنحن نواجه فكريا متطرفا وإرهابيا، لا تقل مسؤوليته عن مسؤولية العنف المرتكب باسمه، لذلك كانت دولة الإمارات في مقدمة الدول التي تتصدى للتطرف والإرهاب فكريا وأمنيا.

قدمت بلادي الدعم لقوات دولية مثل القوة المشتركة لدول الساحل الأفريقي سعيا من للقضاء على التطرف والإرهاب أينما وجد.

لذلك كانت دولة الإمارات العربية في مقدمة الدول التي تتصدى للتطرف والإرهاب، فكريا وأمنيا. وقدمت بلادي الدعم للقوات الدولية مثل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل سعيا من للقضاء على التطرف والإرهاب، أينما وجد. كما أنشأت بلادي مؤسسات متخصصة لمواجهة الخطاب المتطرف وتعزيز التسامح ونشر ثقافة متقبلة ورؤية متفائلة كبديل إيجابي على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

هنا لا بد من التفريق بين سلوك جماعات مسلحة غير شرعية، ترتكب انتهاكات جسيمة وأعمال إجرامية وتخريبية في اليمن، كما يفعل الحوثيون، وبين الإجراءات القانونية للتحالف الذي تشكل بناء على طلب من الحكومة الشرعية اليمنية، وهدفه إعادة الاستقرار عبر اتخاذ خطوات مدروسة، تراعي الجوانب الإنسانية، وتتماشى مع قرارات مجلس الأمن.

بالرغم من المحاولات الحثيثة للتحالف لإعادة الاستقرار لليمن، والتخفيف من معاناة شعبه، إلا أن تعنت الحوثيين لمحاولات السلام الجديدة، والدليل تغييرهم عن مشاورات جنيف الأخيرة، قد فاقم من الوضع الإنساني، خاصة مع استمرارهم بعرقلة وصول المساعدات الإنسانية، ومواصلتهم تلقي الأسلحة الإيرانية وزرع الألغام وتجنيد الأطفال. وفي ظل هذه التطورات الخطيرة، أطلقت قوات التحالف لدعم الشرعية عملياتها العسكرية لتحرير الحديدة من قبضة الحوثيين، لإحداث تغيير استراتيجي، يعزز فرص الحل السياسي. وبالتزامن مع عمليات التحالف في الحديدة والمناطق اليمنية الأخرى، حرصنا دوما على مراعاة الجانب الإنساني، فقد كانت عملية الحديدة مخطط لها أن تراعي هذا الأمر بشكل أساسي، وبما يتوافق مع التزاماتنا وفقا للقانون الإنساني الدولي. كما عززنا وكثفنا المساعدات الإنسانية والإغاثية.

وبينما نحن نتصدى للحوثيين في شمال اليمن، ستواصل بلادي تحقيق المزيد من التقدم ضد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، والذي يتعرض اليوم لضربات قوية، بعد أن تمكن التحالف لدعم الشرعية من استنزاف قوات التنظيم الإرهابي، وقطع مصادر التمويل عنه، وحرمانه من الأرض التي كان يسيطر عليها.

إن عدم الثقة بنوايا إيران، والتخوف من طموحاتها الإقليمية، لم يقتصر على منطقتنا فحسب، حيث جاء انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات عليها،

الخارجية أبعاد تنمية وإنسانية وثقافية لمساعدة الشعوب والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويأتي في صميم البعد التنموي تعزيز الفرص الاقتصادية وتمكين النساء والشباب في الدول المتضررة من النزاعات. ونرى إعادة بناء العراق خير مثال على أهمية توحيد الجهود لمساعدة الدول التي تتعافى من آثار النزاع. ويتعين على المجتمع الدولي في هذا الصدد دعم بناء مجتمعات سلمية وشاملة، بما في ذلك حماية الأقليات ومنع ارتكاب جرائم بحقها، كما حدث ويحدث للأيزيديين والروهينغيا.

وحرصت بلادي على أن تضطلع بدور حيوي في تعزيز المساعدات الإنسانية والإغاثية للمناطق المتضررة من النزاعات والكوارث حول العالم. إن دولة الإمارات تطمح في أن تنتقل المنطقة برمتها بعد عقود من الأزمات إلى مركز عالمي في التكنولوجيا والثقافة والابتكار، حيث تركز بلادي حل اهتمامها على استباق التحديات واستثمار الفرص في المجالات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الفضاء والطاقات المتجددة. وأود أن أشدد على أن تمكين النساء والشباب والاستفادة من قدراتهم الكبيرة وطاقاتهم اللاحدودة يعني أن لدينا مجتمعات قوية متماسكة وبالتالي دولا مستقرة وآمنة.

إن منطقتنا العربية اليوم أحوج ما تكون إلى تحول إقليمي شامل لنقلها من حالة الفوضى إلى حالة الاستقرار ومن حالة الانغلاق والأحادية إلى الانفتاح والتفكير في المستقبل، مدركين أن تحقيق ذلك لن يكون سهلا وأن جهودنا لن تكفل بالنجاح بدون تضافر العمل الجماعي، والأهم من ذلك كله، اضطلاع كل دولة بمسؤولياتها.

وأود أن أؤكد في هذا الصدد على الدول الحيوي للأمم المتحدة في دعم العمليات السياسية وتعزيز الحوار وبناء الثقة

وانطلاقا من القناعة بأن السلام العالمي الدائم لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تحقيق السلام بين الأديان، أطلق منتدى تعزيز السلم مبادرة دولية لبناء تحالف بين ديانات العائلة الإبراهيمية الكريمة والفلسفات العالمية على أساس يتجاوز منطلق الجدل الديني والصراع إلى منطق التعارف والتعاون وتحكيم المواثيق الدولية وروح القيم الإنسانية والفضائل المشتركة. ونشدد هنا على أن قيمنا في رفض التطرف والإرهاب ثابتة ولا تتغير، وأن سياساتنا للتصدي لكل من يدعم التطرف والعنف والكراهية لا تفرق بين جماعة ودولة. ومن هذا المنطلق، جاءت التدابير السيادية التي اتخذتها دولة الإمارات والأشقاء في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ومملكة البحرين بحق قطر محورية وفاصلة في مواجهتنا للتطرف والإرهاب كضرورة ملحة لتحقيق الأمن في المنطقة.

أما التحدي الثالث فهو يتمحور حول استمرارية الأزمات في المنطقة والاكتفاء بإدارتها في ظل غياب الحلول السياسية. ونؤكد على أن دولة الإمارات لن تألو جهدا في دعم المبادرات السياسية القائمة، بما في ذلك عبر العمل مع مبعوثي الأمم المتحدة كافة.

وفي هذا الصدد، وبشكل أساسي، تطرح القضية الفلسطينية، لأن القضية الفلسطينية لا تزال تنتظر من المجتمع الدولي التوصل إلى شامل ودائم وعادل ينهي معاناة أشقائنا الفلسطينيين. ولا يسعني إلا أن أذكر بأن استمرار هذه المأساة الإنسانية يتم توظيفه من قبل الجماعات المتطرفة والدول المارقة. وأخيرا، نرى أن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية أحد أبرز التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة. إن التجربة الناجحة لبلدي جعلتنا نؤمن بأن القيادة الرشيدة والعمل بعزم لتحقيق الازدهار مع استشراف المستقبل يصنع الأمم ويحصنها. لذلك حرصت بلادي على أن تشمل سياستها

بين الحكومات لصون السلام والأمن الدوليين، وبخاصة في ظل الظروف المثيرة للقلق التي يمر بها النظام الدولي من عدم الوضوح. ونرى أن الاتفاق التاريخي الذي رعته المملكة العربية الشقيقة بين إريتريا وإثيوبيا يعد انفراجة كبيرة للمجتمع الدولي لتعزيز الجهود الدبلوماسية.

بالإضافة إلى ذلك بات على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا حازما وثابتا تجاه الدول ذات السياسات العدائية التي تنتهك القوانين الدولية وميثاق المنظمة. وفي هذا الصدد، تكرر بلادي مطالبتها بمحقها الشرعي إزاء سيادتها على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التي احتلتها إيران منذ ٤٧ عاما، منتهكة بشكل صارخ القانون الدولي وميثاق هذه المنظمة. وندعو إيران مجددا من على هذا المنبر بالرد على دعواتنا المستمرة بإعادة الحقوق إلى أصحابها، إما طواعية وإما باللجوء إلى الوسائل السلمية لحل ونزع فتيل الصراعات الدولية، وعلى رأسها المفاوضات المباشرة واللجوء إلى محكمة العدل الدولية أو التحكيم الدولي.

وأؤكد أن رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه المنطقة مبنية على القيم التي تأسست عليها والنتائج الإيجابية التي حققتها بالفعل على الصعيد الوطني ومن واقع التجارب التي خاضتها في المنطقة ولا تزال تخوضها جنبا إلى جنب مع أشقاء لنا، وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، التي نتشارك معها الرؤية بحكم توجهها الذي يدفعنا ويدفع المنطقة برمتها للتفاوض بتحقيق مستقبل مشرق لمنطقتنا وشعبنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.